

في أصول السياسة المصرية

سعد زهران

فكر

المكرسة

ففي أصول السياسة المصرية

سعد زهران

عنوان الكتاب: في أصول السياسة المصرية
المؤلف: سعد زهران



قطعة رقم 7399 ش 28 من ش 9 - المقطم - القاهرة
ت، ف : 002 02 28432157

www.mahrousaeg.com

e.mail : info@mahrousaeg.com

[facebook/almahrosacenter](https://facebook.com/almahrosacenter)

twiter: [@almahrosacenter](https://twitter.com/almahrosacenter)

e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
مدير النشر : عبدالله صقر

رقم الإيداع : ١٧٧٥٩ / ٢٠١٨
الترقيم الدولي: 978-977-313-735-9
جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحرسة

ففي أصول السياسة المصرية

سعد زهران

طبعة المحروسة الأولى 2018



بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية
زهران، سعد
في أصول السياسة المصرية/ سعد زهران.-
القاهرة : المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2018
ص 203؛ سم 17×24
تدمك 9-735-313-977-978
1- مصر- الاحوال السياسية
أ- العنوان
320.962
رقم الايداع: 17759 / 2018

المحتويات

7	مدخل
11	الباب الأول
13	مثلث السلطة: الراعي والأعيان والإمبراطورية
65	الباب الثاني
67	الطبقة المتوسطة تربيع المثلث
119	الباب الثالث
121	الحرب العالمية الثالثة
151	الباب الرابع
153	الأحزاب والجيش والثورة
203	خاتمة

مدخل

كان دائما هناك، يحذر منه الراعي، ويجمع حوله الرعية لمواجهة خطره. ونحن نذكر أيام كان الذئب هو "الاستعمار والإقطاع والاحتكار". والذئب وحده لا يكفي لتجميع الرعية، وإنما يكون هناك أيضا الوعد بالمرعى الأفضل..

ووقت أن كان الذئب هو الاستعمار والإقطاع والاحتكار كان المرعى الأفضل هو الاستقلال الحقيقي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الصحيحة والعزة والكرامة.

واتخذ ذلك الذئب القديم أسماء وأشكالا : فكان هو النظام الملكي وجيش الاحتلال البريطاني، ثم كان العدوان الثلاثي الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي، ثم كان مشروع ايزنهاور...

وبر الراعي بمعظم وعده، فكان جلاء جيش الاحتلال البريطاني، واخفاق العدوان الثلاثي، وفشل مشروع ايزنهاور. وجرى تنفيذ المرحلة الأولى للإصلاح الزراعي، وأممت قناة السويس وشركات بريطانيا وفرنسا وبنوكهما.. وتفتحت آفاق الوحدة العربية والتصنيع الثقيل، وشرعنا في بناء السد العالي.

أما عن الديمقراطية الصحيحة والعزة والكرامة فإن لها معايير يطول حولها الحديث ويتشعب.

ثم تغير الذئب :

خلال فترة حوالي ثلاث سنوات، بين سقوط النظام الملكي في العراق (يوليو 1958) وسقوط الوحدة المصرية السورية (سبتمبر 1961)، قال الراعي إن الذئب هو الشيوعية الدولية، فهي التي تقف عائقاً في سبيل إنجاز الوحدة العربية الشاملة، وتحاول إلحاق العالم العربي بالتبعية السوفيتية.

ولكن، بعد الانقلاب الذي فصل سوريا عن مصر، عاد الحديث مرة أخرى عن الذئب الاستعماري، الذي سمي حينذاك الإمبريالية وأحيانا الاستعمار الجديد. وكان المعنى بذلك الولايات المتحدة الأميركية. وإن كان ذكر أمريكا لم يرد (غالبا) إلا تلميحاً لا تصريحاً.

وفي حرب اليمن، التي بدأت في خريف 1962، أضيفت "الرجعية العربية إلى قائمة الذئب العربي. وكان المعنى هو العربية السعودية أساساً. وتعسكر العالم العربي إلى دول تقدمية وأخرى رجعية... كذلك أضيفت الرأسمالية "المستغلة" إلى قائمة الذئب الداخلي. أما المرعى الموعود فأصبح "الحرية والاشتراكية والوحدة". الحرية هي التحرر من كل أشكال الاستعمار القديم والجديد، والاشتراكية هي الاشتراكية العلمية التي لا توجد اشتراكية سواها، وهما الشرطان للوحدة، المأمول أن تكون وحدة عربية شاملة تتم بإنجاز تحرير كل قطر عربي ووضعه على خط التحول الاشتراكي.

ثم جاءت حرب 1967، والهزيمة، فقفزت الدولة الصهيونية لتحتل مركز الصدارة في قائمة الذئب، وإنكمش الوعد إلى "إزالة آثار العدوان"، وإن استمرت الاشتراكية كتعبير عن إرادة تعبئة قوى الأمة من أجل الحرب واسترداد الأرض المحتلة، أكثر مما هي اختيار من أجل الكفاية والعدل.

ثم مات جمال عبد الناصر :

وقبل مرور ثمانية شهور على وفاته كان قد برز ذئب داخلي سُمي "مراكز القوى" شملت أكثر من مائة من الشخصيات القيادية في الدولة من معارضى السادات ومنافسيه، ونسبت إليهم تهمة اهدار الديمقراطية والعزة والكرامة... وشمل المرعى الموعود الديمقراطية الصحيحة، التى فسرت هذه المرة بأنها ديمقراطية قائمة على تعدد المنابر والأحزاب، مستندة إلى "سيادة القانون".

اختفت الصهيونية والامبرالية والرأسمالية من قائمة الذئب، واختفت الاشتراكية والوحدة من قائمة المرعى الموعود، وعادت الشيوعية والخطر السوفيتى ليحتلا مركز الصدارة في قائمة الذئب، وأصبح المرعى الموعود هو "السلام والرخاء"، السلام مع إسرائيل التى أصبحت - بين يوم وليلة - دولة مجاورة صديقة، والرخاء يعنى الانفتاح، أى الباب المفتوح أمام سلع الاستهلاك القادمة من البلاد الرأسمالية.

وقبل موت السادات بشهر واحد، اتسعت دائرة الذئب فجأة لتشمل كل معارض للسلطة القائمة، بدعوى مقاومة الفتنة الطائفية.

ثم كان 6 أكتوبر 1981 :

وفى ديسمبر بدأ الموقف فى الإنفراج :

ولعلها أن تكون فرصة، ليس فقط لالتقاط الأنفاس، وانما لإمعان الفكر فيمن عساه يكون الذئب وما هو المرعى الموعود في هذه الأيام.

لن ننهي هذا المقال قبل أن نعود إلى حديث الذئب والمرعى الموعود. ولكن، وصولاً إلى ذلك، لابد من توضيح بعض المفاهيم لكي يتعرف من يعنيه الأمر على طريقتنا في النظر إلى الأمور وتحليل الأحداث واستخلاص الدروس والعبره.

الباب الأول

مثلث السلطة الراعى والأعيان والإمبراطورية

على الرغم من أن هذا مقال في السياسة العملية، إلا أنه يصعب فهم الراعى إلا بالاستعانة بشئ من التاريخ في مصر.أتخذ الراعى أسماء عديدة : هو الملك أحيانا ثم هو الرئيس وكان في أيام خلت هو السلطان أو الوالى وفي الزمان السحيق كان هو الفرعون، والرعيه في مصر دائما تصدق الراعى وعندها ميل طبيعى دائم لطاعته وذلك في مقابل الأمن والقوت الضرورى الستر. بأختصار تلك مقايضه دائمة عبر التاريخ المصرى: ضمان الأمن والقوت الضرورى من جانب الراعى، والتصديق والطاعة.. وأحيانا التالية، من جانب الرعية.

وفي الزمان السحيق، وقت أن كان الكون هو الوادى، ومن حول الوادى صحاري ومستنقعات وبحار، من ورائها فراغ حضارى، لم تكن الرعية ترى قوة بشرية فوق الراعى. لذلك كان الراعى، الفرعون، هو سليل الآلهة. إله من صلب الآلهة، الكونية.

يقول علماء الجغرافيا: أن النيل هو السر الكامن - بقدر ما هو واضح - وراء هذا الولاء المطلق للراعى للفرعون، فالنيل هو مصدر الخيرات المادية، هو المحور

الذى تدور حوله عجلة الحياة ومؤسسات المجتمع وعلاقاته، يقولون: أن هذا هو الشر الكامن وراء ذلك التركيب النفسي المميز للرعية في مصر. وهذا صحيح.

ولكن تلك الحال، وإن استمرت آلاف الأعوام لم يكتب لها الدوام، وتلك سنة الحياة وشريعة الخالق.

منذ أقول نجم الدولة الفرعونية.. منذ دارا الفارسي والاسكندر المقدوني، منذ تعاقب على أرض الكنانة الغزاة والفاثحون : قياصرة الروم، وكسراوات الفرس، وخلفاء العرب المسلمون، وجيوش الأتراك، وأساطيل الاستعمار الأوروبي الحديث... منذ أكثر من ألفين من السنين، أصبحت مصر قطراً من أقطار الإمبراطورية التى تحكم المنطقة، وأصبح الراعى مرتبطاً بخيوط بشرية تشده إلى الإمبراطورية وتؤثر فى حركته، وكثيراً ما تملك مصيره.

لم تعد مصر هى الكون ومن حولها فراغ، ولم يعد الكون هو مصر، راعيها هو راعى الكون وإلهه، وإنما أصبح بشراً فوقه بشر أقوى. وفوق الجميع إله واحد هو إله الكون الكبير، إله كل الأقطار والأمصار.

وطالما توفر الأمن والقوت، فإن الرعية فى مصر لم تشغل نفسها كثيراً بطبيعة العلاقات التى تربط راعى الكنانة بالإمبراطورية التى تحكم المنطقة، كل ما كان يعنى الرعية، وما كانت تدركه أدراكاً شبه غريزى، هو أن الأمن والقوت، أن الستر، أصبح مرتبطاً - على نحو ما - بأحوال الإمبراطورية، وتوازن علاقات الإمبراطورية بالراعى، وعلاقاته بها.

طبيعة تلك العلاقات، فى وعى الرعية ووجدانها، ظل عبر القرون أقرب إلى قوى الكون المجهولة : قوة قدرية يصعب على البشر إدراك كنهها أو الاحاطة بشئ من أسرارها.

وحين تضطرب شئون الإمبراطورية، أو تضطرب العلاقات بين الإمبراطورية والراعى... كانت الرعية تشعر وكأن الأقدار تريد بها شراً.. ويسود الوادى جو من القلق والترقب.. إلى أن يأمر الله بالجديد.

وقد يكون الجديد هو إحلال إمبراطورية جديدة مكان القديمة.. أو قد يكون تعديلاً محسوساً فى علاقات القوى بين الراعى والإمبراطورية.

على كل حال، لم تكن في الرعية قدرة على تبين أسرار لعبة التوازنات أو تعمق أسباب الاضطراب، وان كانت دائماً هي الأكثر معاناة من النتائج.

ولكن، ليس معنى ذلك أن مصر خلت، على مر العصور، من مصريين كانوا يعون أسباب الاضطراب، ويحاولون المشاركة في لعبة علاقات القوى بين راعى القطر المصرى، والإمبراطورية الحاكمة.. وهؤلاء هم الأعيان.

وطبقة الأعيان في مصر قديمة قدم التاريخ. في تعريف أولى : هم الذين ساعدوا الراعى على توفير القوات للعباد والأمن للبلاذ، هم رجال الجيش، والإدارة، ورجال الدين وأصحاب المهن، هم، باختصار، الطبقة المسيرة لشئون الحكم، بمختلف تخصصاتها وحواشيها.

ولنبداً برجال الجيش - العسكر.

لقد وجدت مصر، كدولة مركزية موحدة، بفضل القوة العسكرية التى أنشأها وقادها الملك مينا، مؤسس الأسرة الفرعونية الأولى.

وظل الجيش هو القوة الساهرة على الوحدة الوطنية المصرية، طالما ظلت مصر هى الكون المتكامل المغلق على نفسه... إلى أن بدأت الدولة المصرية الفرعونية تتعرض للهجمات العسكرية للشعوب الرعوية المجاورة (الهكسوس) حينذاك، أصبحت المهمة الأولى للعسكرية المصرية هى الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجى.

هكذا قاد أحمس، مؤسس الأسرة الثامنة عشر، الحركة التحريرية العسكرية التى أجلت الهكسوس عن البلاد، وقام ورثته بمطاردة الخطر الخارجى إلى أرض فلسطين والشام شمالاً، وجزء كبير من النوبة جنوباً، وجزء كبير من مياه البحر الأحمر... وهكذا كان ملوك الأستين الثامنة عشر والتاسعة عشر، التحامسة والرعامسة، ملوكا محاربين، ذوى نزعات توسعية، يحكمون إمبراطورية متعددة القوميات والأجناس.

وقد حاول أحد هؤلاء الفراعين، أختاتون، أن يقوم بثورة (أو إصلاح ؟) دينى، يبشر فيه لإله عالمى واحد، هو إله الشمس (آتون) يطوى تحت نفوذه الربانى الآلهة المحليين للشعوب والقوميات التى امتد إليها النفوذ الامبراطورى المصرى، بل إن اخناتون كان يحلم بأن يعوض النفوذ الروحى للإله الواحد عن القوة

القاهرة للعسكرية المصرية الفرعونية... ولكنها دعوة لم يكتب لها النجاح، كانت سابقة لأوانها، أولاً، كما كانت أكثر مثالية من أن تثبت للمقاومة الخارجية والقوى المحافظة المحلية.

وعموماً، بمقياس التاريخ المصرى الطويل، كانت العسكرية المصرية فى الدولة الفرعونية الحديثة، كانت قصيرة العمر، لم تستطع أن تصمد أمام التحديات العسكرية للشعوب الرعوية المجاورة إلا بضع مئات من السنين، وذودت قدراتها العسكرية أثناء حكم الأسرات الفرعونية الأخيرة... إلى أن جاء وقت لم تثبت فيه حتى لهجمات الكوشيين (النوبيين) من الجنوب، والليبيين من الشمال الغربى، ثم جاءت جيوش دارا الفارسى، فالاسكندر المقدونى، لتكون نهاية العسكرية المصرية القديمة..

ولم يكتب للعسكرية المصرية بعث جديد إلا حديثاً جداً، فى القرن الماضى فحسب.

أثبت التاريخ أن الشعوب الرعوية، القادرة على حسن استخدام الفرس أو الناقة، أو كليهما، أثبت إنها أقدر على إتقان الفنون العسكرية من الشعوب الزراعية المستقرة. وهكذا، منذ الطفرة التى أحدثها فى الفنون العسكرية الاسكندر المقدونى، ونجاحه فى إنشاء اكبر إمبراطوريه متعددة الأجناس والقوميات فى التاريخ القديم... منذئذ، حدث نوع من تقسيم العمل : شئون الحرب والتجارة (الخارجية) بيد طبقة أجنبية، فاتحة حكمة، من التجار المقاتلين يقودهم حاكم تعينه الإمبراطورية، أما الزراعة والإدارة والمهن والزراعة الروحية للرعية فقد ظلت بيد الأعيان المصريين، بيد رجال الإدارة وأصحاب المهن ورجال الدين المصريين. هؤلاء الأعيان قبلوا بهيمنة التجار المقاتلين الذين يمثلون الإمبراطورية التى تحكم المنطقة، واحتفظوا - فى نفس الوقت - بقدر عالٍ من الاستقلال الذاتى الداخلى.

وإذا كانت العسكرية المصرية الأولى هى التى وحدت الوادى، وسهرت على سلامة هذه الوحدة وصيانتها - ما أمكن - ضد العدوان الخارجى، فإن الإدارة المصرية هى التى قامت على تسيير عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

سهرت الإدارة المصرية، بمختلف تخصصاتها الفنية، على تهذيب النهر، وتنظيم دورة الزراعة، وتوزيع مياه الرى، ورعايه شئون الأمن المحلى، وتأمين سبل الاتصال

النهرى والبرى والإشراف على الأسواق، وجباية الضرائب والمكوس، وإمداد الدولة بعناصر قوتها المادية والبشرية.

هذه الإدارة المصرية، بدءاً من شيخ خفراء القرية وصولاً إلى من أعتلى أعلى المناصب، مروراً بشيخ البلد فالعمدة، فموظفى الري والصيارفة، فالمدير، فالمحافظ فالوزير... ظل لها - على مر التاريخ - ميزة على كل الغزاة والفاتحين، ظلت هى الحفيظة على أسرار دورة الري والزراعة، القادرة على التعامل مع الرعية وتشغيلها، واسلاس قيادها، وامتصاص أعلى مردود مادی منها.

هذا المردود المادى (الإنتاج الزراعى أساساً) يوزع على مختلف القوى المعنية:

الإمبراطورية التى تحكم المنطقة تحصل على نصيبها نظير حق الفتح والسيطرة، جزء يذهب إلى العاصمة الإمبراطورية، وجزء ينفق على الحاميات العسكرية التابعة للقيادة الإمبراطورية أو الملحقه بها.

والراعى والحاشية من حوله (ويمكن أن نسميهما معا "القصر")، يحصلون على انصبتهم طبعاً، على نحو يتفق ومهابة الحكم ويضمن أبهة السلطة ورفاهيتها ومركزيتها.

والأعيان، يحصل كل واحد على نصيب حسب معيار يراه الراعى، هو - فى التحليل النهائى - مرادف للدور الذى يقوم به فى البناء السلطوى... والرعية تحصل على قوت اليوم، والستر، والعاقبة فى الحياة الآخرة.

وعبر التاريخ المصرى كانت المصادر الطبيعية للخيرات المادية، الأرض والماء والشمس والهواء.. كانت ملكاً للخالق. لم تكن ملكاً شخصياً لواحد من الناس، كان ثمة حق انتفاع لاحق ملكية. وكانت الدولة، على رأسها الراعى يساعده الأعيان ومن ورائهما الإمبراطورية، كانت هى الحارسة على هذه الملكية الربانية، ينال كل من ثمارها بالقدر الذى تحدده شرائع الدولة وأعرافها وزعامتها.

وجدير بالملاحظة أن حق ملكية الأرض، حق شراء الأرض أو بيعها بالمال الخاص - هذا الحق حديث جداً، وطارئ، فى تاريخ مصر، هذا الحق يعود فقط إلى وقت ما من خمسينيات أو ستينيات القرن الماضى، هذا الحق عرض من أعراض السيطرة الاستعمارية الأوربية الحديثة، هذا حق "بورجوازى أوروبى"، جاء عدوى من أوروبا البورجوازية (الرأسمالية)، جاء به قصداً وتدبيراً المستعمرون

الأوروبيون في القرن التاسع عشر تسهلاً لسيطرة البنوك العقارية الأوروبية على الريف، وتسهلاً لمهمة رأس المال الأوروبي الموظف لتوجيه الزراعة المصرية لإمداد السوق العالمى بالسلع الزراعية القابلة للتسويق في السوق الراسمالي، ولتزويد الصناعة الأوروبية بما يلزمها من بعض الخامات الرخيصة.

من هنا الأهمية الأزلية للجناح الإدارى لطبقة الأعيان المصريين، وثبات أسسه وأقدامه، ورسوخ تقاليده ونفوذه في هرم التراتب الاجتماعى، وليس عبثاً ذلك المثل الشعبى الشهير : "إن فاتك الميرى تمرغ في ترابه".

هذا البناء الإدارى المصرى يكمله، ويكاد أن يكون جزءاً عضوياً منه، بناء دينى لا يقل ترابطاً وأحكاماً، وله هيئته ونفوذه الروحى الخاص.

وتكتمل طبقة الأعيان بهالة واسعة من أصحاب المهن والحرف والفنون والصناعات، وفئة تجارية كان وزنها في الغالب، ضعيفاً، حيث إن التجارة الخارجية كانت بعيدة عن أيديها، كما كانت الدولة غالباً ما تحتكر التعامل في عدد من السلع الأساسية.

من مجموع رجال الإدارة وشيوخ أصحاب المهن والحرف والصناعات والتجار ورجال الدين يتشكل الجناح المدنى (أى غير العسكرى) للأعيان المصريين على مر التاريخ، وهم القوة الأساسية التى ضمنت استمرار الخصائص الحضارية والتكوين المميز للشخصية المصرية، حتى في فترات ضعف العسكرية للشعوب الرعاة، منذ اضمحلال الدولة الفرعونية حتى القرن التاسع عشر، فان هذه الطبقة استمرت تشارك في لعبة صراع القوى بين الأمة المصرية من جانب، والإمبراطورية المسيطرة على المنطقة من جانب آخر، وقد قامت هذه الطبقة بدورها في اللعبة بحاسة عملية نادرة، وقدرة فائقة على المواءمة واكتشاف الحلول، والوصول إلى مخارج من مآزق التاريخ.

ولنضرب مثلاً ربما لا نجد له مثلاً في أى بلد وأى عصر.

لقد ظلت هذه الطبقة، بضع مئات من السنين، تشتري عبيداً بالمال، لتنصب منهم حكماً على البلاد : سلاطين وملوكاً وقادة، سادة لجهاز السلطة والحرب. نعم.

ألم يحدث هذا طيلة فترة حكم المماليك ؟

إذا أردنا أن نحلل رموز تلك الفترة قلنا : إن الأعيان المصريين أدركوا بحاستهم العملية النادرة، أن إتقان الفنون العسكرية لتلك الفترة في تلك الحقبة من التاريخ، أصبح حكراً على السلالات البشرية الآسيوية الرعوية، سكان السهوب الجبلية.. تلك التي تفتطم أطفالها على حليب المهرة، ويتعلم صبيتها الفروسية قبل تعلم المشي، ولا يجدون الراحة إلا في القتال والترحال، ويبيتون ليلهم تحت شعر الخيام ونجوم السماء... تلك التي من بينها التتر والمغول والترك... وأنجبت مقاتلين من مرتبة هولاكو وتيمور لنك وصلاح الدين وتوران شاه.

وإذا كان لابد مما ليس منه بد، فليكن ذلك بيدى لا بيد عمرو... لتسلم طبقة الأعيان المصريين جهاز الحرب في مصر لهؤلاء المقاتلين، وإن كان الوادى لا ينبج هذه السلالة من البشر فلا بأس من استيرادها من الخارج، من حر أموال المصريين !!... ولتجر مراسم الاحتفال بعثق هؤلاء العبيد هنا في القاهرة، ليصعدوا إلى سدة الحكم ومراتب السلطة. فإن كان القتال هو أهم مهن السلطة، فليتول السلطة من هم أقدر على القتال، "أعطوا العيش لخبازيه". ولا عيب، ولا غرابة، ولا عجب. (وإن كان هذا أعجب من العجب) !! عسكرياً، بعد أمجاد الدولة الفرعونية، فإنهم ظلوا دائماً متفوقين حضارياً، خاصة على أرض هذا الوادى.

ذلك أنه ما تكاد تستقر أمور الغزاة، وما تكاد تطول بهم الإقامة إلا قليلاً حتى يتسرب إلى وعيهم ويتسلل في وجدانهم يقين متعظم بأن أسلوب حياة الأعيان المصريين (في أرض مصر) هو أفضل من أسلوب الحياة الذى ورثوه عن تلك التقاليد الرعوية البدوية، مما تتميز به من جفاف وقسوة، وما تخلقه من مزاج برى حاد. وهذا عامل جعل هذا الوادى، طيلة عصور سيادة الحضارة الزراعية، مركز جذب سكانى... فمن شرب من ماء النيل مرة لابد وأن يعود ليشرب منه مرة أخرى... ودائماً.

هكذا، بمقياس التاريخ، ما أسرع ما تمصر الغزاة والفاثون على أرض مصر. وما أيسر ما جرى الاستيعاب الحضارى للغزاة والفاثين، وما جرى كسب ولائهم لأرض الكنانة التى دائماً لها فتنتها وسحرها الذى يشد البشر، ويحببهم فيها، ومن له الفضل في هذا، بعد الخالق الوهاب، سوى الأعيان المصريين ؟

ما يكاد يمضى جيل أو بعض جيل على الممالك المستوردين، حتى يكونوا قد تمصروا، سرعان ما يكون المملوك قد أكل طعام الأعيان، وعاشهم، وعاش

في مثل دورهم وقصورهم، وشارك في حفلاتهم واحتفالاتهم ومواكبهم وأفراحهم، ومارس الشعائر والطقوس الدينية على طريقتهم، وصاهرهم، وصار قريباً - وربما واحداً - منهم.

ومن نتائج التمسير، واختلاط، دماء الفرسان الوافدين بدماء كثير من عائلات الأعيان المصريين - فقدان الصفات القتالية التي جاء بها المملوك، وقت أن كان عبداً مستورداً من بلاد التركمان والتركستان والشركس وما شاكلها.

وهكذا كانت تذهب بعثات الأعيان المصريين كل بضع سنين، إلى بلاد التركمان والتركستان والشركس... تشتري مزيداً من العبيد المقاتلين، لتنصبهم على أرضها فرساناً وملوكاً وسلاطين، ولله في خلقه شؤون !

والحق يقال، أن السلطنة، المصرية التي أقامها هؤلاء المماليك كانت من أزهى السلطنات، لم تكن مصر حينذاك تتمتع باستقلال ذاتي داخلي فحسب (في إطار النفوذ الروحي المهتز للخلافة العباسية المحتضرة)، وإنما كانت أكثر من مستقلة، وكانت القاهرة هي أقوى العواصم العربية وأكثرها منعة، فهي التي استعصت، دون سائر عواصم الشرق الأدنى، على هجمات المغول والتر من الشمال وهجمات الصليبيين من الشمال الغربي، كانت مصر قلعة الدفاع عن العرب ضد هجمات الشعوب الرعوية الآسيوية غير العربية وهجمات الشعوب الأوروبية غير الإسلامية، وهي التي كانت عاصمة تجارة المرور بين بلاد الشرق البعيد والثغور المتوسطية (وأشهرها حينذاك جنوا ونابولي والبندقية) التي شرعت تقود أوروبا نحو النهضة والازدهار والزعامة العالمية.

ولكن تلك حال لم تدم أيضاً. وسبحان من له الدوام.

ففي أوائل القرن السادس عشر كانت أوروبا قد تجاوزت ما سموه عصر النهضة، أو كادت. وبدأت ما أسموه عصر التنوير، أو ولجته في بعض المناحي.

وشرعت الزعامة التجارية الأوروبية تنتقل غرباً بشمال، من الثغور المتوسطية الإيطالية إلى العواصم الغرب أوروبية الأطلنطية، مروراً بأسبانيا والبرتغال... كانت أوروبا، التي بدأت يقظتها المحمومة، تكتشف العالم فيما أسمته عصر الكشوف الجغرافية، ومن أشهرها اكتشاف البرتغاليين الطريق البحري، حول أفريقيا إلى الشرق البعيد. وكان ذلك نذيراً بقرب فقدان الثروة التي كانت تتدفق على

خزائن المماليك من التجارة العابرة. وعجزت القوة البحرية للسلطان الغورى، حين هزمت الأساطيل المصرية أمام التفوق البحرى البرتغالى جنوبى عدن، فى مياه القرن الافريقى والمحيط الهندى، عجزت عن إيقاف عجلة التاريخ.. وما أكثر ما تدوس عجلة التاريخ على بعض الرقاب بغير رحمة، فهى كما ترفع تخفض.

وفى نفس الحقبة حدث تغير نوعى فى تاريخ الأتراك.

منذ عصر المعتصم العباسى فى بغداد، والخلفاء العرب المسلمون يستخدمون الأتراك جنوداً ثم قادة لجيوشهم، الأمر الذى انتهى بهؤلاء الخلفاء - فى آخر عهدهم - إلى الأعياب فى أيدى القيادات العسكرية التركية، يولونهم ويعزلونهم أو يقتلونهم، وأحياناً يسملون عيونهم ويتركونهم على أبواب المساجد يتسولون.

وفى القاهرة، كان الأعيان المصريون والمتمصرون يشترون بالمال عبيداً من سلالات تركية أو شبه تركية، وينصبون منهم سلاطين وملوكاً وقادة للجيش، ثم يمصرونهم ويهضمونهم ويحتوونهم.

ولكن، مع الوقت، أصبح للقوة العسكرية التركية كيانها المستقل، ولم تلبث أن أتخذت من بعض الإمارات والدويلات التركية الهامشية نقاط وثوب على الممالك والإمبراطوريات المتداعية من حولها وأسقطت معقل المسيحية الشرقية فى القسطنطينية (1453)، فأجتاحت كل شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول) وأقامت على أنقاضها دولة تركية إسلامية، سرعان ما تحولت إلى إمبراطورية آلت إليها مقاليد السيطرة العسكرية والسياسية فى المنطقة وتلك هى الإمبراطورية العثمانية. وكما انهارت القوة البحرية المصرية أمام أساطيل البرتغاليين فى مياه القرن الافريقى والمحيط الهندى، انهارت مقاومة الجيوش البرية المصرية أمام جيوش السلطان سليم العثمانى فى مرج دابق على أرض الشام، ودخلت الجيوش العثمانية القاهرة، وعلقت جثة طومان باى، آخر سلاطين المماليك على باب زويلة (1517).

ودخلت مصر فى ظل السيطرة العثمانية.

لم يقنع العثمانيون بالتفوق العسكرى، ولم يكن نهجهم شبيهاً بنهج من سبقهم من الشعوب الرعاة (كالتتر والمغول) الذين انتصروا عسكرياً، ونهبوا وسلبوا ودمروا، ثم انسحبوا وانتهوا...

وإذ سعى العثمانيون إلى إقامة ملك مستقر وبناء إمبراطورية عالمية، فإنهم عملوا على إرساء مقومات ثقافية حضارية متكاملة تضمن لعاصمتهم تفوقاً حضارياً على العواصم العريقة التي خضعت، وهكذا كان من بين ما فعلوا أنهم نقلوا مقر الخلافة الإسلامية من بغداد إلى اسطنبول، كما نقلوا إليها كثيراً من فنون العالم العربي الإسلامي.. ومن ذلك أنهم رحّلوا إلى عاصمتهم - من القاهرة بالذات - كل من وصلت إليه أيديهم من أمهر الصانع وأصحاب الحرف والمهن المصريين.

هكذا فقدت مصر بالسيطرة العثمانية الكثير، كما سبق أن فقدت بالتفوق البحرى البرتغالى.

فقدت دخلها من التجارة العالمية، فافتقرت.

وزادت فقراً على فقر بفقدان خيرة الصانع وأصحاب الحرف.

وسياسياً : فقد الأعيان ورجال القصر، وهم مصريون ومتمصرون، ميزة شراء المماليك وتنشئتهم، وتنصيب من يرون منهم في المناصب العسكرية ومواقع السلطة، أصبح السلطان التركى هو الذى يعين على مصر واليهما، وهو الذى يرسل إليها الفرق والقيادات العسكرية التركية أو الشركسية.. التابعة مباشرة للباب العالى.

ولكن هذا لا يعنى أن الأعيان المصريين تخلوا عن عاداتهم الأُزلية، عادة الالتفاف على السلطة الإمبراطورية ومحاولة انتزاع أقصى ما يمكن من الاستقلال الذاتى.

وتزعم "المماليك المصريون" هذه المحاولة.

والمماليك المصريون هم أبناء وأحفاد المماليك الذين كان من بينهم الملوك والسلاطين وقادة الجيوش إبان حكم المماليك البرجية والمماليك البحرية، هم أبناء الأسر المملوكية التى تمصرت واندمجت، بدرجات متفاوتة، فى طبقة الأعيان المصريين.

بعد أن انكسرت جيوش المماليك إمام جيوش العثمانيين فى مرج دابق، انسحبت بقاياهم إلى الداوخل، بعد أن احتلت الحاميات العثمانية قلاع الحدود

وقلعة صلاح الدين في القاهرة، انسحبت البقايا المملوكية إلى الريف - وبالذات، إلى عواصم الأقاليم.

وفي مقابل التسليم بالسيطرة العثمانية، والرضوخ لسلطة الوالى التركى في القاهرة، ودفع الجزية وتسديد رواتب جنود الاحتلال.. في مقابل هذا انتزع المماليك من الإمبراطورية حق الالتزام، حق الحكم المحلى للريف المصرى، والإشراف على الإدارة وجباية الضرائب والسهر على الأمن المحلى...

ولكن هذا الدور لم يكن بنفس الكفاءة التى كانت على أيام الإدارة التى يغلب فيها العنصر المصرى، فقد أصاب التهجين المملوكى طبقة الأعيان المصريين، كما أصابتها الزعامة المملوكية، بكثير من العجز والفساد.

وقد كانت الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية دينية متعددة القوميات والأجناس، تمارس - شأن كل الإمبراطوريات - أشكال القمع والاضطهاد بمختلف الأساليب والأنواع، وخاصة الاضطهاد القومى للأمم والشعوب غير التركية، والاضطهاد الدينى كلما وجدت لذلك مبررا، وفي هذا وذاك، كانت القوة العسكرية التركية هى أداة القمع الرئيسية.

.. قبل الغزو العثمانى لمصر فقد المماليك المستوردون المقاتلون طابعهم العسكرى، وأندمجوا فى الحياة المدنية للأعيان المصريين، ويتمثلون التقاليد الحضارية والتراث الثقافى للأمة المصرية.

ولا نخطئ إذا افترضنا أن عملية الامتصاص البشرى للمماليك فى مجتمع الأعيان كانت تتم بيسر وسهولة نسبية، كذلك كانت قدرة الأعيان كبيرة على احتوائهم حضاريا ودمجهم فى الحياة المدنية.

ولكن لابد أن تكون الأمور قد اختلفت فى العصر العثمانى.

أصبح مبرر وجود المماليك "المصريين" ومبرر استمرار امتيازاتهم هو :

1. التشبث بما بقى لهم من صلاحيات عسكرية تمكنهم من الضغط على الإمبراطورية ومساومتها، واستمرار هيمنتهم على الرعية الريفية، وإثبات أن الأمن الداخلى بأيديهم لا بأيدي قوات الاحتلال والحاميات التركية.
2. التشبث بما بقى من مقوماتهم وهويتهم الأصلية، التركية أو شبه التركية، تقربا من السادة الأتراك الذين يمارسون الاضطهاد القومى، وتعاليا على الفلاحين

المصريين، ساعد على ذلك وجود اسطنبول كمركز حضارى تركى غالب، فى مواجهة القاهرة - مركز الحضارة العربية المصرية المغلوبة.

وإذا أصبحت اليد العليا فى إدارة الأقاليم لعائلات مملوكية، تركية أو شبه تركية، عسكرية أو شبه عسكرية، اضمحلت الإدارة المصرية العريقة، الخبرة بشئون الرى والفلاحة، وحساب الضرائب وجبايتها، وضبط المالية العامة... وهكذا تدهور حال الزراعة، وهبط الريف إلى حضيض الفقر، واضطربت شئون الحياة اليومية، واختل الأمن... وتلك من الفترات القليلة فى تاريخ الريف المصرى التى شهدت نزاعات مسلحة بين أمراء عسكريين، وهى وان تكن ضئيلة بالقياس إلى النزاعات التى شهدتها مجتمعات أخرى عرفت النظام الاقطاعى، إلا أنها فى ظروف الزراعة النهرية وضرورات التحكم المركزى فى مياه النيل وترعه وقنواته كانت كافيه لإحداث كم هائل من الخراب والتخريب والافقار.

ومع اطراد قوة الإمبراطورية العثمانية وتعاضم نفوذها وتوطدها، تعاظم الطابع "غير المصرى" للمماليك "المصريين" وأصبحوا قوة معرقلة ومخربة للجهود التقليدية لطبقة الأعيان المصريين فى سعيها التاريخى الدءوب للمحافظة على المقومات المادية والثقافية والروحية للحضارة المصرية العربية. غير أنهم - أى المماليك، لم يتحولوا إلى قوة "ترك" كاملة لصالح الإمبراطورية العثمانية التركية، فقد كان من صالح المماليك دائماً الاحتفاظ بقدر من الاستقلال الذاتى الداخلى، ومن ثم الإصرار على استمرار تسمية أنفسهم "المماليك المصريين" أو "الأمراء المصريين". غير أنه كان ذلك النوع من الاستقلال الذى يهدف إلى ضمان أنواع من الامتيازات الطبقيّة الضيقة التى تتم على حساب المجتمع كله، وتدفع مجموع الأمة إلى مهاوى الانحطاط.

حينذاك، اتجهت القوى البناءة لطبقة الأعيان المصريين لتتحصن فى معاقلها الأخرى غير الإدارية : التجار وأصحاب الحرف والصناعات، ورجال الدين... الذين ازدادوا عداءً للمماليك "المصريين"، كما ازدادوا عزلة عن الإدارة التى فرض المماليك أنفسهم عليها وأفسدوها.

وحين دار التاريخ دورته، وشرعت إمبراطورية العثمانيين فى الهبوط على سفح الزمن، وأغرّت بها الطامعين والمتمردين - فان إرادة الاستقلال الذاتى لمصرالتقت مع طموح اثنين من أبرز الرجال "غير المصريين" فى تاريخها، حولهما التف زعماء

الأعيان المصريين : التجار وأصحاب الحرف ورجال الدين. وتشكل في مصر مثلما تشكل في كثير من البلاد التي وجدت نفسها في مأزق اقطاعى أو شبه اقطاعى - تشكل "ائتلاف بين الملك والأعيان" ضد الأمراء المتنازعين.

أول الرجلين هو على بك الكبير، في أواخر القرن الثامن عشر. كان هو التجربة، وأداة الاستطلاع التاريخية.

والثاني هو محمد على باشا، مؤسس الأسرة العلوية المالكة، كان هو التحقيق التاريخى لأول وأكبر محاولة لاستقلال مصر في القرن الماضى ليس فقط عن نفوذ الإمبراطورية العثمانية الفانية، وإنما أيضا عن النفوذ الأوروبى الاستعماري الحديث، الصاعد الزاحف، الذى جاء العالم العربى الاسلامى - أول ما جاء - مع حملة نابليون بونابرت على مصر.

الملك العريض الذى أسسه محمد على باشا في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان ثمرة لقاء ثلاثة ظروف مواتية :

1. تخلخل ميزان القوى الدولية في المنطقة، حيث كانت الإمبراطوريات العثمانية في تدهور، والقوتان الاستعماريتان الصاعدتان لتلك الفترة، بريطانيا وفرنسا، كانتا في تنافس ونزاع، بحيث لم تمكن أحدهما الأخرى من الانفراد بمصر، ولا تمكنتا معاً من الاتفاق على احتلالها.

2. توفر صفات قيادية نادرة لراعى مصر وواليها، محمد على الكبير، واللقاء الموضوعى بين طموحاته العريضة من جانب، وإرادة التجديد والبعث الوطنى لدى طبقة الأعيان المصريين من جانب آخر.

3. النشاط الذى دب في طبقة الأعيان المصريين، الأمر الذى كاد أن يرقى إلى مرتبة البعث الشامل لطاقتها وقدراتها الكامنة، وخاصة في المجالات العسكرية والإدارية والثقافية.

وليس صدفة أن نلخص عوامل النجاح في ثلاثة. فتلك هى العوامل المناظرة للرؤوس الثلاثة "مثلث القوى" التى تشترك - بأنصبه متفاوتة ومختلفة حسب الظروف - تشترك في صياغة القرار السياسى : الإمبراطوريات (أو الإمبراطورية) التى تهيمن (أو تتنافس) على المنطقة، والراعى، والأعيان، ولكن ماذا عن الرعية؟

الرعية موجودة بالطبع ! وحاشا لله أن ننكر وجود أغلبية البشر، خاصة وإنهم المنتجون الكادحون، وتحسين أحوالهم هو - في التحليل الأخير - المعيار الوحيد لنجاح قوى التقدم والخير والإصلاح.

ولكن، من زاوية اتخاذ القرار الذى يرسم مصير البلاد، فإن الرعية فى مصر (نكاد نقول دائماً) كانت، وما تزال، قوة كامنة أكثر من كونها قوة دائمة الحضور والفاعلية.

وفى ظروف خلخلة التوازنات الاجتماعية والسياسية، وحتى تدعو الضرورة فإن الأعيان (كلهم أو بعضهم) يعمدون إلى رفع عقوبتهم ببعض آمال الرعية، ويصوغون بعض المطالب التى تعبر عن احتياجات الفقراء والمضطهدين والمستضعفين وحقوقهم الغائبة.. ثم يعمدون (أى الأعيان) إلى الإثارة والتحريض، حيث يخاطبون أساساً - الجانب الوجدانى للجماهير..

وقد يندفعون إلى حد قيادة التمردات والعصيان - وربما الثورات - العنيفة.

غير أن تعبئة الطاقات الكامنة للرعية، كما أن تفجير هذه الطاقات.. ثم استثمارها، سواء فى حالة كمون أو وهى فى حاله الانفجار.. ثم إخماد الانفجار وتهدة الجو، وترويض الرعية لقبول التوازنات السياسية والاجتماعية الجديدة.. كل هذا يظل دائماً من المهمات الأساسية التى تنهض بها طبقة الأعيان المصريين - وهى الرأس الثالث فى مثلث قوى السلطة السياسية فى مصر.

فى هذا الرأس توجد قيادات ثورق القاهرة ضد الحملة الفرنسية، هى نفسها القيادات التى ساندت محمد على باشا ليصعد إلى سدة الحكم عام 1805، وعلى رأسها نقيب التجار السيد عمر مكرم، كذلك يوجد الضباط الوطنيين الذين تصدوا للمطالبة بالحياة الدستورية ولمقاومة التسلل الأجنبى، ثم قيادة الثورة والحرب الوطنية ضد الغزو البريطانى وعملائه فى 1881 - 1882. وبعد الاحتلال، برز دور قيادات وطنية جديدة للأعيان وأشهرهم فى أوائل هذا القرن مصطفى كامل باشا.. ثم قادوا الثورة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، عام 1919، تحت زعامة سعد زغلول باشا.

إذا عدنا إلى محمد على وعصره نقول : إن النهاية المتواضعة التى انتهت إليها محاولته التاريخية الفذة تعود، أيضا، إلى عوامل ثلاثة تتناظر مع الرؤوس الثلاثة لمثلث قوى السلطة السياسية :

الأول عالمى. فمنذ هزيمة نابليون وانعقاد مؤتمر فيينا (1815) أقرت القيادات المحافظة للإمبراطوريات والممالك الأوربية الخطوط الأساسية لوفاق دولى استمر أكثر من نصف قرن، حتى بروز بسمارك على رأس الدولة الألمانية الموحدة فى أواخر ستينيات القرن الماضى. صحيح أن ذلك الوفاق عنى بترتيب الأوضاع الأوربية، بمحاولة إيقاف المد الثورى الذى أعقب الثورة الفرنسية والحروب النابولونية، ولم يتعرض للخلافات حول السباق على المستعمرات - ولكن الوفاق اتاح للدول الكبرى المعنية، بعد مرور بعض الوقت، فرصة للاتفاق على مواقف موحدة تجاه بعض المشكلات الأساسية فيما وراء الحدود الأوربية، ومن بينها - وربما أهمها - الاتفاق على وضع حد لقوة محمد على المتعظمة التى كانت تهدد بملاء الفراغ الحادث نتيجة الضعف المطرد للإمبراطورية العثمانية، وتبشر بمولد دولة كبرى حديثة تحل محل "رجل أوروبا المريض" فى هذه المنطقة الحساسة من العالم، وتحول دون تحقيق أطماع الذئاب الأوربية الاستعمارية الصاعدة فى اقتسام الإمبراطورية. وهكذا، حين كانت جيوش محمد على على مسيرة أسابيع من القسطنطينية، وبات سقوطها محققا، تشكل التحالف العسكرى الأوروبى الوحيد من نوعه فى القرن التاسع عشر، الذى حاربت فيه قوات الدول الست العظمى فى ذلك الوقت مجتمعه (بريطانيا - فرنسا - روسيا -- بروسيا - النمسا - تركيا) لضرب القوة العسكرية المصرية الصاعدة، وفرض شروط التسليم على محمد على فى معاهدة لندن (1840)، واهمهما تحجيم القوة العسكرية المصرية إلى حوالى عشر ما كانت قد وصلت اليه، وما ترتب على ذلك من تحطيم الصناعة المصرية القوية الناهضة.. وحصر محمد على فى حدود مملكته المصرية، وفرض نوع من التبعية الشكلية لتركيا تتخذ ستارا لتسلل النفوذ الاستعمارى الأوروبى الحديث، ذلك أنه فرض على مصر أن تقبل ما قبلته تركيا من منح امتيازات لرعايا الدول الأوربية وتحطيم احتكار الدولة للصناعة والتجارة وملكية الأرض.. أى فرض وضع "يمهد لدخول الشركات والبنوك الأوربية، وسيطرتها على الاقتصاد المصرى" الأمر الذى تم فعلا فى عهد سعيد واسماعيل.

ولكى نتصور قوة الدولة المصرية حينذاك، وخاصة قوة جيشها، وحجم المؤامرة الأوربية لتحطيمها عسكرياً، ما علينا إلا أن نتذكر أن التحالف الدولى الذى تشكل ضد محمد على كان أكبر بكثير من التحالف الذى هزم جيوش نابليون فى ووترلو، وصفىَّ إمبراطوريته الأوربية.

وقد كان قبول حكام اسطنبول، وهم حملة لواء الخلافة الإسلامية، التحالف مع أوروبا ضد محمد على، كان من نوع تلك المآسى الكبرى، الكثيرة الحدوث فى التاريخ، التى تقوم فيها طبقة حاكمة محلية متدهورة بدور هدام كمغلب قط فى ايدى قوى أجنبية استعمارية، على حساب رعاياها وحلفائها وأبناء عمومتهما الطبيعيين... دون أن تعى أنها تشترك بذلك فى حفر قبرها بأيديها وتعجل بنهايتها التعيسة.

والعامل الثانى يتعلق بمحمد على نفسه.

فمحمد على لم يكتمل وعيه بقدره المصرى إلا متأخراً جداً... ربما بعد اتفاق الدول الكبرى على إحباط مشروعة الاصلى وهزيمته عام 1840، بعد أن كان العمر السياسى والعسكرى لمحمد على قد انتهى أو كاد.

ذلك أن المشروع الاصلى لمحمد على لم يكن تأسيس ملك له ولأسرته فى القاهرة، وإنما كان اتخاذ ولاية مصر قاعدة انطلاق يقفز منها إلى عرش السلطنة العثمانية فى اسطنبول، فلم يكن الرجل إلا جندياً من جنود السلطان، وضع قدراته العسكرية وكفاءاته القيادية والموارد المادية والبشرية لولايته فى خدمة السلطان ولترميم أركان السلطنة المتداعية، وإذ رأى الرجل أن ترميم الأطراف لا يجدى طالما ظل القلب مغلقاً والرأس خاوياً، كما رأى فى نفسه قدرات أعظم من قدرات سيده، فان ذهنه اتجه إلى القبض بشخصه على مصائر الإمبراطورية، وهذا طبيعى، وكثير الحدوث فى التاريخ، ولو آن أوروبا أمهلتها لما كان ثمة شك فى نجاحه.. (وماذا تفيد "لو"؟)

ولو كان محمد على مصرى المولد، عربى اللسان والثقافة، لوظفت الطاقات المصرية الهائلة التى أطلقتها توظيفاً أوفق، يتسق مع قدره المصرى.

ففى حروب محمد على وسياساته فى المنطقة لم يدرك الرجل أن العالم العربى هو عمقة الاستراتيجية الطبيعى، وليس هو الأناضول والبلقان... ومن ثم ظل

الرجل لمدة طويلة أداة اضطهاد قومية ضد كثير من العرب، ولعل إبراهيم باشا، ابن محمد على وقائده العسكرى، كان أكثر وعياً بهذا العمق العربى، وقد عبر عن ذلك فى أقواله وبعض مواقفه فى سنواته الأخيرة، غير أن العمر لم يمتد به، فمات قبل موت والده.

وقد ظلت الأصول التركية للأسرة المالكة وحاشيتها، بالإضافة إلى دور جيش محمد على فى المنطقة العربية... ثم تأثيرات أوروبا الحضارية ودسائسها الاستعمارية، ظل كل هذا حاجزا وجدانيا ونفسيا، وعائقا حضاريا وسياسيا يعيق أحياء الإحساس بالقدر العربى لمصر، ويعيق بعث وتلاحم حركة التوحيد العربى حوالى قرن من الزمان... إلى وقت جمال عبد الناصر - الوقت الذى وصل فيه مصرى، بعد أكثر من ألفين من السنين، إلى مركز راعى الكنانة، وتمصرت فيه - أو هكذا يدل ظاهر الأمور - مؤسسة القصر.. فتهياً ظرف فريد لإطلاق المخزون الوجدانى والنفسى لأهل المنطقة الراغبين فى العيش معاً، فى لحظة تجاوب مع الضروريات والممكنات السياسية... (ولكنها - للأسف - لم تكن سوى لحظة!).

المثل الآخر، لعدم وعى محمد على بقدره المصرى وعمقه الاستراتيجى العربى نستمدّه من داخل مصر. فبينما القدرات البشرية الأساسية التى بنت قوته العسكرية وجهازه الإدارى كانت مصرية، فإن المناصب العليا فى القصر والإدارة والجيش ظلت فى أيدي عناصر تركية وألبانية وشركسية.

ولكن، هل كان من الممكن، وبعد انسحاب وكمون استمر حوالى ألفين من السنين، أن تنقل القيادات العسكرية، خاصة المصرية، من حالة الغياب التام إلى وضع الصدارة فى الجيش والدولة ؟

بالطبع لا.

كان لابد من ظرف تاريخى انتقالى وقيادة تاريخية انتقالية تهيئ لعودة العسكرية المصرية إلى ساحة القتال أولاً، ثم إلى مراكز الصدارة فى الجيش والدولة بعد ذلك.

والظرف المواتى له شق سياسى، هو إعادة تنظيم الدولة المصرية الحديثة، ذات الدرجة العالية من الاستقلال - وهذا ما تم إنجازه فى عصر محمد على، وله شق مهنى، يتعلق بالانقلاب الذى حدث فى العلوم والفنون العسكرية. فبعد

انكسار فرسان المماليك أمام جيش نابليون، تبين لكل من يعنيه الأمر أن التفوق العسكرى قد خرج من أيدي الفرسان. لقد انتهى احتكار الشعوب الرعوية الجبلية للتفوق العسكرى وأصبح ذلك التفوق يستند إلى الصناعة الحربية الحديثة والقدرة على استخدام الاسلحة التى تنتجها، ولم تعد القيادة العسكرية نتاج الرضاعة من حليب الخيل والنوم تحت شعر الخيام وإنما أصبحت علوما وفنونا ومهنا حديثة تدرس في الأكاديميات ولا يصلح لاعادها الا ادارة عصرية في مجتمع متقدم.

.. واذن فقد آن الأوان ليتقدم المصريون.

وليس صدفة أن وجد الباشا في تنشئة وتدريب وتكوين العسكرية المصرية - وجد من الفائدة والرضا ما لم يجده في محاولاته ترويض الشركس أو استخدام السودانيين.

وهكذا عاد الجناح العسكرى للأعيان المصريين للظهور في مجتمع الأعيان وارتقى درجات المناصب العسكرية من تحت السلاح إلى المراتب الصغيرة والمتوسطة في الجيش والدولة دون كبير عناء.. ولكن أن تصل القيادات الخالصة المصرية إلى مراكز الصدارة وأن يتاح لها الفرصة لاطلاق الطاقات الكامنة للأمة لامتلاك المصير وتحرير الآرادة.. فتلك قصة نضال القيادات العسكرية المصرية الوطنية الذى برز على رأسها أحمد عرابى باشا منذ قرن رائداً وملهما للعسكريين الوطنيين من بعده.. ونحن نعيش اليوم الفصل المعاصر من الملحمة العسيرة، الفصل الذى بدأه جمال عبدالناصر في 23 يوليو 1952 حين وصل قائد عسكرى مصرى إلى مكانة راعى الكنانة، إلى مركز القيادة في القصر والجيش والدولة.. ومن بعده خلفاؤه.

والعامل الثالث في تحجيم محاولة محمد على هو القصور التاريخى لطبقة الأعيان المصريين قصورها عن النهوض بدور يضاهاى الدور الذى قامت به (الطبقة الثالثة) في تاريخ الثورات الأوروبية التى من طراز الثورة الفرنسية (1789).

صحيح أن النشاط كان قد دب فيها منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر على نحو كاد أن يرقى إلى بعث شامل لطاقتها - غير أن عوامل الضعف التاريخية كانت أقوى من أن تعالج في عجالة من الزمن.

كان الأعيان المصريون أولاً يفتقدون إلى جناح عسكري منذ قرون ولن يعود هذا الجناح إلى البروز والفاعلية إلا بعد ذلك بحوالى نصف قرن على أيام العرابيين. وكان جناحهم الإدارى قد تضعف ودب فيه الفساد بسبب الوصاية والتخريب المملوكى التركى العثمانى.

وكانت الامبراطورية العثمانية قد سلبت مصر خيرة صناعاتها وفنييها وحرفييها فى أوائل عهد الاحتلال العثمانى ولم تتخل عن استنزاف القدرات الصناعية والفنية المصرية كسياسة ثابتة.. فضعف أيضا الجناح الفنى التقنى لطبقة الأعيان المصريين.

كذلك فقد الأعيان المصريون بعد بناء اسطنبول كعاصمة حضارية للأمبراطورية العثمانية فقدوا ميزة طالما تمتعوا بها على الغزاة ميزة التفوق الحضارى، والقدرة على هضم الغزاة المحاربين.

واذ فسدت الادارة وساءت أحوال الرى وانخفض الانتاج الزراعى وتدهورت الفنون والصناعات - وتدهورت أيضا حال التجارة.

وربما كانت المؤسسة الدينية، دون سائر مؤسسات الصفوة المصرية، أقل المؤسسات تأثراً بجو التدهور العام فى العصر التركى المملوكى.

فرجال الدين المصريون لم يزاحمهم الأتراك المحتلون ولا المماليك المفسدون، فالدين الاسلامى وثيق الارتباط باللغة العربية، والأتراك والمماليك بعيدون عنها متعالون عليها، وكان نظام الدراسة والأستاذية فى الأزهر، وكذا نظام الأوقاف يكفلان قدرا كبيرا من الاستقلالية لكبار مشايخ الأزهر والقضاة ورجال الدين فى أمورهم المعيشية، بل إن كثيرا من مثقفى ذلك الزمان وفقهائه كانوا من التجار يكسبون عيشهم من حر مالهم، وينشغلون بأمور الدين والعلم لوجه الله وعباده ويهبون بعضا من فائض أموالهم على الأساتذة والمريدين، ويقفون بعض ممتلكاتهم للإنفاق على دور العبادة والمعرفة.

... وفى ذلك الزمان كان رجل الدين هو رجل العلم والثقافة والقضاء كان ذا شخصية وقيمة عامة متكاملة. فلم يكن قد حدث التخصص والفصل بين الدين والعلم والثقافة والقانون والأعلام... ومن ثم كان شعور رجل الدين بالمسئولية العامة أكثر تكاملا، يد عمه شعور العامة نحوه بالاجلال والاحترام.

طبيعى أن المؤسسة الدينية لم تسلم من الفساد التركى المملوكى المستشرى، فقد استمر دائما فريق كبير من رجال الدين والفقهاء والشرعية والقضاء والإفتاء - كما يحدث فى كل العصور - يوظفون لخدمة السلطة المهيمنة، سواء فى مصر أو على امتداد الإمبراطورية التى كانت توفدهم فى بعثات ومهمات لدعم نفوذها، باعتبار أن السلطان التركى هو نفسه خليفة المسلمين... كذلك تدهور حال اللغة العربية ومكانتها بعد أن جرى تتركها أهم الأعمال والمكاتبات والسجلات الرسمية الإدارية، كل هذا صحيح، ولكن، على الرغم من ذلك فإن رجال الدين ظلموا من أكثر رجال الصفوة (الأعيان) قدرة على التعبير عن إرادة استمرار الهوية الوطنية والمقومات الحضارية فى مواجهة الاضطهاد القومى، وعلى الرغم من الفساد والإفساد والانحطاط الحضارى المخيم.

وهكذا، حين جاءت محاولة على بك الكبير، ثم الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، فالغزوة الإنجليزية الأولى بقيادة فريزر... ثم التحول الأكبر بتثبيت محمد على وإعادة بناء الجيش والدولة.. كان الفريق الأهم من رجال الدين، وخبرة التجار وأصحاب الحرف والصناعات ومشايخها، كانوا فى الصفوف الأمامية لحركات التمرد على الاحتلال التركى والفساد المملوكى، وفى النضال الوطنى ضد حملات الفرنسيين والانجليز، ودعامة الحركة التى قادها محمد على للتجديد والبناء والاستقلال.

واستوعب الأعيان المصريون كثيرا من الدروس (خلال عشرات قليلة من السنين) تعلموا فى مدرستهم الداخلية - مصر - فى معارك الإصلاح الداخلى، وفى ملاحم المقاومة المسلحة ضد الغزاة الأوربيين، وفى المناوشات العنيفة مع الشراكسة والأرناؤوط والمماليك، وفى التحالفات مع الوالى الجديد والصراع معه فى نفس الوقت، كذلك تعلموا فى مدرسة السياسة الخارجية، أخذوا يستعيدون الوعى بحقائق الصراعات الدولية والقوى الإمبراطورية التى تتنازع المنطقة وأقطارها، وشهدوا - بعيون لم تستيقظ تماما - هبوط وصعود إمبراطوريات مشتبكة فى صراعات حامية هم مدعوون أن يكونوا طرفا فيها، واحتكوا بأقوى وأحدث القوى العسكرية لذلك العصر، بجيش نابليون وأسطول نلسون وحملة فريزر.. ثم، بعد أن شرع محمد على يجند من شبابهم ضباطا وفنيين وإداريين ويرسل منهم بعثات إلى أوروبا، تفتحت عيونهم - فى باريس نفسها - على معالم الحضارة

الأوروبية، تلك الحضارة الصناعية الصاعدة، وهى فى لحظات تفتحها وتفاؤلها وغوها الطليق.

..وأهم من كل ذلك، أخذت طبقة الأعيان المصريين تستعيد مواقعها فى الإدارة، وأخذ يتشكل جناحها العسكرى الذى افتقدته منذ عهود سحيقة.

وكما ارتاح الباشا محمد على إلى الكفاءات المصرية فى الجيش والإدارة، وفى الفنون والصناعات والمهن، وجدت طبقة الأعيان نفسها فى المهمات الجديدة فالطبيعة المصرية، وكفاءات مصر، وليدة الحضارة الزراعية الأحادية النهر، لا تزدهر إلا فى ظل حكم مركزى قوى، وانضباط ادارى محكم، يمسك بخيوطه راع قوى القبضة مستقيم الطباع، واضح المقصد، حسن التدبير، هذه الطبقة وتلك الكفاءات اقدر على تلبية ضرورات العصر والتجاوب مع صاحب الأمر فى البلاد. وهى، بالتأكيد، أوفق من الطبائع الخشنة الجامحة لأبناء تلك السلالات التركية وشبه التركية، المتخلفة من عهد سيادة الفرسان على ميادين القتال وهيمنتهم على شئون الحكم والسلطة، التى كانت تستمد كثيرا من مبررات وجودها من الارتباط بإمبراطورية أفل نجمها.

وهكذا، على الرغم من أن الوالى كان ألبانى المولد، تركى الولاء، غير عربى اللسان... وعلى الرغم من أن القيادات العسكرية والإدارية لدولته ظلت فى أيدي باشاوات وبكوات من ذلك الخليط التركى الشركسى الألبانى، إلا أن ضرورات بناء الدولة فتحت آفاقا واسعة أمام الأعيان المصريين.

وإذا اختار الوالى الطريق الحكومى للتنمية، إذا استمرت ملكية الأرض فى أيدي الدولة، واحتكرت الحكومة الصناعات والفنون والمهن الأساسية ومعظم التجارة، تضائل الدور النسبى للتجارة وأصحاب المهن والحرف. وهكذا، حين وسع الباشا دائرة نفوذه وأحكم قبضته على الاقتصاد، كان ذلك على حساب الأجنحة "الحرّة" لطبقة الأعيان، خاصة التجار، وذلك على الرغم من أن التجار هم الذين قادوا حركة الأعيان التى رجحت كفة محمد على فى الصراع بين باشاوات الأتراك على ولاية مصر بعد جلاء الحملة الفرنسية.

ترى، هل كان يتصور السيد عمر مكرم، وقت أن كان يقود الأعيان على رأس الحركة الشعبية التى نصبت محمد على واليا على مصر - هل كان يتصور أن نهايته ستكون النفى والأبعاد عن الحياة العامة على أيدي هذا الوالى نفسه؟!

إن من رحمة الله بعباده أنهم لا يعلمون الغيب... وان البشر الضعيف أمام الغيب والقدر، لا يدرك ما يستطيع ادراكه من مفارقات التاريخ وقسوته إلا بعد أن يصير التاريخ تاريخا...

ومن قسوة التاريخ أيضا أن طبقة الأعيان، في جملتها، لم تشغل نفسها كثيرا حين ضاقت فرص النمو أمام رأس المال الخاص (إذا استخدمنا شيئا من لغة عصرنا)، ولا عناها كوارث أمر الزعيم عمر مكرم ونهايته المأساوية... ليس فقط لأن قبضة الباشا كانت قوية باطشة - فهذا وحده لا يكفي - وإنما، وهذا هو الأهم، لأن الطبقة في جملتها كانت أكثر ما تكون انشغالا بالصعود في سلم الوظائف الإدارية والفنية والعسكرية التي خلفتها الدولة، كما كانت مبهورة بالعالم الواسع الذي تفتح أمامها في العهد الجديد.

وهكذا، بينما عمر مكرم يذوى في منفاه، يرمز مصيره إلى تضعع الجناح التجارى لطبقة الأعيان، كان رفاة الطهطاوى يعبر في كتاباته عن تفتح شهية الأجنحة الصاعدة للطبقة على الفرص الجديدة، والانبهار بالحضارة الأوربية التي شرعت تتبين معالمها وتتلמד عليها.

في هذا المناخ نما جنين الثورة العربية... نشأ وترعرع رجال من طراز أحمد عرابي وعلى مبارك وعبد الله النديم ومحمد عبده... قادة عسكريون واداريون، ومثقفون ومصلحون دينيون، مصريون من أصلاب مصريين، يتطلعون لأن تصبح "الطبقة الثالثة" المصرية هي كل شئ، بعد أن قدرت أن نصيها - بالقياس إلى دورها وصلاحتها وطموحها - يكاد أن يكون لا شئ.

والحق أن السيد عمر مكرم كان سابقا لعصره، فقد عبر الرجل، بموقفه من محمد على، عن طور جديد في حركة الأعيان المصريين، طور شبيه - من بعض الوجوه - بما شهدته "الطبقة الثالثة" في بعض المراحل التي مهدت للثورة البورجوازية :

معروف أن التحالف بين التجار والملك، ضد الاقطاع المحلى المتنازع الضيق الأفق، كان مرحلة مبكرة في حركة التوحيد القومى في أوروبا. ولكن، ما أن يتحقق النصر للملك ويتم توحيد البلد وتقوم أسس الدولة المركزية حتى ينفذ التحالف القديم، ويتواجه حلفاء أمس في سلسلة المعارك التي أفضت إلى الثورة

البورجوازية، معروف ان الحكم الدستورى وفصل السلطات كان الشعار الذى رفعته الطبقة الثالثة فنتلك المعارك.

هذا هو أهم وجه للشبه بين ما حدث فى أوروبا وما كان بسبيله للحدوث فى مصر بعد أن استتب الأمر لمحمد على وبدأ يتشكل جنين الحركة الدستورية لطبقة الأعيان المصريين، تلك الحركة التى بلغت ذروتها الأولى فى لحظات الانتصار القصيرة للحركة العرابية.

أما أوجه الخلاف بين ما حدث فى مصر وبين النماذج الأوربية فهى كثيرة فافت - بلا شك - أوجه الشبه، وحكمت مسار التطور فى بلادنا الذى اختلف اختلافا نوعيا عن التطور فى أوروبا، وأوجه الخلاف نابعة - طبعا - من الخصوصية المصرية : من الأصول التركية الألبانية الشرسية للقصر والحاشية، ومن الضغوط الخارجية الاستعمارية التى أصبحت - بعد هزيمة العرابيين - القوة الحاكمة فى البلاد، ومن الضعف - النسبى - لطبقة الأعيان المصريين فى مواجهة تحالف القصر والانجليز، ومن غياب حليف شعبى (بروليتارى وفلاحى) ذى وزن قادر على ترجيح كفة الأعيان فى الصراع ضد القصر والامبراطورية. وخلف كل هذه الخصوصيات السياسية الاجتماعية، ثمة خصوصيتها الحضارية، تلك الخصوصية التى يمكن تلخيص إشكالياتها فى سؤال لعله لم يطرح من قبل - هو : إلى أى حد كان النموذج الحضارى الغرب أوروبى معبرا عن حاجات طبيعة وضرورية لمجموع السكان فى بلادنا، ومن ثمّ قادر على تفجير طاقات معنوية ومادية كامنة تستطيع التعلم من الغرب على نحو يمكنها من الصمود وشق طريق مستقل ؟.

... ..

واذ نحن فى معرض الحديث عن الثورة العرابية، فاننا نراها مناسبة لنورد مفهومنا لكلمة "ثورة"، وهى كلمة حديثة نسبيا فى الأدبيات السياسية العربية، مأخوذة ومترجمة عن الأدبيات السياسية الأوربية، ومن ثمّ فإن التعريفات المطروحة للثورة - إن وجدت - مأخوذة عن الفكر الأوروبى الحديث، ولما كانت الماركسية هى أنشط المدارس الفكرية تحليلا وتنظيرا لتاريخنا، فإن التعريف الماركسى للثورة هو أشهر تلك التعريفات وأكثرها تداولاً فى الكتابات والمساجلات الفكرية، وفى هذا الصدد، يعتبر لنين هو المرجع والسلطة الفكرية التى لا تعلو عليها سلطة أخرى، وقد قال لنين (ما معناه) : إن المسألة السياسية فى أية ثورة

هى مسألة سلطة الدولة، فى أيدى أية طبقة أو طبقات توجد هذه السلطة، وفى أيدى أية طبقة أو طبقات تنتقل - (أو يجب أن تنتقل) هذه السلطة.

وبهذا المقياس لا يمكن اعتبار أن ثورة قد حدثت فى مجتمع معين إلا إذا حدث انتقال لسلطة الدولة، إلا إذا سقطت سلطة الدولة، إلا إذا سقطت سلطة طبقة أو طبقات قديمة لتحل محلها سلطة طبقة أو طبقات جديدة.

ولما كان الاتجاه الأساسى للفكر السياسى التقدمى فى مصر قد تبنى هذا التعريف، وتبنى أيضا تحليل الواقع الاجتماعى مستخدما نفس المفردات، والمصطلحات التى استخدمها الفكر الماركسي الغربى، من بورجوازية إلى إقطاع وكولاك، إلى بورجوازية صغيرة وبروليتاريا صناعية وأخرى زراعية... الخ.. وحاول أن يجد فى الواقع العيانى المصرى والعربى مدلولات مادية محلية لتلك المقولات النظرية الأوروبية..

ولما كان الواقع الاجتماعى والتاريخى والحضارى فى بلادنا يختلف اختلافا نوعيا عن نظيره فى المجتمعات الأوروبية التى أفرزت الفكر الماركسي ومقولاته ومصطلحاته..

... لكل ذلك كان من المستحيل أن يصل الماركسيون المحليون (ناهينا عن الأجانب) إلى تحليل مقنع، سواء لما تقدم من ثورات فى تاريخ مصر الحديث (الثورة العربية وثورة 1919) أو لما استجد فى العقود الأخيرة، ونعنى ثورة 23 يوليو، أو أن يتوصلوا إلى رؤية واضحة لمستقبل "الثورة" فى مصر.

لم يصل التقدميون إلى تحليل يقنع جمهورا واسعا يجعل منهم حركة فكرية وسياسية ذات قاعدة شعبية عريضة، ولا إلى تحليل يقنعون به حتى أنفسهم، بمعنى أن الخلافات الفكرية والنظرية التى احتدمت فى صفوفهم حول هذا الموضوع، كما حول سائر الموضوعات، تجاوزت الحصر، كل فصيل من فصائلهم، التى ربما تجاوزت المائة عدا، كان لها فى موضوع الثورة رأى مختلف. وكل فصيل غير رأيه فى الموضوع أكثر من مرة، وبعضها أكثر من عشر مرات. ووجدت دائما آراء وفتاوى نظرية فى مقولة الثورة تتغير بتغير الظروف السياسية وما تمليه من مناورات وتكتيكات.. بل إن الرأى فى الموضوع فى داخل كل فصيل كان يتغير مع التغيرات فى قيادة التنظيم، أو مع تغير علاقة التنظيم بتنظيم آخر أو تنظيمات أخرى، أو مع تغير علاقة التنظيمات فى جملتها مع النظام الحاكم.. الخ.. كذلك لم

يكتسب واحد من التحليلات والتنظيرات حول الموضوع، صلاحية عملية، بمعنى أن الواقع العياني لم تتطور أحداثه على نحو يثبت مصداقية واحد من تلك التحليلات بحيث يمكن أن يكتسب ذلك التحليل تفوقا خاصا فيعتبر وجهة النظر الغالبة والمعبرة عن حصيلة الفكر السياسي التقدمي المحلي.

من جانبنا، سنحاول تلمس تعريفنا للثورة، كما عرفت في التاريخ المصري الحديث، من منطلق أن لعبة السلطة في بلادنا، منذ الاسكندر المقدوني، ظلت محصورة في أيدي ما أسميناه مثلث السلطة : الامبراطورية والقصر والأعيان.

في الظروف العادية، التي لاهى ثورية ولاهى مضادة للثورة، تكون علاقات القوى بين رؤوس مثلث السلطة متوازنة، وتسير شئون الحكم على نحو هادئ يغلب عليه الاستقرار. يقوم كل طرف من أطراف المثلث بدوره في ادارة شئون البلاد ويظفر بنصيبه من الفائض الاقتصادي ومكانته في الهرم الاجتماعى، ويجرى كل ذلك وفقا لنوع من الإنفاق، الصريح أو الضمنى، بين الأطراف الثلاثة. وفي تلك الظروف تكون الرعاية بعيدة عن المسرح السياسى وأضوائه، لا حضور لها في لعبة الحكم والسلطة، ملهية بتحصيل رزقها. وفي آخر النهار تحمد الله على ما وهبه إياها من قوت اليوم، والستر.

غير أن التوازن بين أطراف رؤوس مثلث السلطة هو نوع من التوازن المتحرك فالاطراف الثلاثة قوى متغيرة ومتحركة، ومن ثم، فإن توزيع الأدوار والأعمال، وكذا الأنصبه والمغانم، معرض للاحتلال الدائم، بحكم الحركة والنمو غير المتكافئ للأطراف الثلاثة. لذلك، فإن في كل وضع قائم ومستقر، طالما أن عوامل القوة والاستمرار تتفوق على عوامل الضعف والاضمحلال، توجد هوامش أمن ومؤسسات حكم تسمح بالمراجعة الدائمة لعملية توزيع الأدوار والأنصبه، في إطار الخطوط العريضة لعلاقات القوى، وأخذا في الاعتبار للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، طالما هذه التغيرات لا تمس الأساسيات، وعلى نحو لا يخل بجو الاستقرار السائد.

ولكن، يحدث أحيانا أن تتغير علاقات القوى على نحو يستحيل على الأطراف المعنية علاج الموقف مع الاحتفاظ، في نفس الوقت، بأسس الوضع القائم، هنا يصبح التغير اختلالا في ميزان القوى، كما يتطور الموقف إلى أزمة حكم.

وقد يعتمد أحد أطراف مثلث السلطة إلى حل الأزمة منفردا، أو بالتحالف مع طرف آخر ضد الطرف الثالث، وذلك باستخدام أجهزة السلطة الموجودة تحت التصرف (وفي مقدمتها القوات المسلحة... وربما المجلس النيابي أو أجهزة الإعلام...) وذلك هو الانقلاب.. وقد يفضى الانقلاب إلى توزيع جديد للأدوار والأنصبه على نحو يكون أكثر تعبيرا عن التوازنات الواقعية للقوى التى كانت قد اختلت، وذلك هو الانقلاب الناجح، ولكن، قد لا تفضى المحاولة الا إلى مزيد من التناقض بين الأساس الاقتصادى الاجتماعى الحضارى والبناء السلطوى، وعندئذ يكون الانقلاب فاشلا، ويغرى بمزيد من الانقلابات...

وفي مثل تلك الأزمات، وفي جو الانقلابات المحتملة والانقلابات الفاشلة، فإن أخبار الأزمة وتداعياتها كثيرا ما تصل إلى الرعية.. إلى الشعب. والرعية دائما قوة قابلة للانفجار.

في ظروف الاستقرار، تكون هذه القوة كامنة. ولكن، في ظروف الأزمات والانقلابات الفاشلة تظهر هذه القوة وتتجلى في أفعال وتحركات، يغلب عليها العفوية والعنف والانقلاب الوجدانى الجمعى، لتحدى السلطة القائمة وتلك هى حالة "المخاض الثورى".

وقد تكون الأزمة بين رؤوس مثلث السلطة غير عميقة إلى درجة حرجة، بحيث لا يضطر أحد أطراف المثلث إلى الاستعانة بالقوة الانفجارية للشعب.. أو قد يقبل طرف أو آخر من أطراف المثلث تقديم تنازل عن جزء من دوره او نصيبه.. عندئذ يمكن ان ينجح المثلث السلطوى فى التحكم فى الموقف وإعادة الاستقرار، وان يكن مع تعديل ثانوى فى توزيع الأدوار والأنصبه... وربما مع تقديم بعض "المكاسب" أو التنازلات للجماهير التى بدأت تتحرك، للمساعدة على إعادتها للهدوء والسكينة... وعندئذ تتبدد "الفورة" أو "الانتفاضة" الشعبية، ويجرى احتواء ثورية الجماهير.

ولكن، ربما تكون الأزمة عميقة إلى حد لا يمكن التحكم فيها بشكل سلمى تماما، أو إلى درجة يستحيل فيها استمرار الوضع القائم.. أو، قد تكون "الانتفاضة" الشعبية كبيرة إلى درجة تفوق التوقع (بسبب فقدان الرعية القوت الضرورى والأمن اليومى)... عندئذ يمكن أن يندفع طرف أو أكثر من أطراف مثلث السلطة، ويغامر باستخدام المخزون الانفجارى للشعب، حين يرى أن ذلك هو

الطريق الوحيد لتحقيق تعديل لصالحه، وكذا لتقديم أكبر ما يمكن من المكاسب والتنازلات للرعية... وتلك هى الثورة.

وطبيعى أن الأعيان هم أسرع أركان مثلث السلطة السياسية إلى استثمار المخزون الانفجارى للشعب، أى هم أقرب القوى السلطوية إلى الثورة... غير أن هذا لا يعنى استبعاد احتمال انضمام القوى الأخرى إلى الثورة. قد يحدث أن ينضم القصر فى تحالف مع الأعيان ضد الإمبراطورية. بل وفى حالة حدوث تنافس أكثر من إمبراطورية على بلد معين قد يحدث أن تلقى إحدى القوى الإمبراطورية بثقلها فى جانب الثورة فى البلد المعنى للنيل من قوة النفوذ الإمبراطورى المتوطن كهدف أدنى، وطمعاً فى أن تحل محله إذا واتها الفرصة.

وغنى عن الذكر أننا حين تقول أن الأعيان يمكن أن ينضموا للمخزون الانفجارى للرعية فتقوم ثورة، فإننا لا نفترض أن ينضم الأعيان جميعاً، إلى آخر رجل فيهم، وإنما نعنى غالبيتهم، أو قواهم الأساسية. وفى السياسة العملية هناك دائماً شرائح اجتماعية ثانوية وتكتلات أو شلل، وحتى أفراد ذوو نفوذ خاص، يجب أخذ دوافعهم ومصالحهم ومواقفهم فى الحسبان، وعدم إغفال الخصوصيات الجزئية من أجل فهم التطورات والانعطافات فى حركة الثورة، وفى الحركة السياسية عموماً.. كذلك حين نتحدث عن احتمال انحياز القصر للثورة، فإن ذلك لا يعنى أن يتخذ القصر موقفاً بنفس الاتساق والجدية والإصرار الذى تتخذه القوى الثورية الأخرى.. وكذا الأمر بالنسبة للاحتياطى المحتمل للثورة فى القوى العالمية المتنافسة، أو حتى فيما يسمى - فى بعض الظروف - القوى العالمية المحبة للحرية المؤيدة للشعوب.

هكذا يمكن تعريف الثورة فى بلادنا، كما عرفناها فى القرنين الأخيرين، بأنها "حالة سياسية اجتماعية سمتها الأساسية وقوع أزمة حادة بين الرؤوس الثلاثة لمثلث قوى السلطة، الإمبراطورية والقصر والأعيان، وينضم فيها طرف أو أكثر من أطراف مثلث السلطة، ولتحقيق شئ من المطالب الدائمة للرعية فى مزيد من الأمن اليومى والقوت الضرورى"

هذا هو تعريفنا للثورة، استوحيناه من الواقع التاريخى العيانى لبلادنا، وفيه حاولنا أن تكون الكلمات على قدر الواقع، على خلاف التقاليد المريضة المزمنة

للفكر السياسى الذى ساد فى بلادنا فى أوساط المنظرين المتأثرين بالغرب، الذين لم يملوا من محاولة حشر الواقع المصرى فى كلمات مفصلة على واقع أوروبى.

وبهذا التعريف تكون كلمة ثورة معبرة بالفعل السياسى فى مصر بين عامى 1879، 1882 (الثورة العربية)، وفى السنوات الثلاث التى أعقبت 9 مارس 1919 (ثورة 19)، كما يمكن أن تحسم المناقشات حول ما حدث فى مصر عام 1952. وعلى ضوء هذا التعريف، يمكن أن تكون الكلمة معبرة عن الواقع السياسى فى مصر فى الفترة بين بدء مقاومة المصريين لحملة نابليون (1799) واعتلاء محمد على عرش مصر (1805). كذلك يمكن أن تكشف بعض محاولات تزييف التاريخ التى أطلقت كلمة ثورة على بعض الانقلابات، مثل انقلاب 15 مايو 1971.

ويتضمن تحليلنا السابق لتداعيات الأزمة والعملية الثورية، ثم التعريف المترتب عليه، يتضمن تعريفاً "لِلثورة المضادة"، وقواها، وتداعياتها، كذلك يتضمن معايير نجاح ثورة ما، وفشل أخرى، وأسباب ذلك، وحدود النجاح أو الفشل... على ضوء هذا التحليل والتعريف يمكن إلقاء مزيد من الضوء على أسباب فشل الثورة العربية، والنجاح النسبى لثورتى 19، 52، خاصة فى مرحلتهما الأولى، ثم تعثر كل من الثورتين فيما بعد.. ولنأخذ - كمثال - حال القوى الإمبراطورية (أى الأوضاع الدولية)، وأثرها على مسار الثورات الثلاث.

فى سنوات مخاض الثورة العربية، فى سبعينات القرن الماضى، كانت علاقات القوى بين أطراف مثلث السلطة تختل فعلا، وتزداد اختلالا عاما بعد عام - غير أن ذلك الخلل كان فى صالح القوى الإمبراطورية وليس فى صالح الأعيان، ومن ثمَّ كانت القوى الثورية، وحلفاؤها الثابتون والمؤقتون، يسبحون من البداية ضد التيار.. أما فى أعقاب كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد كان خط الإمبراطورية البريطانية فى هبوط، وكان الخلل فى علاقات القوى - نسبيا - فى صالح الأعيان فى أعقاب الحرب الأولى، وعلى مقياس أكبر فى أعقاب الثانية.. وكان الوضع الدولى عاملا هاما من عوامل نجاح ثورة 23 يوليو، حيث كان صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على أنقاض ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية، ثم على حساب كل من بريطانيا وفرنسا - كان ذلك احتياطيا أساسيا للثورة. غير أن بروز الولايات المتحدة كالقوة الإمبريالية الأولى عالميا، واستراتيجيتها للسيطرة على

المنطقة العربية، والتقاء تلك الاستراتيجية مع صعود القوة العسكرية لإمبريالية محلية تابعة ذات أطماع غير محدودة (إسرائيل) كان عاملا أساسيا في تعثر مسار "الثورة" ثم هزيمة النظام الناصري في 1967.

نفس الأفكار يمكن أن تنطبق على عصر محمد علي، في سنوات صعوده ثم هبوطه، في السنوات الأولى كان التنافس الامبراطوري (تركيا وفرنسا وبريطانيا) عاملا مساعدا أساسيا في نجاحه، ثم كان الوفاق الأوربي (1815) عاملا أساسيا ساعد على هزيمة عام 1840 وتحجيم محاولة محمد علي، وفيما بعد، كان الخط الصاعد للإمبرياليات الأوروبية عموما، والبريطانية خاصة، عاملا أساسيا في عرقلة صعود قوى الثورة، ثم في هزيمة العربيين.. إلخ..

والآن، لنعد إلى متابعة الخطوط العامة للاستطراد التاريخي لكي نرى ماذا حدث في السياسة؟

... ..

كان سعيد باشا واسماعيل باشا، اللذان يمكن اعتبار فترة حكمهما مرحلة واحدة، هي مرحلة تسلل النفوذ الاستعماري الغرب أوروبى، الذى مهد للاحتلال البريطانى - كانا أكثر وعيا بقدرهما المصرى من محمد علي، وان كانا أقل حذرا من خطر الاستعمار الأوروبى.

وعاد التوسع الامبراطورى يحتل مكانا هاما في مشروعات إسماعيل، في أوائل عهد حكمه. ولكنه توسع لحساب مملكته المصرية، لا في اطار الامبراطورية العثمانية التى سعى جده - عبثا - للقبض على مصائرها وتجديد شبابها. واذ رأى الخديوى (وهو اللقب الملكى الذى اشتراه إسماعيل من السلطان التركى) أن التكالب الأوروبى على ممتلكات الدولة العثمانية عائقا في سبيل توسعه، فانه اتجه نحو عمقه الافريقى، في جنوب السودان وبعض شواطئ البحر الأحمر الجنوبية، حيث كانت هذه المناطق تعتبر، في القاموس الاستعماري لذلك العصر، أراض بلا صاحب.. كذلك اشتركت القوات المسلحة المصرية في بعض المغامرات العسكرية فيما وراء البحار، مثل حملة مكسميليان على المكسيك (1856) التى كان يهدف منها إسماعيل إلى دعم العلاقات "بأصدقائه" الفرنسيين...

وما يهمننا بصفة خاصة، حين نشير إلى ذلك التوسع وتلك المغامرات، هو بيان أن العسكرية المصرية عادت إلى الانتعاش والنمو، بعد النكسة التي أصابتها بهزيمة 1840. ولدعم موقفه "القانوني"، اشترى الخديو من السلطان التركي حق زيادة عدد القوات المسلحة، وإعادة بناء بعض الصناعات الحربية، مراجعا بذلك اتفاقية لندن. غير أن الانتعاش كان متعثرا قصير العمر، فلا الاقتصاد ولا الإدارة المصرية لاحقا ضرورات التطور، بحيث يمكن أن يستند اليهما بناء قوة عسكرية عصرية، وخلف هذا القصور، واهم أسبابه، التسلل الاستعماري والمؤمرات المستمرة "للأصدقاء" الأوروبيين، الذين تفتحت عيونهم على خطر العسكرية المصرية منذ عهد محمد علي، وعقدوا العزم - ليس فقط على تحجيمها - وإنما على تحطيمها تماما.

ولم يعد الخديو على ولاء حضارى لاسطنبول، ومن قبل، لم يعد شئ يجذبه، هو ورجال القصر، في أسلوب حياة الأعيان المصريين، الذين لم يكونوا وفي نظرهم إلا "فلاحين". وإنما بهرتهم واستولت على أحلامهم تلك الحضارة الأوربية الناهضة، بتفوقها الصناعى وسطوتها العسكرية، أضواء عواصمها الجديدة، وبهرج بلاطاتها الحاكمة، وبريق عروضها واستعراضاتها وملاهيها...

لقد انتهت عهود التفوق الحضارى لعواصم الممالك والإمبراطوريات الزراعية، وبدأت حقبة التفوق الحضارى للغرب الصناعى.

ولخص الخديو حلم حياته في عبارة واحدة : أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا... ذلك الحلم الذى خيل اليه أنه بسبيله إلى التحقيق أيام دعا "فردى" لافتتاح دار الأوبرا في القاهرة، وحين راقص الإمبراطورة أوجينى، زوجة نابليون الثالث، في حفلات افتتاح قناة السويس (1869)... وما كان يخطر ببال الخديو المفتون أن ذلك الحلم، مع اختلال التقدير والتدبير وفقدان الحذر سينتهى بخزائنه إلى الاستدانة والافلاس، وسينتهى به شخصا إلى آن يقضى سنواته الأخيرة في ايطاليا، مخلوعا منفيًا محطما.. كل ذلك على أيدي أولئك الأوروبيين الذين تصورهم قدوته ومصدر الهامه، وأسلمهم بيديه مصيره ومصير دولته.

كان القصر هو الموقع الضعيف في جبهتى القوى المتصارعة حينذاك، من خلاله كان المستعمرون يتسللون ويضغطون، وينتقلون من الاستيلاء على المواقع الحاكمة للاقتصاد إلى المواقع الحاكمة للإدارة، ثم إلى التدخل السياسى السافر يفرضون على

الخديوى إقالة وزارات وتنصيب أخرى، ويضعون وزيرا إنجليزيا وآخر فرنسيا في قلب الحكومة "المصرية"، ويستخدمون كل ما تصل اليه أيديهم من نفوذ في القصر والحكومة مخالف قطط للتصدى للضباط الوطنيين برئاسة أحمد عرابي. ومن جانبهم، كان الأعيان المصريون، بزعامة الجناح العسكري، يضغطون على القصر، ويتوسعون في مطالبهم الدستورية، ويطالبون بمؤسسات ديمقراطية منتخبة يكون لهم فيها الكلمة العليا، يستطيعون بها الوقوف في وجه المتدخلين الأوروبيين، ويحدون من طغيان رجال الحاشية التركية الشركسية، وينازعونهم السيطرة على الجيش والإدارة، وفي هذا تصاعدت الحركة السياسية للشارع المصرى في العاصمة، والمضطبة المصرية في الريف، بلغة عصرنا، جرى تعبئة القوى الشعبية التى استند اليها العرابيون في ثورتهم على القصر والاستعمار.

في تلك اللحظات من الاضطراب وعدم الاستقرار واختلال التوازنات السياسية والاجتماعية، حدث انقسام في داخل القصر نفسه، حيث كان الخديو إسماعيل شخصا هو نقطة الخلل والضعف المركزية، ومهما قيل عن ضعف الخديوى أمام بريق الحضارة الأوربية وغفلته عن مخاطر التسلل الاستعماري وميله للأخذ بمظاهر الفخفة والأبهة التى جرت على مصر كثيرا من الولايات، إلا أن الرجل - في أواخر فترة حكمه - تنبه إلى المأساة التى كان يساق إليها، يمكن ارجاع بعض تراجعاته أمام الحركة الوطنية الدستورية العرابية، ليس فقط إلى قوة هذه الحركة، وإنما أيضا لشئ من الرغبة في موازنة الهجمة الاستعمارية الكاسحة التى شعر بأنها لن تبقى عليه هو نفسه، طالما بقيت فيه شبهة ارادة أن يظل ملكا وسيدا في بلاده... واذا كان المد الاستعماري في عنفوانه، فإن المتدخلين البريطانيين والفرنسيين لم يقبلوا بأقل من التخلص من ذلك الخديو، لضمان كسب القصر تماما في جانبهم. وفي المواجهة التى كان لابد أن تحدث بين إسماعيل والمتدخلين الانجليز خاصة، وجد الخديو نفسه معزولا منبوذا، ليس فقط من جانب القوى الوطنية الدستورية، وإنما في داخل قصره نفسه حيث تخلت عنه غالبية القيادات التركية الشركسية، التى خيل إليها أن المستعمرين سيضمنون لها الدوام والأمان.

وبعزل إسماعيل، (1879)، بدأ العد التنازلى للحظة المواجهة بين قوى الثورة التى كانت الظروف أقوى منها، والقوى الاستعمارية الزاحفة، التى رأت أن الأوضاع قد نضجت للانتقال إلى المرحلة الأخيرة من مراحل التدخل، الا وهى الاحتلال

العسكري (1882)، وفيه استخدم الإنجليز كل ما هو معروف من أساليب التآمر والتهجم والخداع والوحشية المألوفة في الصفحات المظلمة لتاريخ الامبراطورية.

... ..

بعد أن فشلت حملة نابليون على مصر في مستهل القرن التاسع عشر قيل للغازي الفرنسي : الآن، ستقفز بريطانيا لتحتل مصر وتنفرد بها. فرد الاستعماري الخبير : ان مصر أهم من إن تنفرد بها دولة عظمى واحدة.

والحق أن ما قاله نابليون يعد من المأثورات النادرة القادرة على التنبؤ باتجاهات تاريخية كبيرة. فقد أثبت تاريخ التكالب الاستعماري على مصر والمنطقة عموماً، صحة هذا الرأي، فعلى الرغم من أن جيوش بريطانيا هي التي احتلت مصر في الفترة من 1882 إلى 1956، إلا أن بريطانيا لم تنفرد بمصر على النحو الذي انفردت - مثلاً - ببلد كبير كالهند، أو كما انفردت فرنسا ببلاد المغرب العربي.

لقد جاء الاحتلال البريطاني دون أن يلغى (لأسباب تتعلق بالتوازنات الدولية) تبعية مصر الشكلية للباب العالي، ومع التسليم بالنفوذ الديني للخلافة الإسلامية التركية، كذلك جاء الاحتلال على نفوذ قديم ومتوطن للأتراك والشركس في القصر الذي أسسه محمد علي، وعلى نفوذ اقتصادي استعماري فرنسي يكاد يضارع النفوذ البريطاني، وعلى نفوذ ثقافي حضاري فرنسي بين رجال القصر والأعيان يفوق نظيره الانجليزي بكثير، كذلك كان نظام الامتيازات الأجنبية يكفل أوضاعاً ممتازة لرعايا الدول الأوروبية، ومن ثم كانت الجاليات الأجنبية المتكاثرة العدد بمثابة جيوب لأشكال من النفوذ الأجنبي المتنوع لا يستهان بوزنه ويصعب التغاضي تماماً عن تمايزه.

لذلك، فإن الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، وإن جعل اليد العليا في حكمها للمستعمرين الإنجليز، إلا أنهم كانوا بعيدين عن الانفراد بشؤونها دون بقية المتدخلين الأجانب، وفي مقدمتهم الفرنسيون، كذلك كان ثمة فريق نصف أجنبي قوى النفوذ من المناوئين المحليين بين رجال القصر والحاشية.

ولعلاج تلك الحال - لصالح بريطانيا - رأينا اللورد كرومر، علاوة على تركيز السلطة التنفيذي والإدارة المالية في يديه مستنداً إلى جيش الاحتلال،

رأيناه يعتمد إلى لعبة نادرة الحدوث، ألا وهى الاتجاه إلى تقوية شرائح معينة من طبقة الأعيان المصريين على حساب البقايا التركية الشركسية، حدث ذلك بتوزيع مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية التى كانت فى حوزة القصر وكثير من رجال الحاشية التركية، توزيعها على عدد من كبار الأعيان المصريين، من أقطاب العائلات والعصبيات فى جميع مديريات الوجه البحرى والوجه القبلى، وربط مصالح الجميع بمصالح بريطانيا بتنظيم دورة زراعة القطن (وغيره من الحاصلات التجارية) وتمويل المحصول وتسويقه بحيث تصبح كل الخيوط بيد عدد من البنوك وشركات التصدير البريطانية، مستندة إلى شبكة من تجار الداخل يسيطر عليها الإنجليز ويتولى الأعمال الثانوية فيها خليط من اليهود واليونانيين والمالطيين وغيرهم من المزيج الأجنبى المتمتع بالامتيازات (ليضمن ولاءهم) بالإضافة إلى عدد متزايد من الوسطاء وصغار تجار الداخل المصريين، ولكسب مزيد من ولاء الأعيان المصريين الذين أدمجوا فى عجلة التبعية الاقتصادية، فانه شرع فى جلنزة التعليم وتوجيهه لتخريج موظفين لخدمة الإدارة الاستعمارية (لا لتخريج رجال علم وصناعة وحرب وغيرها من المهن الخطرة)، علاوة على توجيه البعثات العلمية الخارجية إلى لندن عوضا عن باريس.

هكذا، بعد أن خنق الاحتلال البريطانى الحركة الدستورية للأعيان المصريين وكسر جناحهم العسكرى، حاول كرومر التخفيف من نكبتهم وكسب ولاء أجنحة قوية النفوذ فيهم، وذلك بفتح فرص الثراء أمامهم بالاشتغال فى الأعمال الزراعية وبعض النشاط التجارى، وبتصعيد عدد متزايد من أقطابهم إلى المناصب الإدارية والحكومية الهامة، وحقنهم بجرعات من اللغة والثقافة الإنجليزية، ولم يكن صدفة ان كان أقوى أحزاب الأعيان لتلك الفترة، ونعنى "حزب الأمة" الذى كان سعد زغلول ولطفى السيد من أبرز قادته، كان حزبا ماليا للإنجليز، هذا، بينما تعاطفت البقايا التركية، على رأسها الخديو عباس حلمى الثانى، مع الاتجاه المناوئ للإنجليز بزعامة مصطفى كامل (الحزب الوطنى). وقد ضم هذا الاتجاه الأخير عددا من الزعامات الدينية المحافظة الموالية للخلافة العثمانية، بينما مال الاتجاه الدينى الاصلاحى، وعلى رأسه الشيخ محمد عبده، إلى الاتجاه الأول، الموالى للإنجليز.

هكذا، بعد أن استقر الأمر لبريطانيا في مصر، تمكن رجلها القوى، اللورد كرومر، من أن يصبح حاكما مطلقا على البلاد، وحقق نوعا من الاستقرار الاستعماري والتوازن المحكم الحساب بين أطراف مثلث السلطة، ولم يبخل كرومر على التاريخ بتسجيل خبرته كتابية في مؤلفه "مصر الحديثة". وهو كتاب يدل عنوانه على مقاصد الكاتب الذى ادعى، باختصار، أن الاحتلال البريطانى خلق مصر الحديثة، أو بتعبير آخر حقق الرسالة الحضارية للغرب الأوروبى في بلد شرقى متخلف، كان خاضعا للسيطرة العثمانية عالميا، يستند به الترك والشركس داخليا، ويستأثرون - دون أهل - بخيراتهم، يعيقون الصفوة المصرية عن الصعود في مراتب الثراء وسلم الادارة، ويسومون فقراءه سوء العذاب، ويشيعون فيه الظلم والفضى وسوء الادارة، بكل ما ترتبت على ذلك من اختلال الأمن واضطراب الاعمال ووقف الحال في ذلك البلد الهام على الرقعة الدولية.

هكذا...

والحق أن اللورد لم يعدم أن يجد من المصريين من يصدق، بل أن سلوك ومواقف الفريق الأكثر قوة في الصفوة المصرية، أى في طبقة الأعيان، دلت على انها كانت "كرومرية" - أن صح التعبير - ومرة آخر نذكر بحزب الأمة وكتابات الصفوة المصرية من امثال أحمد لطفى السيد، بل ان الشيخ محمد عبده نفسه، في آخر أيامه، أصبح واحدا من المادحين الشاكرين المشيدين بانجازات اللورد وأفضاله، ولم يكن صدفة ان وافق اللورد، في أواخر حكمه، على تنصيب الشيخ الامام في وظيفة مفتى الديار المصرية.

لم يشذ عن اجماع الصفوة الا فريق الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد، واذا كان مؤرخو الأعيان (أو مادرج البعض على تسميتهم المؤرخين البورجوازيين) قد أبرزوا ذلك الحزب وأعطوه وزنا أكثر من حقيقته، فان ذلك لم يحدث إلا بعد ان غيرت غالبية طبقة الأعيان موقفها من الاستعمار البريطانى، بعد أن دخلت الامبراطورية العجوز مرحلة أفولها النهائى في أوقات نذر الحرب العالمية الثانية وأثناءها وما بعدها، حين أصبح تركيز الأضواء على مواقف فريق الأعيان المناهضين للإنجليز في الماضى يخدم نضالهم الراهن. كذلك لم يحدث التركيز على مواقف الحزب الوطنى وإبرازها إلا بفضل كتاب ينتمون إلى ذلك الحزب، مثل عبد الرحمن الرافعى بك؛ أما مؤرخو الوفد، إن كان له مؤرخون فانهم آثروا

السكوت عن إبراز دور ذلك الحزب، بل ان بعضهم، لدواعى الصراع الحزبي، كان يعرض بموقف الحزب الوطنى حتى فى تلك الفترة، ملمحين إلى التشجيع التركى الفرنسى لذلك الحزب، واحتضان قصر الخديو عباس حلمى لأقطابه فى مستهل نشاطه، غير أن مؤرخى الوفد لم يقدموا أى تفسير لوجود رجل مثل سعد زغلول، وغيره من أقطاب الوفد فيما بعد، بين رجال حزب الأمة الممالئ للإنجليز.. ولماذا تغيرت مواقفهم من الإنجليز فيما بعد، وكيف، وإلى أى حد...؟! الخ..

والحق أن غالبية الأعيان المصريين، بعد أن نالت منهم الهزيمة واستبد بهم اليأس بانكسار جناحهم العسكرى العربى، كانت لهم أسبابهم فى الاقتناع بক্রومر، والقبول بالدور الذى رسمه لهم تحت المظلة الاستعمارية.

فى تلك الفترة كانت الرياح تهب فى صالح الامبراطورية البريطانية، دلت بريطانيا على أنها القوة الدولية الكبرى القادرة على فرض نفسها كالامبراطورية صاحبة الكلمة الأولى فى المنطقة، ومن ثمَّ، القدرة على إعفاء القطر المصرى من هزات النزاعات والمنافسات الدولية، أى القدرة على ضمان نوع من الاستقرار على الرقعة العالمية، واقتصاديا، أكمل النظام المالى الذى وضعه كرومر ادماج "القطاع الحديث" للاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وجعل طبقة الأعيان شريكا هاما فى هذا القطاع، حيث خلق - كما سبق ان أشرنا - طبقة من كبار الملاك المصريين يشتغلون بزراعة القطن وغيره من الحاصلات التجارية، ويرتبطون فى مجموعهم بالمصالح الاقتصادية التى تهيمن عليها البنوك والشركات البريطانية، كذلك توسع كرومر فى مشروعات الري، ومحاولات رفع الانتاجية الزراعية، وعمل على الحد من بعض مظاهر التسلط شبه الاقطاعى فى الريف (حيث كانت البقايا التركية الشركسية هى المستفيد الأول منها)، ودعم شبكة الطرق والسكك الحديدية.... كذلك نشط كرومر، عن طريق التعليم والبعثات، فى الاحتواء الحضارى الثقافى للصفوة التى ادمجها فى الادارة والاقتصاد الاستعماريين، وجعل الأذواق الانجليزية والنمط الحياتى للطبقة المتوسطة الانجليزية هو النموذج الذى يصبو إلى تقليده الأعيان المصريون فى حياتهم الخاصة.

ولكن الأمور يستحيل أن تستمر على حالها...

تسببت أحداث دنشواى (1906) فى هز الصورة الزاهية التى حاول كرومر أن يرسمها لحكم الاحتلال البريطانى فى عيون الرأى العام الليبرالى المناوئ لبريطانيا فى

الغرب، كما في عيون أقسام واسعة من طبقة الأعيان المصريين والطبقة المتوسطة السريعة النمو، التي بدأت تتسع بدخول إعداد متزايدة في وظائف الدولة، ومو المدن، وانتشار التعليم "الحديث". كانت دنشواى هى الصدمة التى أفاق عليها الوعي الوطنى والروح النضالية للشعب بعد فترة انسحاب وكمون استمرت حوالى ربع قرن، منذ هزيمة الثورة العربية.

كذلك استجد عاملان هامان ساعدا على أحياء بعض الآمال لدى الاتجاه المناوئ للإنجليز الموالى للأتراك، أولهما : الحركة الدستورية فى تركيا (تركيا الفتاة)، التى بلغت إحدى ذروتها عام 1908، والثانى : بروز ألمانيا كقوة عظمى تتحدى النفوذ العالمى للإمبراطورية البريطانية، واتجاه هذه القوة العظمى الجديدة نحو الشرق، وسعيها للتحالف مع تركيا.

غير أن حركة الضباط الأتراك الشبان الذين حاولوا تحديث تركيا وإنهاضها سرعان ما خيبت كثيرا من الآمال، حيث أضح أن من أهم أهداف تلك الحركة إحياء الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم ممارسة مزيد من قمع القوميات غير التركية، ومزيد من تترك الإدارة والثقافة فى البلاد التابعة للإمبراطورية المريضة، ومن بينها - طبعا - البلاد العربية، وسرعان ما خلقت الحركة ردود فعل عكسية، فقويت الحركات الوطنية المناهضة للأتراك فى بلاد الشرق العربى التى كانت وما تزال تحت الحكم التركى، وقد صب حصيلة هذه الحركات فى اتجاهين مختلفين : تنشيط فكرة الوحدة العربية، وإن يكن على نحو جزئى وبدائى - من جانب، وأقدام بريطانيا على استثمار المشاعر المناهضة لتركيا - من جانب آخر، وهو الأمر الذى تم فعلا فى التحالف العربى البريطانى المشبوه، الذى استدرج الإنجليز اليه الشريف حسين وأبنائه فى أواخر الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

وفى مصر، اذا تزايد الخطر الألمانى التركى، ونشطت التشكيلات السياسية والصحافة الوطنية والنوادر الثقافية للأعيان المصريين، وتجلت بعض أشكال المقاومة الشعبية التلقائية الخطيرة الدلالة (جنازة مصطفى كامل التى تحولت إلى أكبر مظاهرة سياسية شهدتها البلاد منذ الاحتلال - ومقتل بطرس غالى، رئيس الوزراء الذى حاول مد امتياز شركة قناة السويس...) وسعت بريطانيا هامش التنازلات للأعيان الموالين لها، فأفسحت مجالا أوسع أمام الموظفين المصريين للترقى فى سلم الوظائف العليا، ثم سمحت، عام 1913، بتأسيس "الجمعية التشريعية"،

(ولا مجال هنا للتزديد في وصف قصورها وضآلة شأنها)، التي حاولت بها امتصاص تطلع الأعيان للحكم النيابي، ومما يذكر أن سعد زغلول كان يحتل أعلى منصب مصرى في تلك الجمعية...

... ثم قامت الحرب العالمية (يونيو 1914) - فانقطع حبل التداعى الهادئ للأحداث.

النتيجة المباشرة الأولى لاندلاع الحرب هى قطع آخر خيوط التبعية الشكلية لتركيا، وإعلان مصر محمية (مستعمرة) بريطانية كاملة. وأصبح قائد قوات الاحتلال هو الحاكم العسكرى المطلق التصرف في كل شئون البلاد وكل سكانها وثرواتها ومواشيها وأقوات العباد فيها. وما عادت "السلطة" تحتل مشاركة محلية من أى نوع، فألغت كل نفوذ للقصر والأعيان في لحظة، عطلت أعمال الجمعية التشريعية وأسكتت كل صوت يصدر من الأعيان مهما كان اتجاهه، معها أو عليها، وخلص الانجليز عباس حلمى من العرش، ومحافظة على بعض المظاهر، وتهيدا لتحويل القصر من وكر تتحصن فيه بقايا النفوذ التركى إلى مركز قوة يعمل لحساب الإنجليز، نصبت "السلطة" عوضا عن الخديو المخلوع "سلطانا" من صنائعهم يسمى حسين كامل، وجعلوا مصر "سلطنة"، ولم يترك ذلك السلطان من أثر الا اسماً في الأرشيف، ونقوشا وثقوبا في بعض النقود المعدنية، ولم يستمر هذا السلطان إلا حوالى ثلاث سنوات كان فيها شبها باهتا على الهامش، فلم تتم جلنزة القصر كمؤسسة نشيطة في خدمة الاحتلال إلا في عهد خلفه أحمد فؤاد، وهو صنيعه آخر من صنائعهم ولاه الإنجليز السلطنة بعد وفاة حسين كامل عام 1917، وبرز دوره في خدمتهم، بصفة خاصة، بعد ان لقبه الإنجليز ملكا في 1922 وحولوا سلطنة مصر إلى مملكة !! "ومن حكم في ماله فما ظلم" !!

ويذهب البعض إلى أن تلك التعديلات الصارخة التى ارتكبتها بريطانيا في الحرب وأعقابها هى التى أفقدت الاحتلال كثيرا من مشروعياته (!؟) إن كانت له مشروعية، فكثيرا ما كان الأعيان يجادلون الإنجليز ويفاضونهم بلغة الشرعية والمشروعية، ويستشهدون بالقوانين والمواثيق الدولية، وأحيانا يستنجدون بالفرمانات السلطانية...

غير أن ذلك منطق شكلى...

فالأمر الذى جعل مشروعية الاحتلال تهتز في عيون العيان، وقوى عزيمتهم في المواجهات التى حدثت فيما بعد، هو أن الحرب أثبتت أن أمن الإمبراطورية أصبح - فعلا - في خطر حقيقى، وأن الإمبراطورية لم تعد قادرة على الدفاع عن مواقعها في المنطقة بالاعتماد على قواها الخاصة، وأنها أصبحت بحاجة إلى مساعدة ودعم يتوقف بعضه على موقف هؤلاء الأعيان أنفسهم، وفي الحصيلة النهائية للحرب، شعر الأعيان أن الخط العام للإمبراطورية، على الرغم من الإنتصار على ألمانيا، لم يعد في صعود كما كان في القرن التاسع عشر، وإنما الخط أخذ في الهبوط.. ومعروف ما للأعيان المصريين من قدرة خاصة على تشمم اتجاهات الرياح في المحيط الدولى.

وتسببت الحرب أيضا في اضعاف حركة التجارة العالمية، فنضب معين كثير من أرباح زراعة القطن وتجارته... وجرب المصريون أنفسهم في بعض الصناعات الخفيفة التى كانت قد ضعفت بعد الاحتلال وبسببه، مثل صناعة النسيج، وتمكنوا من تعويض بعض ما افتقدته السوق المصرية من واردات بريطانية، وان يكن على نحو متواضع.. هذا، بينما رأينا السلطة العسكرية الانجليزية تتخلى عن كل ادعاء حضارى وتستخدم الوسائل الهمجية السافرة في نهب حاصلات البلاد وثرواتها لخدمة المجهود الحربى، وتتجاوز نهب السلع والدواب إلى اختطاف الشباب والرجال وترحيلهم، بمئات الآلاف، ليموتوا في رمال سيناء وفلسطين وهم يقومون بخدمة القوات البريطانية في الخطوط الخلفية..

غير أن الأعيان تحملوا كل ذلك طيلة الحرب في صبر جميل، فلم يتحرك لهم ساكن ولا ارتفع لهم صوت احتجاج، صبروا على بريطانيا وحالهم يدل على الثقة في إنها ستفى، بعد انتهاء محنة الحرب، بوعود قطعها على نفسها أثناء المحنة.

ولو أن رياح التاريخ كانت ما تزال تهب في شراع الإمبراطورية، لو أنها تمكنت بعد إعلان الهدنة من تعويض ضائقة الحرب، وخففت عن الأعيان قبضة الحماية والسلطة العسكرية ومنحتهم شيئا من المشاركة في إدارة الشؤون الأساسية للبلاد.. لاغتفر لها الأعيان ما تقدم من ذنوبها أثناء الحرب، ولما قامت قائمتهم في أعقابها.

أما وقد انتهت الحرب دون أن يحدث شئ من هذا، فقد حدثت خيبة أمل كبيرة، وخاصة وأن بريطانيا خرجت من الحرب منتصرة.

والحقيقة أن ذلك النصر كان شكلياً أكثر منه نصراً حقيقياً. وما كان لبريطانيا هوامش سياسية واقتصادية تسمح لها بالتعامل بسخاء مع شركاء طبيعيين، لم يظهروا ولم يضمروا إلا كل تعاون وثقتهم.

هذا، بينما تمخضت الحرب عن حدثين هامين في الساحة الدولية، وآخر في الساحة العربية، تعلمت منها الصفوة المصرية دروساً هامة.

الاول (والترتيب ليس حسب الاهمية) هو قيام الثورة البلشفية في روسيا، في أكتوبر 1917، وما أعقبها من دعوة لينين إلى اعطاء الشعوب المضطهدة حقها في تقرير المصير، لها بالثورة على الاستعمار والطغيان، وعرض الدولة الثورية الوليدة في روسيا مساعداتها على الأمم المناضلة من اجل التحرير.. ثم مولد الاممية الشيوعية الثالثة في 1919. والثاني هو اعلان الرئيس الامريكى ويلسون مبادئه الأربعة، ومن بينها - أيضاً - الدعوة إلى منح الأمم المضطهدة حق تقرير المصير.. اما الحدث الثالث فهو قيام "الثورة العربية" بزعامة الشريف حسين، وتحالفه مع الانجليز ضد الأتراك أثناء الحرب، على أمل أن يتمخض ذلك الحلف عن مولد مملكة عربية اسلامية خليفة لبريطانيا تضم الحجاز وبلاد الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن). الحدثان الأولان دلالة على صعود قوى كبرى جديدة يمكن أن تساند حق الأمم في تقرير مصيرها دون أن يكون لها، كما كان لألمانيا، اهداف استعمارية واضحة ومباشرة في المنطقة. صحيح أنه بدرت، منذ البداية، كثير من الشواهد تدل على أن تأييد الولايات المتحدة لحق الأمم المضطهدة في تقرير المصير ليس إلا تأييداً شكلياً سرعان ما ينقلب إلى النقيض عند وضعها موضع الامتحان، ولكن الأعيان كانوا دائماً، وما يزالون، بهم ضعف خاص نحو أمريكا مهما حدث منها. كذلك لم يغيب عنهم، حتى في ذلك الوقت المبكر، أن هذه القوة العظمى الصاعدة كانت مدفوعة بعوامل الحسد والمنافسة ضد القوى الاستعمارية القديمة، وخاصة بريطانيا، الأمر الذي جعل الأعيان يمنون أنفسهم بالاستفادة من هذا التناقض. وكانت القوة الدولية الصاعدة الأخرى، روسيا البلشفية، مصدر خطر على الامتيازات الطبقية والمكانة الاجتماعية للأعيان اذا حدث وامتدت دعواها الثورية إلى ساحة السياسة الداخلية. غير أن هذا الخطر، الذي قدر الأعيان أن ليس من الصعب مواجهته محلياً، لا يقلل من وزن هذه القوة الجديدة في الضغط على الإمبراطورية البريطانية

لتحسين شروط التعامل. اما الحدث الثالث، العربي فكان دليلا على استعادة شعوب وقيادات عربية أخرى القدرة على النهوض كقوة ذات كيان واستقلال ذاتي متميزة، قادرة على فرض نفسها كحليف ذي وزن لدولة كبرى لها الغلبة في الساحة الدولية.

هكذا استجمع أقطاب الأعيان شجاعتهم واقدموا على إرسال خطابهم الشهير للمعتمد البريطاني في نوفمبر 1918، كان الخطاب مهذبا جدا ورفيقا إلى حد يصدم القارئ في أيامنا هذه، يتحدث بأسوب كله ود واقتناع عن دور دولة بريطانيا العظمى ويؤكد ضرورة الاستمرار تحت مظلتها.. وكل ما يطلبه هو ان يكون لوفد من مصر صوت مسموع في المؤتمر العالمي الذي عقد في فرساي لاقرار الأوضاع التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى، أسوة بالدول التي اشتركت في المجهود الحربي الذي ساعد على انتصار بريطانيا وحليفاتها.

ولكن يبدو أن الطلب كان أكثر مما تستطيع أن تتحمله بريطانيا وهي غارقة في تنظيم عالم ما بعد الحرب، وهو عالم كانت تعلم أنها لا تستطيع ان تمنح منه شيئا لأحد - حتى لو أرادت - وما أن عمد أقطاب الأعيان إلى تنصيب أنفسهم "وفدا" ناطقا باسم الأمة واتجهوا إلى جمع توقعيات على توكيل لهم بذلك من جمهور الشعب، حتى فاق الأمر احتمال سلطات الاحتلال فأمرت بإلقاء القبض على سعد زغلول ورفاقه، في 8 مارس 1919.

كانت الصدمة قاسية ولا شك على الأعيان وزعمائهم... غير أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن الأعيان كان يمكن أن يتحملوا الصدمة بما عرف عنهم من صبر جميل، وان يحاولوا علاج الأمور بالأساليب اللينة التي عرفوها أثناء فترة عملهم تحت المظلة البريطانية وقت أن كانت المظلة ظليلة هادئة... ولكن تلك أيام مضت ولن تعود... فلم تكن نذر نهاية الإمبراطورية عالمية فحسب وإنما انفجر أيضا البركان المحلي... انفجرت "الثورة" بعد أن نضجت كل عوامل الانفجار... انفجر الشارع المصري وانفجرت القرى المصرية، انفجرت المدن والأرياف المصرية جميعا وكانها على موعد، اقتحمت الرعية المصرية ساحة السياسة بالطريق الوحيدة الممكنة. وكان الانفجار أكبر مما توقعه الجميع، وكان من المستحيل ايقاف الانفجار باجراء سريع أو اتفاق متعجل بين أطراف مثلث السلطة... فاستمرت "الحالة الثورية" حوالى ثلاث سنوات، من مارس 1919 إلى فبراير 1922، توزعت

أثناءها جهود الأعيان وفرقهم بين المفاوضات والمساومات للحصول على أفضل شروط تعبر عن التوازنات وعلاقات القوى الجديدة بين أطراف مثلث السلطة بحيث يكون نصيبها من الثروة والسلطة أكبر... وبين ركوب موجة العنف الشعبى المتفجر كالسلاح الأساسى فى الضغط على سلطات الاحتلال، مع محاولة تلجيم الموجة وتحجيمها لضمان تصفيتها حين يصل المتفاوضون إلى اتفاق مقبول.

منذ زلزلت الأرض تحت أقدام الاحتلال البريطانى بانفجار الثورة فى 9 مارس 1919 إلى أن خرج آخر جنود الاحتلال البريطانى مع الجيوش الفرنسية والاسرائيلية بهزيمة العدوان الثلاثى فى ديسمبر 1956 واستقر الأمر- لجمال عبد الناصر - فى هذه الفترة، ازدحم المسرح السياسى فى مصر كما لم يزدحم من قبل فى تاريخها، وربما كما لم يزدحم من بعد. ولا عجب. فالتغيرات التى طرأت على أطراف المعادلة السياسية كانت كثيرة وعنيفة ومعقدة وملاحقة على نحو نتصور أنه قل أن يكون له مثيل فى تاريخ مصر، كما فى تاريخ أى بلد من نظرائه.

منذ نذر الحرب العالمية الأولى إلى أعقاب الحرب العالمية الثالثة - تلك فترة أفول أربع إمبريالات كبرى : بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، وصعود القوتين العظيمين لعالم اليوم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

تلك فترة أزمة واحدة متصلة فى النظام العالمى الذى كان قد اقام أسسه القوتان الاستعماريّتان الكبيرتان فى اواخر القرن التاسع عشر : بريطانيا وفرنسا. وكانت أزمة النظام نتيجة للتطور غير المتكافئ لرأسماليات المركز الامبريالى، ولحاق قوى امبريالية جديدة بتلك القوتين، بل والتفوق عليهما اقتصاديا وعسكريا، وسعى القوى الجديدة بكل الوسائل، بما فى ذلك الالتجاء إلى القوة العسكرية، لإعادة تقسيم المستعمرات والاسواق ومناطق النفوذ، على نحو يكون أكثر تعبيرا عن العلاقات الجديدة للقوى الكبرى.

وكانت ألمانيا، فى أوائل القرن، هى القوة العظمى الصاعدة التى أقدمت على تحدى الإمبراطوريتين القديمتين، هذا التحدى الذى كان السبب الأساسى فى نشوب الحرب العالمية الأولى، ولكن، أثناء الحرب، لم تصطف القوى الجديدة.

فى مواجهة القوة القديمة، فقد وقفت الولايات المتحدة، وهى كبرى القوى الجديدة، بمنأى عن الصراع المسلح حتى المرحلة الأخيرة من الحرب، حين وجدت أن انضمامها إلى القتال فى جانب القوى القديمة التى كانت مرتبطة وإياها بمصالح

اقتصادية وروابط تاريخية هو اقصر طريق لكى يكون لها صوت مسموع فى رسم خريطة عالم ما بعد الحرب ونصيب أوفى من غنائمها. وكانت القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية هى العامل الحاسم فى ترجيح كفة "الحلفاء".. انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا واحتفاظ بريطانيا وفرنسا بكامل مستعمراتها، بل وزادت عليها بعضا من مستعمرات المهزومين (ألمانيا وتركيا والنمسا)، وأقامتا أول منظمة عالمية من نوعها (عصبة الأمم)، بقصد خلق إطار مؤسسى دولى يسبغ مشروعية واستقرارا على النظام العالمى الذى ظلت بريطانيا وفرنسا تملكان فيه الكلمة العليا.

غير أن ذلك النصر كان هزىلا وشكليا، لم يمنع من استمرار اختلال التوازن الدولى، وإطراد التفوق الاقتصادى والعسكرى للقوى الامبريالية الصاعدة : الولايات المتحدة وألمانيا واليابان.

وقد عبرت القوى الصاعدة، كل بطريقتها، عن عدم اقتناعها بالنظام العالمى الذى تمخضت عنه معاهدة فرساي، وكانت عصبة الأمم إطارا له.

وكانت الولايات المتحدة فى مقدمة هذه القوى، حيث قاطعت عصبة الأمم، ورفع رجال الدولة الأمريكىون (وأشهرهم الرئيس ويلسون) عقيرتهم ببعض الشعارات التى يوحى ظاهرها بفرض النظام العالمى القائم على الاستعمار والاحتكار والتمسك بالمبادئ الليبرالية الراديكالية وأشهرها حينذاك شعار "حق الأمم فى تقرير المصير، وحرية التجارة والمبادلات الدولية".. والتى لم تكن فى حقيقتها إلا ستارا أيديولوجيا لتوجه امبريالى أمريكى يرمى إلى الحلول محل المستعمرين القدامى فى مستعمراتهم التى تفجرت ثوراتها فى أعقاب الحرب، وفى الأسواق العالمية التى فقد المستعمرون القدامى صلاحياتهم للمحافظة عليها، وفى الممارسة العملية، راحت الأمبريالية الأمريكية تحكم قبضتها وتدعم نفوذها فى نصف الكرة الغربى على حساب بقايا المستعمرين الأوربيين القدامى، كما راحت تطبق سياسة "الباب المفتوح" لتتغلغل فى المحيط الهادى وشرق آسيا، وخاصة الصين، حيث وجدت أن هؤلاء المستعمرين لم يعودوا هم العقبة الحقيقية التى تعترض سبيل التوسع الأمريكى، وإنما أصبحت العقبة الحقيقية هى القوة الإمبريالية الصاعدة فى آسيا حينذاك - نعى اليابان - بالإضافة - طبعا - إلى قوى الثورة الوطنية المحلية فى كل بلد.

أما روسيا، فقد عبرت عن أكثر من مجرد عدم الاقتناع بالنظام الامبريالى العالمى اذ خرجت تماما عليه، وذلك بالثورة الاشتراكية، اكتوبر 1917، قبل انتهاء الحرب العالمية بأكثر من عام، واعلان قيام "اتحاد الجمهورية السوفيتية الاشتراكية" على أنقاض الإمبراطورية الروسية القيصرية.

كانت الرأسمالية الروسية، قبل الحرب العالمية الأولى، تدخل فى عداد القوى الإمبريالية الصاعدة. غير أن الإمبراطورية الروسية، ذلك التركيب الجغرافى السياسى المترامى الأطراف، الذى يمتد من ألمانيا إلى المحيط الهادى، ومن صحراوات آسيا المدارية وسهوبها إلى المحيط المتجمد - كانت إمبراطورية متعددة القوميات، تحتل فيه روسيا الأوروبية مركز السيادة، وتشتمل على عشرات من الأقاليم التابعة والقوميات المضطهدة. وعلى الرغم من أن الرأسمالية الروسية دخلت حلبة السباق الراسمالى العالمى متأخرة كثيرا عن نظيرتها فى الغرب، وكانت تعتبر - من بعض الوجود - تابعة للرأسمالية الإمبريالية الغرب أوروبية، إلا أن مستعمراتها الداخلية، أى تلك المناطق الشاسعة والقوميات التابعة، بالإضافة إلى المعدل المرتفع لدرجة استغلال البروليتاريا الروسية بفضل الاستبداد القيصرى...

كل ذلك رفع وتائر نمو الرأسمالية الروسية التى سرعان ما تقدمت لتقف باحدى قدميها فى صف القوى الامبريالية الصاعدة... وان ظلت - على حد قول لينين - هى الحلقة الضعيفة فى النظام الامبريالى العالمى.

والمشروع الثورى الذى وضعه البلاشفة، بزعامة لينين، كان هدفه الاندفاع نحو مخرج ثورى وشامل لكل مشكلات الإمبراطورية : فى المركز الروسى المتقدم كما فى المناطق التابعة وبين قوميات الشرق المضطهدة، لمشكلات فقراء الريف فى الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية ومشكلات أقنان الأرض والرعاة فى المناطق الآسيوية المتخلفة التى كانت ما تزال بعد فى مرحلة إقطاعية متدنية... ولأن لينين كان مفرط الوعى بالبعد العالمى لمشروعه الثورى، ولأن حزبه ذا خبرة ثورية غنية متنوعة فى سلسلة من المعارك المتلاحقة المحتدمة.. فقد اعتبر الثورة التى قادها ليست مجرد نقطة انطلاق للثورة العالمية التى بشر بها ماركس، وإنما أيضا نموذجا ومثلا يحتذى فى الغرب الصناعى المتقدم كما فى الشرق المستبعد المتخلف. ووجهت الثورة البلشفية، غداة انتصارها، نداءاتها للطبقات العاملة فى بلاد الغرب الامبريالى أن تنبذ مواقف التعصب للوطنية التوسعية، وأن تكف عن القتال من

اجل تقوية مستغليها، وأن تضم صفوفها في ثورة عالمية ضد رأسمالياتها من اجل إقامة سلطة البروليتاريا. كما وجهت الثورة نداءاتها لشعوب الشرق أن تثور ضد مستعمرها الامبرياليين، الذين هم بعينهم الخصوم الطبقيون للبروليتاريا في الغرب الصناعى... وان يوحد هؤلاء واولئك نضالهم في تحالف عالمى يضم البروليتاريا المتقدمة المناضلة من اجل الاشتراكية والشعوب المستعبدة المناضلة من اجل التحرر الوطنى.. ذلك النضال الذى يفضى أيضا إلى الاشتراكية.

ومن أجل انجاز هذا المشروع الكبير للثورة الاشتراكية العالمية، دعا لينين كافة الثوريين في المركز الامبريالى وفي الأطراف المستعمرة إلى تكوين أحزابهم الشيوعية، وأسس الأممية الشيوعية، في 1919، التى اتخذت موسكو مقرا لها، وذلك لى تقوم بمهمة التنسيق بين الأحزاب الشيوعية في مختلف البلاد وتقديم العون المادى والسياسى والارشاد النظرى والفكرى لمن يحتاجه من بينها...وغنى عن الذكر طبعاً أن الحزب الشيوعى السوفيتى كان هو الحزب القائد في تلك الأممية، كما كانت الدولة السوفيتية هى المصدر الأساسى، أن لم يكن الوحيد، لأشكال الدعم والمعونة التى يحظى به هذا الحزب او ذلك من احزاب تلك الأممية.

أما ألمانيا، فقد ادت عوامل عديدة إلى إرجاء إعلان تمرد لها على النظام العالمى الذى تمخضت عنه الحرب العالمية الأولى : أهم هذه العوامل، طبعاً، هو الهزيمة وبعد ذلك فشل ثورة الطبقة العاملة الألمانية (1923)، تلك الثورة التى كان يأمل الشيوعيون الألمان أن يحولوا بها ألمانيا إلى جمهورية اشتراكية على النسق السوفيتى. هذا، علاوة على تكبيل الدولة الألمانية بنصوص معاهدة فرساي، التى فرضت عليها قيوداً سياسية مرهقة وتعويضات اقتصادية باهظة.

وقد عبر الحزب الاشتراكى الوطنى (النازى)، الذى تأسس في أعقاب الحرب بزعماء هتلر - عبر عن التمرد الألمانى على تلك الأوضاع، ليس فقط بالدعوة لرفض تنفيذ شروط صلح فرساي، وإنما أيضاً برفض أسلوب الحكم الليبرالى ونظام القيم فى الديمقراطيات الغربية عموماً.

وإذ فشلت محاولة انقلابية قام بها الحزب النازى للاستيلاء على السلطة عام 1926، عاد مرة أخرى يتذرع بالوسائل البرلمانية للوصول، وقد ساعدت تطورات الأحداث على تمهيد السبيل أمامه، وخاصة بعد انفجار أسوأ أزمة اقتصادية عالمية عانى منها النظام الرأسمالى العالمى (1929 - 1932).

لقد ولد الحزب النازي ومما في سنواته الأولى كحزب يعبر عن شرائح من الطبقة المتوسطة الألمانية التي أحبطتها الهزيمة، وتدهورت أحوالها بسبب الكساد والأزمة، وضاقَت بفشل الأرسطوقراطية الألمانية التقليدية في فرض ألمانيا كقوة كبرى تؤهلها لها قوتها الاقتصادية والعسكرية، ولكنها كانت تضيق أكثر بدعاوى الثورة الشيوعية والألمية البروليتارية، تلك الدعاوى التي كانوا يخشون أن تؤدي إلى ضياع الهوية الوطنية الألمانية، خاصة بعد أن تزعمت روسيا البلشفية هذه الألمية.

وكان التدهور قد نال من معنويات الطبقة المتوسطة الألمانية فانتكست إلى ردة حضارية وإحباط نفساني جماعي، وكفرت بدعاوى الحرية والإخاء والمساواة التي رفعت شعاراتها الثورات الليبرالية الأوروبية، وبالفلسفات الإنسانية التي جاء بها مفكرو عصر التنوير الأوروبي - ومن ثم أصبحت مهياة للقبول بالردة إلى شمولية القرون المظلمة، وإن يكن في أشكال محدثة، كتلك التي اخذ بها النازيون في تنظيماتهم وتظاهراتهم واستعراضاتهم وأسلوبهم في الحكم.

وفي السنوات الأولى للحزب النازي، كانت نظرة الأرسطوقراطية الصناعية العسكرية الألمانية اليه، شأن نظرتها إلى سائر احزاب الطبقة الوسطى، نظرة تكبر واستعلاء، كما كانت تختص قادته بقدر أوفى من الاحتقار والاستصغار، ولكن، بعد ان تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وبدأ الحزب الشيوعي الألماني يستعيد كثيرا من حيويته بعد انتكاسة الحركة العمالية في أعقاب الحرب، وبعد أن تصاعد صوت النازيين ضد الشيوعيين وشرعوا يلجأون إلى القتل والإرهاب المنظم لقمع الحزبين الشيوعي والاشتراكي.. فان الأرسطوقراطية الألمانية بدأت تدرك أهمية الدور الذي يقوم به الحزب النازي، ومن ثم مهدت له سبيل الحصول على أغلبية في انتخابات 1932. كانت الاغلبية هزيلة (54 %)، ولكنها كانت كافية لتوصيل هتلر إلى الحكم، الذي سرعان ما ضرب بكل المؤسسات الديمقراطية عرض الحائط، وقضى على كل خصومه السياسيين، بما في ذلك بعض الزعامات النازية، في سلسلة من المذابح وأعمال القمع المروعة.

ولم يضيع هتلر وقتا، حيث أعلن على الفور رفض التقيد بالمعاهدات التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى، وجدد التحدي الألماني لقوى الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا)، وشرع يعد العدة لحرب ثانية لتصحيح نتائج الحرب الأولى،

واذ أعاد تشغيل كثير من المصانع التى كانت قد توقفت بسبب الأزمة، وذلك من أجل بناء أدواته العسكرية، فإنه حظى بالتأييد الكاسح، ليس من طرف أمراء الصناعة واحتكارييها فحسب، وإنما أيضا من طرف جانب كبير من الجماهير العمالية التى كانت قد طحنتها الأزمة والبطالة.

ولا يفوتنا أن نقول كلمة عن إيطاليا موسوليني.

دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى في صف بريطانيا وفرنسا متأخرة نوعا، بعد أن رجح حكامها أن يكون النصر من حظهما، وذلك طمعا في أخذ نصيب من مغنم المنتصرين. ولكن آمال حكام إيطاليا في "الحلفاء" خابت بعد أن وضعت الحرب أوزارها. ثم جاءت أزمت أعقاب الحرب واضطراباتهما، فسمحت الطبقة الحاكمة لموسوليني، وحزبه الفاشى وميليشياته العسكرية، أن يقفز إلى الحكم، حيث قام في إيطاليا بنفس الدور الذى قام به - فيما بعد - هتلر في ألمانيا. وكان موسوليني يرى أن الحل الأساسى لمشكلات إيطاليا يكون بالتوسع الخارجى، فدعا إلى احياء الامبراطورية الرومانية في عهد القيصرية، وجاهر بأن حوض البحر الأبيض المتوسط هو المجال الحيوى لإيطاليا، واذا ظهر النازيون في ألمانيا وجد الفاشيون الإيطاليون فيهم حلفاء طبيعيين، فالتطلعات التوسعية لكلا الفريقين تصطدم بنفس الخصوم، الأمر الذى أدى إلى تشكيل محور برلين روما في أوروبا، وهو المحور الذى توسع ليصبح محورا عالميا بانضمام طوكيو إليه بعد اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية.

وعلى كل حال، فإن إيطاليا - رغم ادعاءات موسوليني ودعاياته - لم تكن أبدا قوة إمبريالية كبرى، على النحو الذى كانته كل من ألمانيا واليابان، وإنما كانت نوعا من إمبريالية تابعة (لألمانيا)، ولولا أن إيطاليا قريبة منا، واستعمرت جارتنا ليبيا منذ نذر الحرب العالمية الأولى إلى أواخر الثانية (1911 - 1943) واحتلت الحبشة والمداخل الجنوبية الأفريقية للبحر الأحمر في أواسط الثلاثينات، لولا هذه الاعتبارات لما حظيت منا بهذا الاهتمام ونحن في معرض الحديث عن الصراعات العالمية الكبرى التى سبقت الحرب العالمية الثانية، وأثناءها، وفي أعقابها، وكانت وثيقة الصلة بتطورات السياسة الداخلية في بلادنا، وذات أثر مباشر في ممارسات السياسة العملية.

فاجأت ثورة 1919 الاحتلال الانجليزى فى مصر قبل أن تفيق الامبراطورية من هموم ترتيب عالم ما بعد الحرب، والحق أن بريطانيا لم يحدث أن افاقت أبدا من تلك الهموم إلى ان داهمتها نيران الحرب العالمية الثانية بعد حوالى عشرين عاما، لم تكن فى حقيقتها الا هدنة مسلحة تخللتها سلسلة من التوترات والأزمات والخصومات والمشاحنات والاصطدامات والحروب المحدودة، فضلا عن الثورات والثورات المضادة والانقلابات والاضطرابات الداخلية فى غالبية البلاد ذات الشأن فى كل أركان العالم. ذلك أن معاهدة فرساي وعصبة الأمم، وكلتاها من صنع التحالف البريطانى الفرنسى، قامتا على افتراض عودة الإمبرياليين القدامى إلى سابق قوتهم، مع التجاهل الأعمى لحقيقة اطراد التغير فى الميزان الدولى لصالح القوى الإمبريالية الجديدة، وتعاضم قوى الثورة على النظام العالمى، الثورة الاشتراكية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة، والثورة الوطنية فى المستعمرات والبلاد التابعة.

وكما عميت بصائر الإنجليز عن مراعاة ميزان القوى العالمية (وذلك من سمات شيخوخة الإمبراطورية)، رأيناهم لا يقلون عجزا عن مراعاة حقائق الأوضاع الداخلية فى مصر، كما فى غير مصر من المستعمرات التى وصلت فيها الحركة الوطنية إلى قدر معتبر من النضج، ومن ثم كانت مواقف سلطات الاحتلال من الأحداث المتلاحقة للثورة، طيلة سنواتها الثلاث تقريبا، سلسلة من ردود الأفعال التى تميزت، علاوة على الهمجية المعروفة عن احتلال فى مأزق، بقدر كبير من العصبية والتخبط والفشل، وفى مواجهة سلطة الاحتلال المهتزة كانت طبقة الأعيان فى لحظة من أحسن لحظات صلاحيتها السياسية، ولو توفر للأعيان حينذاك جناح عسكرى قادر لاكتملت للثورة كل عوامل النجاح، ولكن غياب ذلك العالم الحاسم جعل الثورة تتعثّر ولا تحقق من أهدافها إلا قليلا، فلم تخرج مصر من دائرة التبعية، ولا تحررت من مهانة الاستبداد، وأغرى ذلك عددا من المؤرخين والمنظرين - فيما بعد - باتهام قياداتها ليس فقط فى قدراتهم، وإنما ذهب البعض إلى التشكيك فى ولاءاتهم.

كانت الطبقة أولا موحدة، التقت أراذلتها حول أهداف واضحة تتلخص فى الاستقلال، والحكم الدستورى، والاشتراك فى إدارة السودان، وقد توفرت لها زعامات سياسية على درجة عالية من الوعى بحقائق العصر، والقدرة على المناورة وفى لحظة انفجار الثورة وفترة صعود مدها، نحت طبقة الأعيان خلافتها القديمة

وتوزعها قبل الثورة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة، وبين زعامات من أصول تركية وأخرى من أصول مصرية. تكتل الجميع في "الوفد المصرى"، والتفوا حول شخصية سعد زغلول، وكان سعد وطنيا مخضرمًا، تمثل تجربة العربيين، وتعلم كيف ينحنى أمام عاصفة الاحتلال من غير أن ينكسر، وتمرس في سلم الوظائف الحكومية في ظل كرومر ودانلوب إلى أن وصل إلى أعلاها دون أن ينسى - كلما امكن - استثمار الموقع الحكومى لإحياء الحلم الوطنى، وخاض المعارك الانتخابية في ظل تجارب (الشورى) التى سمح بها الأنجليز ثم كان هو الشخصية المصرية الأولى في (الجمعية التشريعية) دون أن يكون غافلا عن حقيقة تلك الانتخابات الشكلية والمجالس السورية، أو ينصرف عن التطلع نحو ما هو أرقى. واشترك سعد في تأسيس حزب الأمة واعتبره البعض من أقطابه، دون أن يتورط في الخلافات الحزبية الصغيرة أو يندفع في خصومة ضد أحد من القادة الوطنيين، خاصة من الحزب الوطنى، بل كان سعد تجسيدا لوحدة الأعيان من أصول تركية وتلك التى من أصول مصرية، فان سعد، هو ابن فلاح وعصامى من أصول طبقة متوسطة ريفية، صعد السلم الاجتماعى بجدارة، وصاهر مصطفى فهمى باشا، وهو من أصول تركية، ورئيس وزراء مصر في ظل كرومر... لكل ذلك اعتبره الجميع فوق كل الخلافات والحزازات الحزبية والعرقية و "الطبقية". بل إن سعد زغلول وضع نفسه فوق الخلافات الطائفية.

فان سعدا، وهو المسلم المتدين، الريفى الأصل، ذو التنشئة الأزهرية، استكمل تكوينه العلمانى بدراسة الحقوق الفرنسية، وسافر إلى أوروبا أكثر من مرة، واخذ عن الليبرالية روح التسامح واتساع الأفق، وتبنى شعار "الدين لله والوطن للجميع" وكان على وعى بدسائس الاستعمار لبث الفرقة والتعصب الدينى، فكان أقدر زعيم وطنى عرفته مصر في الدعوة للوحدة الوطنية، وكان انجح الجميع في تحقيقها، حيث جذب عددا معتبرا من كبار أعيان الأقباط إلى جواره في الصف الأول لقيادة الثورة، وأفسح لرجال الدين الأقباط مكانا لا يقل عن إخوانهم مشايخ الازهر في الدعوة للجهاد الوطنى والوحدة الوطنية بل هو لم يهمل القيادات اليهودية المصرية، وجعل علمانية الدولة من المبادئ الأساسية الثابتة للثورة. وكذلك جربت طبقة الأعيان صلاحياتها على الجبهة الاقتصادية. فعلى الرغم من الضائقة العالمية التى أعقبت الحرب (وجزئيا بفضل هذه الضائقة) وجد الأعيان فرصة لتجميع مدخراتهم في اخطر مشروع اقتصادى لهم

في فترة ما بين الحربين، ونعنى بنك مصر، الذي تأسس ومد الثورة في ذروته (1920)، وشرعوا يرتادون مجالات كانت محظورة عليهم، في الأعمال المصرفية والصناعة والتجارة الكبيرة. وظهر في هذا المجال، في شخص طلعت حرب، زعامة لا تقل جدارة عن زعامة سعد زغلول السياسية.

فشل الإنجليز في مواجهة مد الثورة الصاعد بالالتجاء إلى جيش الاحتلال وحده، وراعهم روح التضحية العالية بين جماهير الرعية العزلاء التي ما زاداها سقوط آلاف الشهداء إلا جسارة واندفاعاً. وراعهم، أكثر، ظهور أشكال عفوية من المقاومة المسلحة، خاصة في الريف، ثم اتجاء هذه المقاومة نحو مزيد من التنظيم، وبروز قيادات لا تجيد الخطابة والمناورة السياسية فحسب، وإنما يمكن أن تتمرس أيضاً على استخدام السلاح، فتستكمل الثورة بذلك عوامل الانتصار. لذلك لم تلبث الإدارة الاستعمارية أن لجأت إلى سياسة النفس الطويل التي قامت على فكرتين أساسيتين الأولى: إعادة بناء القصر كمؤسسة في خدمة الاحتلال، والثانية شق صفوف طبقة الأعيان التي كانت قد توحدت في الوفد تحت زعامة سعد زغلول.

بغض النظر عن وعى أبطال اللحظة - كان منطق السياسة العملية يفرض نفسه.

كان انفجار الثورة، وفترة المد التي أعقبت لحظة الانفجار، تجسيدا لحقيقة اختلال التوازن بين رؤوس مثلث السلطة. كانت طبقة الأعيان في صعود وكان خط الإمبراطورية، منذ نذر الحرب العالمية، في هبوط. وكانت الرعية، وهي القوة القابلة دائماً للانفجار، قد انفجرت بالفعل، وتتعاظم طاقاتها مع كل يوم ثوري، والأعيان يوظفون هذه الطاقة لخدمة الاهداف التي حددها للثورة.. دون أن يغفلوا - طبعا - عن حجم هذه الطاقة وتلجيمها لكي لا يفلت زمامها من أيديهم.

ولكن، في كل هذا المعتكز المحتدم كان القصر معطلا منذ خلع عباس حلمي الثاني، ولم ينف هذه الحقيقة تنصيب ذلك السلطان الشبهي، حسين كامل، ومن بعده ذلك الأمير المفلس الفاسد، احمد فؤاد.

وكان يمكن ان تتخذ الأحداث مسارا مختلفا لو أن أعيان مصر، بضربة من ضربات الثورة وهى فى اندفاعها، ملأوا فراغ القصر على نحو يخدم سعيهم للاستقلال والحكم الدستورى.. (كأن يعلنوا الجمهورية أو ان ينصبوا من بينهم ملكا من أصول مصرية بعيدة عن ذلك البيت العلوى). ولكن الأعيان كانوا ما يزالون عبيد التاريخ المصرى منذ إمبراطورية الاسكندر، ذلك التاريخ، الذى حكم دائما بأن يكون تنصيب راعى الكنانة بيد الامبراطورية التى تهيمن على المنطقة، وأقصى ما نجح الأعيان فى تحقيقه طيلة هذا التاريخ، وما كانوا يرجون تحقيقه حتى فى أكثر لحظات الثورة اشتعالا وتوهجا، هو أن يؤخذ رأيهم فى الاعتبار عند تسمية الراعى، أو عند صياغة علاقاتهم بالقصر.

لذلك، ما أن استعاد الانجليز زمام المبادرة وظهروا شيئا من القدرة على إعادة توزيع الأدوار بين رؤوس مثلث السلطة على نحو أكثر مراعاة للواقع، حيث أوكلوا جانبا من صلاحياتهم للقصر والأعيان، وذلك بتصريح 28 فبراير 1922، الذى أعلن مصر مملكة مستقلة، ثم دعوة لجنة مصرية لوضع الدستور (1923) تمهيدا لاجراء انتخابات عامة، واقامة حكم دستورى.. ما أن حدث ذلك حتى سارعت زعامات الأعيان إلى القبول بالمصالحة مع الانجليز والاذعان لمشيئة القصر، (ولم يغير من تلك الحقيقية رفض شكلى ووقتى هزيل من جانب القيادة الوفدية). وشرعت تلك الزعامات فى التصفية النهائية للثورة، واعتبرت ان ما أعلنته بريطانيا من تحفظات على الاستقلال فى تصريح 28 فبراير مجرد مشكلات ثانوية يمكن حلها بالمفاوضات، ومن خلال حكم دستورى وطنى.

ولكن خيبة الأمل كانت أسرع مما توقع الجميع، فلم تنقض شهور على تشكيل أول حكومة دستورية وطنية برئاسة سعد زغلول (1924) حتى ظهر أن السلطة الحقيقية ما تزال، وستظل، بيد جيش الاحتلال، وأن ملك مصر المستقلة لم يكن إلا قناعا مهلهلا لدكتاتورية ممثل بريطانيا فى القاهرة، وأن الصراع بين أحزاب الأعيان ومعاركهم الانتخابية وحياتهم الدستورية لم تكن الا لعبا فى هوامش سلطة استبدادية تضيق بالوطنيين، وتضيق عليهم، إلى حد الاختناق.

بعد التذرع بحادث مقتل سردار الجيش فى أواخر 1924، والانقلاب على الحياة الدستورية الوليدة بحل البرلمان وإسقاط حكومة سعد زغلول وطرد الجيش المصرى من السودان وفرض حكومة إدارية صورية.. كان يمكن أن تعود

روح اليأس تخيم على الحياة السياسية في البلاد، وأن ينشأ موقف شبيه بما ساد بعد هزيمة الثورة العربية في أواخر القرن الماضي.

ولكن العالم كان قد تغير، فلم تعد بريطانيا تلك القوة العظمى القادرة على أحكام قبضتها على المنطقة، وفرض سلامها واستقرارها الاستعماري عليها.. ومعروف ما للأعيان المصريين من قوة حاسة الشم لاتجاهات الريح في المحيط الدولي.

.. وكانت قد خرجت من أنقاض الخلافة العثمانية، بعد ان تهاوت أبنيتها العتيقة في الحرب العالمية، حركة وطنية عسكرية بقيادة كمال أتاتورك، حركة تناوش بريطانيا وتخوض حرب مؤخرة تهدف إلى المحافظة على ما بقى من الهوية الوطنية التركية، وإعادة بناء الدولة وتحديثها.. ومن أنقاض الإمبراطورية خرجت أيضا الثورة العربية بقيادة الشريف حسين، تحاول إقامة دولة عربية إسلامية في الحجاز والهلال الخصيب، وعلى الرغم من المنطلق الخاطئ المشبوه لتلك "الثورة" (التحالف مع بريطانيا)، والخلط العجيب في قيادتها وايدولوجيتها.. الا أنها ظلت قوة تشويش وقلق، وعاملا من عوامل عدم الاستقرار التي سادت حتى الحرب العالمية الثانية.. وفي فلسطين، حيث لعبت بريطانيا لعبة ذات وجهين مع الزعامات الصهيونية والعربية، لم تهدأ الأحوال أبدا.. ووصلت تأثيرات ثورة 1919 المصرية وأصداؤها إلى السودان، حيث انفجرت الحركة الوطنية السودانية بقيادة على عبد اللطيف.. كل ذلك على خلفية عالمية تشهد استمرار تدهور مكانة بريطانيا الدولية، على الرغم من الانتصار الرسمي الذي انتهت اليه الحرب. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، كان كل من هو في مثلث السلطة، الإنجليز والملك و الأعيان جميعا، تحت ضغوط داخلية من نوع جديد. ضغوط ائتلفت على تشكيلها تراكمات اجتماعية وتأثيرات عالمية عديدة. تمثلت تلك الضغوط في تفجر الوعي والوجدان الشعبى، وظهور أشكال من النضال النقابى والكفاح السياسى وأشكال من التنظيم ونزوع إلى العنف يفوق قدرات الأعيان على الاحتواء والتحكم.

كان قد جاء عامل شديد الأهمية، وذلك هو بروز الطبقة المتوسطة المصرية، ومحاولة هذه الطبقة أن تلعب دورا سياسيا مستقلا ومتميزا عن الدور الذى تلعبه طبقة الأعيان.

بدأت هذه المحاولات في غمار ثورة 1919 واعقابها. ولكنها لم تكن قادرة إلا على تشكيل جماعات ضغط ثانوية، سواء في قواعد حزب الوفد، فيما يسمى أحيانا اليسار الوفدى، (ولعب عبد الرحمن فهمى دورا بارزاً في هذا الاتجاه) أو خارج الوفد، خاصة في التشكيلات الاشتراكية الوليدة، والحركة النقابية، وجماعات من الشباب أصرت على حمل السلاح على الرغم من التصالح الذى حدث بين الأعيان والقصر والانجليز، واستخدمته في بعض العمليات الفردية المحدودة...

ولكن تلك التجارب التى خاضتها الطبقة المتوسطة النامية العدد، الشديدة الطموح، الشديدة الاحساس بأهمية دورها... لم تلبث ان أفضت في الثلاثينات، أى منذ حوالى نصف قرن، إلى ظهور أحزاب وقيادات ذات وزن، تتطلع للمشاركة في لعبة السلطة إلى جانب الرؤوس الثلاث التقليدية في مثلث السلطة في مصر - الامبراطورية والراعى والأعيان. (وهذا ما نسميه محاولة "تربيع المثلث"). بل ان بعض الفصائل السياسية للطبقة الوسطى نما فيها هذا التطلع إلى طموح غير عقلانى للانفراد بسلطة الدولة المصرية بغير شريك.

وبينما وجدنا الارادة السياسية لطبقة الأعيان المصريين في هذا القرن تتجسد في عدد محدود من الأحزاب السياسية تعد على الأصابع، فان الارادة السياسية للطبقة المتوسطة، منذ شرعت تحاول التعبير المستقل عن ذاتها، تجسدت في عدد هائل من الأحزاب والتنظيمات والتشكيلات يعد بالعشرات، وربما بالملئات.

فما هى هذه الطبقة المتوسطة ؟ وكيف كانت هى - في قائمة العوامل المحلية - العامل الأساسى الذى جعل الساحة السياسية في مصر تتميز بكل هذا القدر من الأزدحام والنشاط والتوتر، تصاب بكل ما أصيبت به من ارتباك وتعقيد وميوعة وبلبلة ؟! وكيف تحتوى هذه الطبقة، برغم ذلك - على بذور اخصاب لم تنبت أفضل ثمارها بعد.؟!

الباب الثانى

الطبقة المتوسطة

تربيع المثلث

الطبقة المتوسطة قديمة فالمجتمع المصري، وهى تتكون من فئات السكان بين الأعيان والرعية.

وفي مصر، دائما، يشترك الأعيان في لعبة الحكم والسلطة، وهم متخصصون في شئون الري والزراعة والأمن الداخلى والادارة المحلية، ولهم خبرة لا تبارى في اسلاس قيادة الرعية واستخراج اكبر مردود مادي من عملها. من ثم يقتسمون الفائض الاقتصادي مع الامبراطورية والقصر، دون أن يقربوا العمل اليدوى أو البدنى بأي حال، بينما الرعية كانت غالبيتها من الفلاحين الكادحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من أبناء البلاد في الريف.

ويستحيل أن توجد مثل هاتين الطبقتين في مجتمع ما دون أن توجد بينها فئات وسيطة، فيها شئ من صفات الجانيين وتقوم ببعض من وظائفهما، دون أن تكون أيا منهما، فئات تشتغل بالعمل اليدوى والبدنى أحيانا، وحيانا اخرى تمارس بعض الوظائف أو المهن الفنية أو الادارية الدنيا.

إنهم أنصاف خدم أو أنصاف أتباع بالنسبة للأعيان، وأنصاف سادة بالنسبة للرعية، ففي القرى والأرياف مثلا، اذا كان العمدة وشيخ البلد لابد أن يكونا من عائلات الأعيان، فان الصراف والمدرس هما من أبناء الطبقة المتوسطة، وبعد أن أصبحت الأرض ملكية خاصة في القرن الماضي، أصبح كبار الملاك من الأعيان، وكذا المحافظون وكبار مفتشى الري، بينما المالك المتوسط والصغير وناظر الزراعة وموظف الري المحلى وموظف السوق.. هم من الطبقة المتوسطة.

وتتسع دائرة الطبقة المتوسطة، بالنسبة لمجموع السكان، في المدن والمراكز الحضرية، فاذا كان كبار التجار وأصحاب الحرف وأقطاب المهنيين والقضاة ورجال الدين... من الأعيان، فان صغار التجار ومتوسطيهم، وصغار أصحاب الحرف والصناع المهرة وممارسي المهن الفقيرة كالمعلمين... هم من الطبقة المتوسطة. بينما الرعية هنا هم فقراء المدن : العمال الكادحون غير الفنيين، وصبيان المهن والخدمات والصناعات الحرفية، والمهاجرون المعدمون النازحون حديثا من الأرياف بحثا عن أى عمل، وأخلاق من أشباه العاطلين والمتشردين والمتسولين.. ومن بين وظائف "أسوار المدينة" التقليدية التى كانت (حتى نهاية العصر التركى المملوكى) تقفل بواباتها عند غروب الشمس، ويسهر على حراستها عسس لا ينام، إن تلك الأسوار كانت تصد عن المدن بعض الفائض البشرى النازح من الريف، أى كانت من العوامل التى ساعدت على الاحتفاظ بالمدن والمراكز الحضرية محدودة العدد، وساعدت على المحافظة على الضبط والربط فى الحياة اليومية للمدينة، وعلى صرامة التراتب الاجتماعى فيها.

والأعيان دائما من "أبناء العائلات"، فقد كانت "العائلة" اطارا اساسيا للتنظيم الاجتماعى فى طبقة الأعيان، من أية عائلة أنت وأية عائلة تصاهر ؟ هذا واحد من أهم الأسئلة التى تحدد هويتك الاجتماعية فى طبقة الأعيان، ولكل عائلة من عائلات الأعيان منطقة نفوذها فى الريف، فى القرى ومراكز الاقاليم وحواضرها، وهو نفوذ له جذور تاريخية ضاربة فى القدم، حيث كانت تربط هذه العائلات بجمهور الرعية الريفية روابط تبعية وأبوية منذ فجر الحضارة الزراعية، روابط يمتزج فيها المادى والسلطوى والروحى فى نسيج متماسك، وتوظف لدعمها كل أجهزة الحكم والادارة المحلية، وعلى الرغم من تجدد تكوين هذه الطبقة أكثر من مرة فى القرنين الأخيرين، وما صاحب هذا التجدد من محاولات تحديث

الدولة وتقوية سلطة الادارات المركزية في القاهرة، فان هذا النفوذ وتلك الروابط لم تضعف الا قليلا. فقد حرصت عائلات الأعيان على أن يكون لها دائما رجالها في الاجهزة المركزية في العاصمة، في عواصم مديرياتهم ومحافظاتهم، بل إن عددا كبيرا من هذه العائلات كانت تحرص على توزيع رجالها بين مختلف الأحزاب المتنافسة على الحكم، وهكذا، مثلا، وعلى الرغم من تداول الحكومة المركزية بين الوفد وأحزاب الاقلية في الفترة بين أول حكومة رأسها سعد زغلول إلى آخر حكومة رأسها مصطفى النحاس، فان غالبية أعضاء مجالس الشيوخ والنواب كانوا من نفس العائلات، ولم يختلف الحال كثيرا بعد ذلك فغالبية أعضاء مجلس الأمة الناصري ثم مجلس الشعب الساداتي، وكذا غالبية قيادات الاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي فحزب مصر... وغالبية أفراد المؤسسات الأخرى القابضة على ناصية الحكم.. هي أيضا من هذه العائلات نفسها.

وفي المجال الاقتصادي، كانت عائلات الأعيان هي المنبع البشري لأبرز رجال الصناعة والمال بين الحربين، ولقادة القطاع العام نفسه في لحظات نموه وهيمنته.. ومرة أخرى هي المنبع البشري لأقطاب الانفتاح.. ثم لما يستجد.. إن استجد شئ.. وهكذا، على الرغم من تعدد الهزات الاجتماعية وعنف العواصف السياسية التي شهدتها بلادنا منذ سبعينات القرن الماضي، كانت "العائلات" من أهم العوامل التي كفلت لطبقة الأعيان كثيرا مما تميزت به من استمرارية وفاعلية ونفوذ.

ولكن، ليس الأمر كذلك بالنسبة للطبقة المتوسطة، حيث لا تعنى العائلة نفوذا أو سلطة، وانما أقصى ما تستطيع أن تؤديه من وظيفة هو أن تؤهل أبناءها للمحافظة على وضعيتهم الاجتماعية، وتضع في أيديهم سلاحا يحميهم من التدهور إلى مهانة الفقر. والتعليم، من أجل الحصول على أحسن شهادة دراسية ممكنة، مع التشبث بفضلة من ملكية عقارية ان وجدت والحراك الاجتماعي على أشده في المراتب الاجتماعية المتوسطة، بمعنى إن الطبقة المتوسطة تتسع لوافدين من سواقات الأعيان، أولئك الذين فشلوا في المحافظة على مكانتهم الاجتماعية وامتيازاتهم المادية، كذلك تتسع الطبقة المتوسطة لأعداد مضاعفة من الصاعدين من المرتبة الاجتماعية الدنيا، القافزين من أبناء الرعية، وطبيعي أيضا إن وجد دائما عدد قليل جدا من أبناء الطبقة المتوسطة استطاعوا ان يصعدوا

السلم الاجتماعى فيرتقوا إلى طبقة الأعيان بنجاحهم فى جمع ثروة أو اتقان مهنة أو حرفه أو الترقى فى سلم الوظائف الكبيرة، وهؤلاء عادة ما يدعمون ارتقاءهم بمصاهرة احدى عائلات الأعيان، والالتحاق العضوى بالطبقة المحظوظة الضاربة بجذورها وأصولها فى الريف. وكان من بين الطبقة المتوسطة أيضا كثيرون هبطوا إلى صفوف الرعية، وزادوا الفقراء عددا والرعية ميلا للتمرد والانفجار.

هكذا، بسبب تدنى المكانة الاجتماعية، وهشاشة العلاقات العائلية، وضعف الضمانات المادية - وتفاقم هذا الضعف مع الارتفاع الباهظ فى تكاليف المعيشة والتعاظم المهرق فى مطالب الحياة، وبسبب حدة الحراك الاجتماعى الذى لا يعد الا أفراد قلائل بالصعود بينما الأغلبية الساحقة بالسقوط.. عاشت الطبقة المتوسطة ممزقة بين التطلع إلى اعلى والهلوع من الهبوط إلى أسفل، ولم تحقق أى قدر من الاستقرار النفسى أو السكنية الروحية.. يطغى عليها ميل لحسد من يعلوها على ما يتمتعون به من ثروة ونفوذ، وحسد من دونها على ما يتصورون أنهم يتمتعون به من نعيم القناعة وسكنية الرضا.

وطبيعى أن كانت الطبقة المتوسطة، فى الساحة السياسية، أكثر وعيًا بهويتها من سائر الرعية، وأكثر تطلعا لتحقيق كيان مستقل لتلك الهوية، وللقيام بدور متميز، وذلك للحصول على نصيب أوفى من الخيرات المادية، واحتلال مكانة اجتماعية أكثر احترامًا، وتوفير قدر أكبر من الضمانات المادية، واشباع حاجتها إلى الاحساس بالطمأنينة والرضا والسكنية النفسية والروحية، غير أنها كانت فريسة إحياط تاريخى مستمر. (ربما باستثناء فترة دامت حوالى قرن ونصف قرن فى تاريخ مصر الفرعونية، بين اوائل القرن الثانى والعشرين واواسط القرن الحادى والعشرين قبل الميلاد، أى بين نهاية حكم بيبى الثانى، آخر فراعين الأسرة السادسة، وبداية حكم منتوحتب، مؤسس الأسرة الحادية عشرة)

وأسباب الاحباط التاريخى المستمر للطبقة المتوسطة واضحة. فقد كانت طبقة مبعدة عن المراكز الأساسية للسلطة وعن المواقع التى تتحكم فى مصادر الثروة وفى الوسائل الاساسية للتأثير الروحى والفكرى على جمهور الرعية - فهذه كلها موزعة بين رؤوس مثلث السلطة، ولا كانت، من ناحية أخرى، طبقة تتمتع بالكثرة العددية والطاقة الانتاجية التى تتمتع بها جماهير الرعية من أسفلها، ومن ثم فهى عاجزة عن الاندفاع فى نضال "طبقى" فعال تفرض نفسها بوزنها

العددى والمساومة بقدراتها الانتاجية. وهكذا عاشت الطبقة المتوسطة وهى ملحق بطبقة الأعيان وتابع لها، فهى وسيط الأعيان فى عمليات استغلال الرعية واسلاس قيادها، ثم هى، فى حالات انفجار التناقض بين رؤوس مثلث السلطة، فتيل تفجير الطاقات المكبوتة للرعية. وفى فترات الانحسار، هى رسول الأعيان للرعية للدعوة إلى الهدوء والسكينة. وفى فترات التوتر وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى هذه، تظهر من بينها جماعات ضغط قصيرة العمر، تستثمر قدراتها القيادية لحركة الجماهير الفقيرة.. وفى الاثناء تحقق لبعض فئاتها شيئاً من المكتسبات، ولبعض زعاماتها شيئاً من البروز والمكانة.. وهى زعامات سرعان ما تهجر صفوف الطبقة المتوسطة لتحقيق طموحها الدفين للصعود إلى مرتبة الأعيان.. فتضيف حلقة جديدة فى مسلسل الاحباط الدائم للطبقة التى انجبتها.

هذا موجز القصة المتكررة فى تاريخ الطبقة المتوسطة فى بلادنا..

... إلى أن بدأ التأثير بالحضارة الأوربية منذ حوالى قرنين، تغيرت الأحوال تدريجياً لصالحها على نحو ما، كما أثقلت كاهلها بأعباء ومسئوليات ليس لها قبل بها من قبل.

فلنتأمل قليلاً ماذا حدث فى التاريخ.

بعد صعود محمد على إلى سدة الحكم فى 1805، ثم الضربة القاصمة التى قضى بها على زعماء المماليك فى مذبحة القلعة (1811)، والخطوات الحاسمة التى خطاها فى بناء جيشه وجهازه الادارى واقتصاده فى العقد الثانى من القرن الماضى، بدأت تتشكل ملامح جديدة للمجتمع المصرى فى الريف والمدينة ملامح "حديثه" بالقياس إلى ما كانت فى العصر التركى المملوكى، وهو تحديث استلهم الباشا كثيراً من عناصره من أوروبا، وقد تملكته فكرة محاولة الأخذ بأسباب القوة التى بهرته فى الأوربيين، ولكنه بحكم ظروفه وتكوينه، اختار ما يجعل نظامه اقرب إلى الملكيات المستبدة المستنيرة التى عرفتها بعض البلاد الأوربية قبل إتمام التحول إلى النمط البرلمانى الليبرالى.

ومن أهم تلك الملامح تحديث كل من الأعيان والطبقة المتوسطة، وهو - طبعا تحديث وثيق الارتباط بالتغيرات الشاملة التى أحدثها فى نظام حيازة الأرض الزراعية، وفى احتكارالدولة للتجارة الكبيرة والصناعات الأساسية، والانقلاب الذى حدث فى النمو العمرانى للمراكز الحضارية، وخاصة القاهرة.

طويت صفحة الأعيان المماليك، وأصبح الأعيان هم كبار رجال الجيش العلوي والدولة المركزية القوية، صحيح أن غالبية هؤلاء، في البداية، كانوا من خليط تركي شركسي ألباني وبقايا عائلات مملوكية تأقلمت مع النظام الجديد، ولكن - مع التوسع في تجنيد المصريين للجيش والمدارس التقنية الملحقة به، تزايد عدد الضباط والفنيين والاداريين من أصول مصرية، ليشكلوا عصب الأعيان المصريين الجدد. وتوقفت فئة كبار العلماء عن أن يكونوا مركز ضغط على السلطة، وانتظموا في مواقعهم الأزهرية في توافق مع الدولة، وعلى ولاء لا شبهة فيه للباشا ولم تعد الطبقة المتوسطة خادما مفتت البنية، وتابعا موزع الولاء بين مئات من أمراء الحرب المتنازعين (المماليك) ورؤساء الطوائف ومشايخ الحرف والصناعات. لا. وإنما انخرط الجميع في خدمة الجيش والدولة : ضباط صف، صغار كتبه، صيارفة.. والصناع منهم أصبحوا موظفين في مصانع الدولة وترساناتها... وبدأ التعليم "الحديث" يفتح آفاقا جديدة لأبناء الطبقة المتوسطة للوصول إلى وظيفة في الجهاز الحكومي المتنامي العدد المتعاضم النفوذ.

ولكن، جاء التدخل الأوروبي فقطع ما يمكن أن تسميه بلغة عصرنا المسار البيروقراطي التكنوقراطي للأعيان والطبقة المتوسطة في فترة الصعود العلوية. فبعد أن تحالفت الدول الست الكبرى من أجل وضع حد لقوة مصر العسكرية في 1840، فرض ذلك التحالف الأوروبي على محمد علي تحجيم الجيش إلى أقل من عشر ما كان قد وصل اليه، وتبع ذلك اغلاق قهري لكثير من المصانع، واغلاق بعض المدارس الحديثة التي كانت معنية بتخريج الكفاءات الفنية، وأهم من كل ذلك الضغط والتدخل الأوروبي لتحويل الأرض الزراعية من ملكية الدولة إلى ملكية شخصية، تباع وتشترى بالمال، مع اطلاق "حرية" البنوك العقارية الأجنبية للدخول في الرهونات والمضاربات العقارية، صحيح أن تنفيذ هذه الشروط اصطدم بمقاومة صارمة من محمد علي، ولكن سرعان ما قبل ابنه سعيد بالأمر الواقع، وبدا في عهده مسلسل التفريط في الاقتصاد المصري الذي انتهى بالسيطرة البريطانية الفرنسية على الاقتصاد الوطني بعد مضي أقل من ربع قرن.. ومن بين اهم النتائج التي ترتبت على ذلك هو التحويل التدريجي للأعيان إلى ملاك عقاريين كبار، وإلى ظهور فئة متوسطة من الملاك المتوسطين والصغار، وبفعل قوانين الوراثة تزايد عدد هؤلاء مع مرور الزمن، مع إطراد تدني وضعياتهم المادية والاجتماعية.

استمرت محاولات التحديث مع استمرار الاتصال بأوروبا ومحاولة التعلم منها والالحاق بها، وفي نفس الوقت استمرار محاولات الاوربيين النفاذ من ثغراتنا الضعيفة للتأثير والسيطرة علينا. ويمكن أن نميز ثلاث موجات للتحديث تتناظر مع الحقب السياسية الأساسية في تاريخ القرنين الأخيرين :

الحقبة الأولى: هي الحقبة العلوية، وتبدأ بوصول محمد علي إلى ولاية مصر عام 1805. وهذه الحقبة لها مرحلة صعود استمرت إلى تحالف الدول الكبرى لتحجيم قوة مصر العسكرية وفرض معاهدة لندن عام 1840. ثم فترة انحدار استمرت بعد ذلك حتى وصل التسلل الاستعماري أثناء حكم سعيد وإسماعيل إلى منتهاه بخلع إسماعيل، ثم البطش بالثورة العربية والاحتلال البريطاني في عام 1882.

والحقبة الثانية هي حقبة الاحتلال البريطاني، وتستمر سبعين عاما، إلى ثورة 23 يوليو 1952، وفي هذه الحقبة أيضا يمكن أن نميز فترة استقرار استعماري استمرت حتى الحرب العالمية الأولى، ويمكن أن ننسبها إلى اللورد كرومر، اشهر أسم استعماري فيها.. ثم فترة استعادت فيها القوى الوطنية كثيرا من الحيوية والقدرة على المبادرة والنضال، فترة ثورة 1919 وأعقابها، وهذه يمكن أن ننسبها إلى الزعيم سعد زغلول.

واخيرا الحقبة الثالثة، الناصرية. التي بدأت بثورة 23 يوليو. وفي هذه أيضا يمكن أن نميز أكثر من فترة، حيث تعتبر هزيمة 1967 علامة هامة فيها تفصل بين فترة صعود سابقة عليها، ثم انتكاسة لاحقة...

ثم ندخل بعد ذلك في التاريخ المعاش حيث ندرك (وكأننا ندرك فجأة) أننا - بسبب فيضان النفط العربي - في قلب "العصر البترولي".

والتاريخ السياسي في هذين القرنين هو تاريخ الصراع بين ارادة الاستقلال وارادة الاخضاع. وحين تكون ارادة الاستقلال هي الغالبة، كما في فترتي الصعود العلوية والناصرية، فان اختيارات التحديث تكون في خدمة هذه الارادة، حيث توجه اولا إلى تحديث الجيش، فالادارة فالاقتصاد، وخاصة محاولة انشاء صناعة حربية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الكفاءات والخبرات الوطنية.

ولم يكف المستعمرون أبدا عن محاولة تحطيم هذه الإرادة وتغيير الاختيارات التى فى خدمتها، وذلك بالأساليب التى أصبحت الآن معروفة لدى الكافة، والتى يمكن تلخيصها - مهما تنوعت أشكالها - فى الآتى : تحطيم أو تحجيم القوة العسكرية المصرية - تحطيم أو تطويع المؤسسات التى تتجسد فيها الإرادة الوطنية وكذا المؤسسات التى يتركز فيها نفوذ أجنبى مناوئ للقوة الاستعمارية المهيمنة - فرض معاهدات أو اتفاقات غير متكافئة وأشكال من الامتيازات الأجنبية - التسلل ثم السيطرة الاقتصادية وخاصة باستخدام قوة البنوك والقروض و"المساعدات" - جذب ولاء الصفوة المحلية أو اقسام هامة منها، ومساعدة الموالين على القفز إلى مواقع السلطة والثروة - تغذية عوامل التفرقة والانقسام بين المواطنين لتفتيت الإرادة والمقاومة الوطنية، وخاصة تحريك الأقليات أو تحريض العصبية أو سوء استغلال الفوارق العرقية -.. وطبيعى، توجيه اختيارات "التحديث" لتكون فى خدمة هذه الأهداف.

ولكن، إلى جوار سوء القصد وخبث التدبير الاستعمارى، حدثت أيضا - نتيجة لعمليات التحديث فى كل الحقب وكل الفترات - تداعيات سلبية، هى فى غالبيتها غير مقصودة وغير متعمدة، أسهمت - أحيانا بنصيب أوفى - فى تراكم القلق والاضطراب والتوتر بين الفئات الاجتماعية الوسيطة خاصة، وتحالفت مع الشر المتعمد فى إصابة الحياة السياسية والاجتماعية بما أصابها، ودفعها إلى ماهى عليه من عقم واختناق وميل للانفجار، واهم هذه العوامل هى : الانفجار السكاني - النمو الفوضوى للمدن والمراكز الحضرية - التضخم السرطاني للإدارة الحكومية - زحف النمط الاستهلاكي "الحديث" إلى فئات متعاطمة من السكان، بدءا من الأعيان وصولا إلى درجات دنيا من السلم الاجتماعى - تعاظم الاختلال الاجتماعى ليس فقط على الصعيد الطبقي، وإنما أيضا على صعيد الخلية القاعدية، نعى الأسرة - تعاظم الضغوط لتغيير نظام القلق والاختلال الفسى والروحى...

هذه التداعيات غير المتعمدة هى التى يمكن أن نسميها "العوامل الاجتماعية الحياتية النفسية" تميزا لها عن "العوامل الاجتماعية الاقتصادية السياسية".

ومن قبلنا واجهت بلاد أوروبا الغربية مثل هذه المشكلات، منذ بدء الثورة الصناعية، وبسببها. واشهر مثل على ذلك انجلترا، التى شهدت انفجارها السكاني والمدينى فى أواخر القرن الثامن عشر وفى القرن التاسع عشر، ولكن هناك توفرت

ظروف مواتية ساعدت على مواجهة هذه المشكلات والحد من مخاطرها، أهم تلك الظروف، كما هو معروف : النمو الهائل في الثروة المادية في الزراعة والصناعة معا، والتوسع الاستعماري، والنجاح في تجهيز المدن بما يلزمها من مرافق وخدمات وأسواق عامرة بالسلع.. كل هذه على خلفية سياسية توفر قدرا معتبرا من حرية التعبير والمناقشة والنقد، وتشجع التفكير العقلاني، ومن ثم تساعد على اكتشاف الاخطاء والمخاطر وعلاجها... مع وجود حركات عمالية متنامية القوة، وحركات اصلاح انسانية نشيطة ومتنوعة.

وعلى الرغم مما حققوه في هذا المجال، كما في غيره كثير، فإن السعى الانساني الدائم لما هو أرقى يجعل المفكرين المستنيرين في البلاد الصناعية المتقدمة، ومن حولهم عدد متعاظم من شباب الأجيال الصاعدة، ابعد ما يكونون عن الاحساس بالرضا والاطمئنان، خاصة بعد بروز مخاطر تلوث البيئة، والآثار الضارة لكثير من العادات الاستهلاكية المعاصرة، وانتشار اعراض الاغتراب والعصاب النفسي... حيث يرون أن المنهج الذي يعالج به هذه المشكلات ما يزال يدور في اطار بورجوازي قاصر، يولى الاعتبار الأولى للمصالح الاقتصادية لدوائر المال والأعمال الكبرى، ومن ثم لا يجرؤ على المساس بمخططات تصميم المدن والمراكز الحضرية التي تخضع للمضاربات العقارية وصناعة البناء، كما يعجز عن تعبئة المجتمع للقضاء على العادات الاستهلاكية الضارة، حيث يتعارض ذلك مع مصالح صناعات السلع المعمرة والدخان والمشروبات والأغذية المحفوظة، والصناعات الترفيهية، وصناعة الأدوية والمهدئات والمنشطات...

بل لقد نجح أرباب هذه الصناعات، بتسخير الاعلام والاعلان لصالحهم، نجحوا في تكييف أمزجة غالبية الناس هناك، وتوجيه أذواقهم، لتعويدهم على أساليب حياتية وأنماط استهلاكية لا تتعارض مع مصالح دوائر المال والأعمال الكبرى، كذلك نجحوا في اقناع الأغلبية بأن استمرار الأزدهار والوفرة رهن باستمرار تلك الأساليب والأنماط التي هي في جملتها ضارة بالصحة الجسمية والسلامة النفسية والسكينة الروحية لمجموع السكان.

وأخيرا وليس آخرا، يرى المفكرون المستنيريون المحدثون في البلاد الصناعية المتقدمة أن ما يتم من علاج للمشكلات الحياتية النفسية هناك لا يأخذ في الاعتبار اننا أصبحنا في عالم صغير، تضاءلت أبعاده بفضل وسائل المواصلات

والاتصال الحديثة، ومن ثم فإن علاج مشكلات البلاد المتقدمة يجب ألا يتم (كما كان يحدث دائماً) على حساب البلاد المتخلفة - كأن تتوقف بعض الصناعات الشديدة الضرر بالبيئة الطبيعية هناك لتصدر الينا، أو أن يتوقف انتاج بعض أنواع الاغذية والادوية والملابس هناك لتصدر الينا، أو أن تدعم مخابرات الدول الكبرى قوى التخلف والهمجية في بلاد العالم الثالث، فتتفاقم في ظلها مشكلات الانفجار السكاني والتلوث البيئي على نطاق عالمي، مع ما يترتب على ذلك من شحن الكوكب كله بمزيد من عوامل القلق والانفجار.

غير أنه لا مجال للمقاومة بين الأوضاع الاجتماعية الحياتية النفسية في بلادنا (خاصة في الطبقة المتوسطة) ونظيرتها في البلاد الصناعية المتقدمة، فالهوة التي تفصلنا عنهم في هذا المجال لا تقل عن الهوة التي تفصلنا عنهم في المجال الاقتصادي، وهى هوة متعاضمة طبعاً، شأنها شأن الهوة الاقتصادية.

وقد كان ابراز ما تعانيه البلاد الصناعية المتقدمة من أزمات وأمراض حياتيه ونفسية لعبة مفضلة لدى كثير من كتابنا وصحفيينا. وهى لعبة ليس لهم - على كل حال - فضل فيها، فلولا ما هناك من حرية تسمح لمفكريهم بدراسة هذه الأزمات والمشكلات ومناقشتها لما عرف هؤلاء الكتاب شيئاً عنها، غير أن هؤلاء الكتاب اكتفوا بالترجمة والنقل عنهم، ولم يتعلموا منهم كيف يكشفون عما نعاني نحن من أزمات ومشكلات، وهى أضعاف ما يعانون. لذلك، لم تثمر تلك الكتابات وعياً بسلبياتنا ومشكلاتنا، ولا عبأت طاقات قادرة على الاسهام في العلاج أو مجرد ايقاف التدهور العام، وأن كان لتلك الكتابات من ثمرة فهى تبرير ما نحن فيه من جهالة وعجز واخماد روح التأمل والنقد لواقعنا. وبالحالها من ثمرة !!

وقد آن الأوان أن نخفف من الضجة المثاره حول القشة التي في عين غيرنا لنحس بالعصا المغروسة في عيننا والغشاوة الضاربة على بصيرتنا.

... ..

والطبقة المتوسطة في بلادنا هى أكثر الطبقات معاناة من المشكلات الاجتماعية الحياتية النفسية.

فالأعيان كان لديهم دائماً من الوفرة ما يجعلهم لا يشعرون بوطأتها المادية.

ومن الناحية النفسية والروحية، كان للأعيان دائما قدرة فائقة على المواءمة والتوافق مع التأثيرات الحضارية الأجنبية الغالبة، وكان مثقفوهم دائما قادرين على توليف صيغ فكرية وعقائدية توفيقية مهجنة، فيها عناصر محلية موروثية واخرى مأخوذة عن الغزاة والفاحين. وهكذا كانت لهم دائما جسور فهم وتعایش مع الواقع، على النحو الذى يساعدهم على النهوض بدورهم التاريخى فى مثلث السلطة. وحياتهم الخاصة، قصورهم ولباسهم ومأكلهم ومأدبهم.. كانت مزيجا مصرية اغريقيا، أو مصرية عربيا، أو مصرية تركيا، أو مصرية متفرنجا... حسب الأحوال. وكان الانتقال من غط إلى آخر يتم بيسر وسهولة بالقياس إلى ما تشهده من توترات وآلام تصحب دخول الطبقة المتوسطة فى حياة المدن المعاصرة وانتقال عادات الاستهلاك الحديثة إليها. كذلك لم يصب الأعيان بذعر خاص على العائلة كمؤسسة اجتماعية أساسية، ولم ينعكس هذا فى سلوك عصاى يجعل علاقة المرأة بالرجل هى محور الاهتمام والقلق الأساسى.. فالأعيان متمرسون، جيلا بعد جيل، فى صيانة عائلاتهم وعصبياتهم، وفى توظيفها للمحافظة على امتيازاتهم المادية وادعائهم السلطوية، هذا، فضلا عن انهم بعيدون عما يصيب الطبقة عموما من كبت جنسى واحباط وجدانى..

أما الرعاية فانها مع مزيد الأسف، دون مستوى الاحساس بتفاقم المشكلات الحياتية النفسية، ناهينا عن الادراك العقلانى لأبعادها ومخاطرها.

إن رب الأسرة، فى الطبقة المتوسطة يشعر - على الأقل - بقدر من الالتزام تجاه أبنائه يختلف اختلافا نوعيا عن الآباء الذين يعيشون دون مستوى الكفاف. إنه ملزم، أمام نفسه وأمام مجتمعه، بأن يكفل لأبنائه قدرا من التعليم يؤهلهم لمواجهة مخاطر التدهور إلى مهاوى العوز المادى والمهانة الاجتماعية، إن أبنائه يظلون عبئا ماديا ومعنويا على كاهله حتى سن العشرين أو نحوها. ومن ثم فهو أكثر احساسا بوطأة الانفجار السكانى، وإن يكن من زاوية أنانية شخصية ضيقة، بينما الآباء والأمهات فى أدنى السلم الاجتماعى فى بلادنا لا يحسونها حتى على هذا النحو الشخصى المتخلف، فليس ثمة ذلك الالتزام بتربية الأبناء وتعليمهم، ولا ذلك الاحساس المرهق بالأعباء المادية والمعنوية، بل الأغلب أن الفقراء عندنا يتصورون أن زيادة الأبناء يعنى زيادة الرزق، حيث كثيرا ما يدفعونهم إلى العمل وهم

في سن الطفولة أو هم - ببساطة - يقذفونهم إلى الطريق هكذا.. والله يرزق عباده!!

وما يقال عن الانفجار السكاني يقال مثله عن النمو الفوضوي للمدن، وما يترتب عليه من تدهور المرافق الصحية وعدم قدرة الدولة على ملاحقة تعاظم المصيبتين وتوفير ما يلزم من مواصلات وخدمات ومدارس... فالطبقات الدنيا عندنا لم تعرف أبدا معنى الحياة الصحية أو الراحة البدنية أو المتعة الثقافية.. لتفتقدها!! وكما يقول الحكماء: إذا هبط الانسان دون مستوى معين فليس ثمة حدود لتدهوره. والعياذ بالله.

ولكن، على الرغم من أن الطبقة المتوسطة في بلادنا هي الأكثر احساسا بوطأة المشكلات الاجتماعية الحياتية النفسية، وعلى الرغم من وجود أعمال أدبية وفنية ممتازة عبرت عن هذا الاحساس منذ تاريخ مبكر، إلا أنها ما تزال بعيدة عن الادراك العقلاني لمخاطرها، عاجزة عن الاسهام الفعال في مواجهتها، ومن ثمَّ فغالبية الجهود المبذولة في هذا الاتجاه تأتى من خارجها، من مثلث السلطة التقليدي، حيثما تشعر السلطة، كما تدرك، أن تراكم هذه العوامل - بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية الاقتصادية السياسية - يهدد الاستقرار السياسى، وهو أهم ما تحرص السلطة على المحافظة عليه.

كان "حديث عيسى بن هشام" (للمويلحى) أول عمل أدبى دق ناقوس الخطر منذ حوالى قرن من الزمان، غير أن الخطر يتسارع بمعدلات متعاظمة، إلى أن تجاوز اليوم حدود الاحتمال. (ونرجو ألا يكون قد تجاوز القدرة على العلاج)، وأصبحت موضوعاته هى الشغل الأساسى لأدباء الطبقة المتوسطة وفنائها، وأقدرهم عملاقهم الكبير - نجيب محفوظ - غير أن القصص والروايات، ومقالات الانطباعات اليومية، والميلودراما المسرحية والسينمائية والاذاعية والتلفزيونية... يقتصر أثرها على اثارة المشاعر وتعميق الاحساس بالمشاكل، وتعبئة أو تفريغ شحنات غير موجهة من السخط والتمرد الفردى والجمعى، إن أثرها وجدانى أساسا، فهى لا تخلق فى جمهورها (وهو جمهور طبقة متوسطة أساسا) ادراكا عقلانيا هادفا أو وعيا متسقا قادرا على التحول إلى طاقة فاعلة. بل أن الآثار الوجدانية لذلك النوع من الاعمال الادبية والفنية، ان لم يرتق بها فكر سياسى يعبر عن الضرورة الموضوعية، وتوظفها قوى سياسية عقلانية قادرة، فإنها يمكن

أن تصب في هذا التيار أو ذاك من تيارات الوعى الزائف، التى تفضى بدورها إلى تغذية أشكال عقيمة من النضال أو الجهاد أو الكفاح، فتؤدى - كما هو حادث بالفعل - إلى تعاظم المخاطر وتراكم عوامل القلق والانفجار في جسم الأمة.

ولنضرب مثلاً واحداً صارخاً.

تحت ضغط العبء المتزايد لتكاليف الحياة، شرعت نسبة متزايدة من عائلات الطبقة المتوسطة، في المدن الكبيرة بالذات، تمارس "تنظيم الأسرة". غير أن هذه الممارسة ما تزال دوافعها ذاتية ونفعية خالصة، فالغالبية الساحقة بعيدة كل البعد عن تصور أبعادها الاجتماعية الاقتصادية السياسية أو ادراك مخاطرها السريعة التراكم. ومن ثمّ فالممارسة بعيدة كل البعد عن أى احساس بالمسئولية الاجتماعية او بالمسئولية تجاه الأجيال المقبلة. والنتيجة الطبيعية هى أن جاءت الممارسة مهترزة والنتائج هزيلة، وعدواها بطيئة الانتقال إلى الجماهير الفقيرة في أدنى السلم الاجتماعى، وهكذا فأن مخاطر الانفجار السكاني مستمرة ومتصاعدة على نحو يدعو إلى الفزع، والملاحظ أن الدعاية التى تمارسها الهيئات والادارات الرسمية والسلطوية المختصة بتنظيم الأسرة ما تزال تدور في اطار مخاطبة الجانب الشخصى النفعى الضيق لأرباب عائلات الطبقة المتوسطة.

وفي رأينا أن السبب الأساسى في قصور الممارسة والدعاية حول هذه المشكلة البالغة الخطورة يرجع إلى أن الطلائع السياسية النشطة للطبقة المتوسطة نفسها - وهى المعنية أكثر من غيرها - ليس لديها اقتناع عقائدى أو فكرى كاف بضرورة وضع علاج هذه المشكلة في القائمة الأولى للمهمات النضالية لكل الأحزاب والفصائل السياسية الحريصة على مستقبل البلاد، أيا كان مكانها من السلطة.

من المعروف أن التأصيل العقائدى والفكرى لطلائع الطبقة المتوسطة في بلادنا موزع بين التقدميين (المتأثرين أساساً بالماركسية) من جانب، والقيادات الدينية من جانب آخر، ولا توجد إلا أقلية مستنيرة في الجانبين مقتنعة بخطورة المشكلة، وهذه الأقلية نفسها ليس لها جهد ملحوظ في محاولة التأصيل العقائدى لقناعتها، بمعنى أن هؤلاء المستنيرين، ماركسيين كانوا أو دينيين، لا يبذلون جهداً يذكر لمناقشة الكثرة من رفاقهم أو اخوانهم المقتنعين بالعكس فهم إما يلتزمون الصمت حين تدور مساجلات عقائدية حول مشكلة الانفجار السكاني، أو نراهم يعبرون عن قناعتهم على استحياء، مكثفين بترديد الحجج والدعايات الرسمية،

وابراز الجوانب النفعية العملية، دون جرأة على مواجهة التحدى العقائدى.. الماركسيون المستنيرون يخافون أن يتهمهم رفاقهم بالتكر للمبادئ الثورية، حيث يذهب أقطاب الفكر الماركسى إلى أن نظرية الانفجار السكانى ليس إلا فكرة تبريرية رجعية، تلقى بها البورجوازية مسئولية بؤس الطبقات الفقيرة على عاتق هذه الطبقات نفسها لتحرف طلائعها النشيطة عن تعبئة قواها من اجل الثورة... الخ... ورجال الدين المستنيرون يخافون أن يتهمهم اخوانهم بالخروج على مبادئ الدين والوقوع فى شرك الملحدىن، وكما يعلم الجميع، الإلحاد حجة سهلة وجاهزة دائما، وسيف مشهر دائما على رقاب كل من يجرؤ على التفكير والمناقشة، حتى لو كان هو الشيخ محمد عبده..

هذا الأرهاب الفكرى من أقصى اليسار ومن اقصى اليمين.. (وما بينهما أحيانا).. هذا التكفير والتلحيد، يمنع الاجتهاد ويعطل الوعى ويجهض الجهود الوطنية التى يمكن تعبئتها من اجل إيقاف مخاطر الانفجار السكانى.

ولا يقف الأمر، لدى قيادات الطبقة المتوسطة، عند قصور الوعى وركافة الفكر، وإنما يتجاوز ذلك إلى ما يشبه انعدام الاحساس بالمسئولية، ومرة اخرى أضرب المثل بموضوع الانفجار السكانى، أذكر حديثا جرى مع واحد من أهم قادة حزب من اهم أحزابهم، وورد ذكر هذا الموضوع، وكانت مفاجأة حين قال : إنه يدرك تماما مخاطر الانفجار السكانى. فدار حوار :

- إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا تخصصون جانبا من صحفكم لهذا الموضوع ؟! ولماذا لا تساهمون فى الجهود المبذولة من اجل تحديد النسل ؟!
- ولكن الحكومة تقوم بجهود كبيرة.. هل الأمر بحاجة إلى جهودنا المتواضعة ؟!
- متى كنتم مقتنعين بالجهود الحكومية فى اى مجال آخر ؟! الملاحظة أنكم دائمو النقد للحكومة على قصور جهودها فى كل مجال، وأنكم تبادرون بالتطوع وبذل جهود "شعبية" اضافية فى قضايا أخرى، بعضها أقل أهمية من هذه بكثير ؟!

.. (بعد مداولات).. الحق نحن لا نريد ان نخلق تناقضا بيننا وبين بعض الاتجاهات الدينية المتحالفة معنا، او الموجودة في صفوفنا، والتي تتخذ موقفا معارضا من مسألة تحديد النسل...

هكذا..

وفي نفس الوقت، هذا المسئول نفسه على استعداد لتفجير تناقضات وعداوات مع أطراف أخرى من "التحالف" الذي يتحدث عنه من أجل قضايا أقل شأنا من هذا بكثير - مثل مشكلة أفغانستان !!

وتواصل الحوار :

ولكن، ألا تعملون حسابا للمستقبل، حتى من زاوية رؤية حزبية؟! أنتم الآن في المعارضة، وواضح أنكم تستسهلون السكوت وإلقاء عبء هذه المشكلة الصعبة على عاتق السلطة الحاكمة، وتفضلون الإبقاء على تحالفات هشة على حساب قضايا كبيرة... من أجل دعم مركزكم في مواجهة الحكومة.. ولكن، ألا تعملون حسابات لاحتمال وصولكم إلى الحكم أو اشتراككم فيه في مستقبل قريب.. كأن تدعوا - كما تطالبون - للمشاركة في حكومة انقاذ وطني.. أو أن تحصلوا في الانتخابات العامة المقبلة، على نسبة من الأصوات والمقاعد النيابة تؤهلكم للمشاركة في الحكم؟.. ألا تعملون حسابا ليوم تكونون فيه في موضع المسؤولية فتفاجأون بجسامة العبء الذي يتراكم بسبب الانفجار السكاني؟!.. ألا تقرأون في التاريخ أن البكوات والباشاوات الوطنيين في أوائل هذا القرن لم يكتفوا بنقد نظام التعليم الذي فرضه كرومر ودانلوب، وإنما تجاوز النقد إلى القيام بحملات لجمع التبرعات وبناء المدارس الأهلية.. بل لبناء الجامعة..

صمت الرجل.. ولم يواصل الجدل.. وابتسم ابتسامة حيرة وتشتت..

والحق أن قيادات الطبقة المتوسطة عموما، على اختلاف انتماءاتهم العقائدية، لا يتصورون النهوض بمسئولية الحكم إلا على نحو غير واقعي.. رومانسي أحيانا، ودموي أحيانا أخرى !!.. ولكن دائما غير واقعي. انهم ليسوا كالأعيان الذين قادوا حركات الإصلاح والاحياء الوطنى في اوائل القرن، والثورة في اعقاب الحرب العالمية الأولى.. كان عند الأعيان احساس بالمشاركة فى ملكية البلد، وقدر كبير من الشعور

بالمسئولية عن مصيرها، وقدرات عملية لكيفية ممارسة هذه المسئولية، ووراءهم تاريخ طويل راكموا أثناءه هذه الأحاسيس وتلك القدرات.

وما يقال عن الانفجار السكاني وضرورة مواجهته مواجهة نضالية على نحو يعلو على الاعتبارات الحزبية والجمود العقائدي، يقال مثله عن المشكلات الحياتية الأخرى، وخاصة المشكلة العمرانية.

لا يوجد من يجادل في أن الدولة هي المسئول الأول عن التنمية العمرانية للمدن والمراكز الحضرية، عن مشكلات الاسكان، وبناء المرافق والخدمات، وصيانتها وتطويرها لمسايرة ضرورات العصر؛ وتحديث الجهاز الادارى الساهر عليها، المراعى لمصالح سكان المدن المحافظ على راحتهم وكرامتهم.. غير أن مسئولية المواطنين سلوكيا واخلاقيا عن كل ذلك ما يزال من الأمور غير الواضحة وغير المحددة من جانب الجمهور، وهى ليست مادة تثقيف او رقابة من جانب الطلائع... وحين نقول "المواطنين" فى المدينة فاننا نعنى الطبقة المتوسطة أساسا، فالطبقة المتوسطة تشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان المدن، وهى المستفيد الأول إذا تحسنت أحوال العمران والمضار الأول اذا تدهورت، وهى السبب الأساسى فى التدهور بسبب انفجارها العددي وتعاضم احتياجاتها ومطالبها. وحين نتحدث عن "الجمهور" فاننا نعنى جمهورها، وحين نتحدث عن "الطلائع" فاننا نعنى أحزاب الطبقة المتوسطة وتشكيلاتها السياسية، والحركة النقابية والتعاونية وتشكيلات الحكم المحلى... التى يحتل مواطنون من الطبقة المتوسطة الأغلبية الساحقة من مراكزها القيادية والتنفيذية.

إن أحزاب الطبقة المتوسطة، وكل تشكيلاتها السياسية والنقابية والتعاونية والاجتماعية الأخرى، اكتفت بأن تكون حركات مطلبية، تنتقد السلطة الحاكمة على كل مظهر من مظاهر تدهور الحياة المدنية وتطالبها بكل ما فى امكانها وما ليس فى امكانها، ولكن هذه الأحزاب والتشكيلات لا تقوم بأى جهد دعائى تربوى لانتقاد سلوك جمهور الطبقة المتوسطة البعيد كل البعد عن الاحساس بالمسئولية المدنية واخلاقيات الحياة المتحضرة، بل إن طلائع الطبقة المتوسطة اعتادت، انطلاقا من تبريرات ايديولوجية مشوهة أو سعيًا لتملق جمهور متخلف، اعتادت أن تلفق اعذاراً تغذى روح عدم الاحساس بالمسئولية المدنية، وتبرر كل مظاهر التسبب والاستهتار، وكل انواع الجرائم الاجتماعية - الرشوة - سرقة

المال العام - تدمير المرافق - الخروج على قواعد البناء الصحى - التعامل فى السوق السوداء - توسيع الأماكن العامة - شغل الطرق وإرباك المرور - تدمير كل جهد لضبط السلوك الجمعى فى المواصلات أو المتاجر - تدمير أعصاب المواطنين بإطلاق العنان لكل أنواع الضجيج الجنونى - كل مواطن يساهم، بقدر ما يستطيع، فيما يشبه مؤامرة مجنونة لتدمير الذات وتدمير الآخرين، فى نوع من السلوك الانتحارى الجمعى.. ولا من أحد يكف عن الشكوى، وفى نفس الوقت يمعن فى ارتكاب كل فعلة تزيد أسبابها.. والطلائع - إن نطقت - تكتفى بمزيد من السباب تكيّله على رؤوس المسئولين الفاسدين والموظفين المختصين...

... ولكن، أليس موظفو الجهاز الإدارى المسئول عن تسيير الحياة اليومية هم أيضا من أبناء الطبقة الوسطى ؟ فأى جهد تبذله أحزاب الطبقة المتوسطة ونقابات الموظفين والمهنيين فى إعادة روح الاحساس بالمسئولية عندهم بوصفهم خدام للشعب وأمناء على الملكية العامة ومصالح المواطنين ؟

فى أيام الثورة الصناعية فى أوروبا، وحين لم تكن الطبقة العاملة الأوروبية قد استكملت وعيها بذاتها وطاقاتها، ولم يكن لديها بعد احساس كاف بالمسئولية الاجتماعية، كان العمال - حين تضيق بهم الأحوال أو تتأزم العلاقات مع أصحاب الأعمال - كانوا يحطمون الآلات ويدمرون المصانع... حينذاك، لم تقف الطلائع الواعية للطبقة العاملة الأوروبية موقف المتفرج، ولم تزين للعمال هذا الاتجاه التدميرى، وإنما قامت بجهود تثقيفية لتوعية العمال ودعوتهم للمحافظة على ما يؤمنون عليه من آلات وألا يخربوا الانتاج، وأن يوجهوا طاقاتهم وجهة نضالية بناءة ومسئولة، من خلال نقاباتهم وتنظيماتهم المهنية وأحزابهم السياسية.

ماذا ؟

هل تركنا الكلام فى السياسة العملية لنمارس الوعظ الأخلاقى ؟ هذا سؤال قد يطرأ على ذهن جيل من الممارسين السياسيين الذين اعتادوا على الفصل بين السياسة والأخلاق، واعتبروا أن التعلق بالمعايير والقيم الأخلاقية ضعف لا يليق بالقائد السياسى الناجح.

ولكن، على هذا السؤال نجيب بسؤال آخر : أى خير من أى نوع سياسى أو غير سياسى، يرمى من موظف مرتش، أو آخر مستهتر متعال على الجمهور مهممل فى عمله، أو عامل يخرب الماكينة ليرتاح بضع ساعات وهو يعلم أن ذلك

يكلف الدولة ثروة، او تاجر (حتى لو كان صغيرا) يشتغل بالتهريب ويتعامل في السوق السوداء؟... أليست هذه النماذج هى التى تفرخ النقابيين الصفر ومرتزقة السياسة الذين على استعداد لخدمة كل سلطة (وافسادها)؟.. أليست هذه التركيبة النفسية الأخلاقية هى قوة اجهاض كل اصلاح وخميرة عداء كل تقدم ؟ وأى جحيم نعيشه حين يصبح هذا النموذج هو تجسيد الطموح والنجاح ؟!

إن الأحزاب والتشكيلات اليسارية والدينية والنقابية والتعاونية والمهنية... تتوفر على طاقات دعائية هائلة، وقدرات تنظيمية لا يستهان بها، والنسبة الغالبة من قدراتها التنفيذية العملية فى ايدى قيادات الطبقة المتوسطة، غير أن حصيلة هذه الطاقات الهائلة، اما انها تصب فى مستنقع المصالح الشخصية والعائلية والشللية على حساب المصلحة العامة، أو فى التيارات المتعارضة لمصالح الحزبية والطائفية التى ينهش بعضها بعضا نهش الوحوش الضاربة... ولا يرجع هذا، فقط، إلى الغفلة عن الوظيفة الأخلاقية التربوية الحضارية التى يجب أن تعلق على الاعتبارات الحزبية والعقائدية الضيقة، وأما أيضا إلى وجود جرثومة خبيثة فى الفكر السياسى لكل الفصائل "المناضلة" أو "المجاهدة" للطبقة المتوسطة، على اختلاف ادعاءاتها العقائدية، هذه الجرثومة هى التى تزين لقيادات الطبقة قناعة بأن الطريق إلى السلطة يمر بالجحيم، بمعنى أن ترك الظروف الحياتية الاجتماعية النفسية لجمهور المواطنين تتدهور نحو الحضيض المادى والدمار المعنوى يساعد على اثبات عجز السلطة الحاكمة.. (خليها تخرب عشان الناس تعرف ان ما فيش فايذة).. لى تصبح مهمة "المنقذين" سهلة، والطريق امامهم مفتوحا.

ومرة أخرى نذكر هؤلاء بالحكمة التى تقول: إن الانسان، فردا او جماعة، اذا هبطت به ظروفه دون مستوى معين، فقد يصل إلى نقطة اللاعودة ويصبح ولا حدود لتدهوره.

اذا استمرت قيادات الطبقة المتوسطة على ما ألفناه من غفلة عن خطورة المشكلات الحياتية لجمهورها، ومن التغافل عن محاولات إيجاد حلول لها أو ارجاء المساهمة فى الجهود التى تبذل تفضيلا لأية مصالح حزبية وبتبريرات عقائدية فكرية او لدواع تكتيكية.. نقول: إن استمرار التدهور الحالى يمكن أن

يفضى - لا إلى نضج ظروف الثورة الاشتراكية أو الثورة الاسلامية التى يضارب عليها هذا الفريق أو ذاك - وإنما إلى حلقة جهنمية من الانقلابات الاستبدادية، وجحيم مقيم من المجاعات والأوبئة والاصطدامات والاضطرابات الداخلية.. ومثل بنجلاديش موجود ليعتبر به أولو الألباب.

وكما عجزت أحزاب الطبقة المتوسطة وتشكيلاتها وتنظيماتها الأخرى من القيام بدورها المفترقد فى تثقيف جماهيرها بمشكلاتهم الحياتية النفسية، وغفلت عن تعبئة الجهود للمساهمة فى ايجاد حلول لها، عجز أيضا النظام التعليمى والجامعى، كما عجزت أجهزة الاعلام.

ففى مجال ما يسمونه العلوم الانسانية، يكاد أن ينصب كل الاهتمام على الموضوعات الاجتماعية الاقتصادية السياسية، حيث لها كرسى أهم التخصصات والدراسات، فى الاقتصاد، والنظم السياسية والدستورية وتاريخها، والقانون والفقه والتشريع والادارة، والعلاقات الدولية والدبلوماسية، وفنون الدعاية والاعلان والاعلام... وعلى هذه الدراسات لم يخلوا بالامكانيات والكفاءات، بينما المشكلات الحياتية النفسية لا تحوز إلا على اهتمام ثانوى، وتكاد المفهومات الحديثة والدراسات المستقبلية حولها أن تكون غائبة غيابا تاما.. (المشكلات السكانية - العمران ومشكلات المدن والاسكان - دراسات البيئة - الدراسات الحضارية - دراسة الأنماط والحاجات الاستهلاكية -).

وهذا طبيعى فالنوع الاول من المشكلات، الاقتصادية السياسية، هى تلك التى كانت تحظى بالاهتمام الدائم من طرف مثلث السلطة التقليدى. وقد كانت تدرس بمنهج مهجن محافظ، يهدف إلى تثبيت هيمنة التآلف السلطوى. وتتلמד الرعيل الأول من الأساتذة المصريين على الدارسين الأوربيين الذين صاغوا المنهج وحددوا المراجع وفقا لطريقتهم فى فهمها وبما يناسب نظرهم الينا، وتركوا لأساتذة المصريين مهمة الترجمة أو التطبيق أو البحث فى جزئيات على نحو لا يخل بالمنهج العام الذى وضعوه، وإنما يؤكد.

وبعد 23 يوليو 1952، لم يحدث تغيير نوعى فى المنهج الأساسى للدراسات الانسانية. استمر اهمال الدراسات الحياتية النفسية. واكتفت الدوائر الأكاديمية، فى اطار الفروع والتخصصات الموروثة، باستخدام بعض المواد، وتضخيم الاهتمام بالبعض على حساب البعض الآخر، والاستغناء عن بعض المراجع القديمة والاستعانة

بغيرها، وإضافة أو حذف فقرات أو فصول أو أبواب من هذا الكتاب أو ذاك... دون خروج على السياق والمنهج العام... هذا، على الرغم من انتقال المراكز الجامعية الأكاديمية - تدريجيا من أيدي قيادات أعيان (باشوات وبكوات من مرتبة لطفى السيد وطه حسين وشفيق غربال ومحمد رفعت وعبد الرزاق السنهورى و...) إلى أيدي قيادات طبقة متوسطة : مئات كثيرة من حملة الدكتوراة والدرجات العلمية من غير أبناء العائلات، في حوالى مائتين من الكليات والمعاهد ومراكز البحوث...

والحق أن عجز القيادات الأكاديمية للطبقة المتوسطة غير مستغرب إذا تبينا عجز الطلائع السياسية. فالسياسة، فكرا، هى أرقى أشكال الوعي الاجتماعى وأكثرها قدرة على النفاذ إلى جوهر المشكلات والصراعات الاجتماعية، والسياسة، ممارسة، هى أرقى أشكال الحركة الاجتماعية وأكثرها فاعلية، والقيادة السياسية هى التى على عاتقها تقع مسئولية تنبيه المتخصصين، فى كافة فروع النشاط الإنسانى إلى الضرورات الاجتماعية التى على ضوئها تتحدد الأولويات، فإن كان الفكر السياسى للطبقة المتوسطة على ما هو عليه من قصور، وحركة الطلائع على ما هى عليه من تمزق وتعثر، فليس بمستغرب ما تلمسه من قصور وتعثر فى كافة المجالات، العلمية والتعليمية والإعلامية...

... ..

اختلفت ثلاثة انواع من العوامل (المشكلات)، وتداخلت وتراكمت، لتفجير كوامن الطبقة المتوسطة وطاقاتها، وجعلها تربو على قدرة مثلث السلطة التقليدى على الاحتواء : المشكلات الاجتماعية الاقتصادية السياسية، والمشكلات الحياتية النفسية، والتأثيرات الخارجية. ونعنى بهذه الأخيرة الإشعاع الأيدولوجى والضجيج الدعائى، والضغط السياسى الدبلوماسى، وإغراءات المعونة الاقتصادية التكنولوجية، والأنشطة الخفية... الآتية من جانب قوى عالمية صاعدة، تناوش أو تتحدى النفوذ الإمبراطورى السائد والأعيان الذين يعتمد عليهم، وتعمل على التسلل للمنطقة، وتسعى - من أجل ذلك - إلى استمالة قوى اجتماعية وتشكيلات سياسة محلية، كاحتياطى تستند إليه فى تنفيذ استراتيجيتها العالمية.

ومنذ بدأ نجم الإمبراطورية البريطانية فى الأفول مع نهاية الحرب العالمية الأولى، لعبت هذه اللعبة (لعبة الأمم) ثلاث قوى عالمية : روسيا السوفيتية

وألمانيا النازية والولايات المتحدة الأمريكية. وداعبت، كل واحدة على طريقتهما، خيال الطبقة المتوسطة واحلامها، وزينت لها فكرة أن تحقيق ما تصبو اليه هذه الطبقة من آمال رهن بانهاء سيطرة المستعمرين القدامى ومساعدة "المحررين" الجدد، واجتذبت كل منها إلى فلكها، في هذه الظروف الدولية أو تلك، هذا النفر أو ذلك من القيادات السياسية في بلادنا وتقاسمت فيما بينها مجتمعنا السياسى إلى مناطق نفوذ.. الأولى باسم المبادئ الشيوعية حيناً، وباحتضان أنواع من الاشتراكية الحكومية التجريبية أحياناً أخرى ؛ والثانية (القصيرة العمر) ببريق التحدى الجسور للامبراطورية البريطانية في حربين عالميتين، والشروع في تصفية الحساب مع اليهوديه العالمية، وقوة الجيوش الهتلرية التى وصلت يوماً إلى مشارف الاسكندرية ؛ والثالثة بأسم الحرية، والوعد بالوفرة الاستهلاكية، بقوة التحالف الاستراتيجى مع الدولة الاسرائيلية أخيراً.

لعبت القوى الكبرى هذه اللعبة في كل أنحاء العالم، ولكن الوطن العربى هو الأرض التى دارت عليها أقوى مشاهد اللعب وأشدّها ضراوة، وتتابع أكثر فصول دراما القرن العشرين مأساوية، وطحنت اللعبة الجهنمية أكثر من ثلاثة أجيال من قيادات المجتمع السياسى في بلادنا، وخاصة قيادات الطبقة المتوسطة، ولم تجن منها بلادنا إلا مَرّ الحصاد.. وليس من بين المناضلين السياسيين من كل الاتجاهات واحد، ممن بقى من القتال والتناحر والاقتتال، الا وفي ذاكرته من الجحيم رؤى، وفي وجدانه مرض، وفي حلقه مرارة، وفي لحمه الحى آثار جراح... وما يزال امامنا من المأساة فصول.

... ..

كان عام 1933، محطة هامة في تاريخ محاولات الطبقة المتوسطة دخول المجتمع السياسى بقيادات منها، ولا من الأعيان والوجهاء، البكوات والباشوات في ذلك العام : (1) أسس محام بسيط، هو أحمد حسين، حزب مصر الفتاة ؛ و (2) انتقل مدرس لغة عربية بسيط، هو حسن البناء، من الاسماعيلية إلى القاهرة، ومعه قيادة جماعة دينية ناشئة كانت قد تكونت قبل ذلك ببضع سنوات، وبدأ تحولها إلى أكبر تشكيل دينى سياسى من نوعه في بلادنا، و (3) بدأ في القاهرة أيضاً نشاط "جماعة سلام"، تتعقب الأنشطة شبه الفاشيه الموالية لألمانيا وايطاليا،

وتناهضها فكريا ودعائيا، ومن هذه الجماعة نبتت وتفرعت التنظيمات الشيوعية التى قادت اليسار منذ نذر الحرب العالمية الثانية.

هذه التشكيلات الثلاث هى التى أفرخت، وما تزال، عشرات (وربما مئات) من تشكيلات وتنظيمات الطبقة المتوسطة فى بلادنا.

ومما يلفت النظر أن عام 1933 لم يجذب انتباه كل من كتب فى تاريخ مصر. ولكن، لا عجب فإذا كانت محاولات الطبقة المتوسطة دخول المجتمع السياسى بقيادات منها هو العامل الذى يعطى هذا العام أهميته فإن هذه الأهمية لا تبرز إلا باستكمال الطبقة المتوسطة وعيها بذاتها وبتاريخها، إلا إذا وصلت الطبقة إلى قدر من النضج يجعلها تنبت مفكرين قادرين.. دون أن تحجب الرؤية كثرة ما تحويه الطبقة من شرائح وفئات، وتنوع ما يجذب طلائعها من مذاهب وفكریات، توزع نشاطها بين عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات...

وأن يحدث كل هذا عام 1933 لم يكن صدفة. فهذا هو العام الذى وصل هتلر فى أوائله إلى السلطة فى ألمانيا، وبدأ العد التنازلى لنشوب الحرب العالمية الثانية، ومعروف أن وصول هتلر إلى الحكم، والضجيج الدعائى الذى أثاره، وشروعه فورا فى تحدى النظام العالمى الذى أرست دعائمه معاهدة فرساي، ونشاط طابوره الخامس... شجع النزوع الفاشى لدى فئات عريضة من الطبقة المتوسطة الأوربية، التى كانت قد طحنتها الأزمة الاقتصادية العالمية، وخابت آمالها فى المبادئ الليبرالية ومؤسساتها الديمقراطية، والتى كانت - فى نفس الوقت - تخشى على مقوماته القومية من الشيوعية العالمية، ولم يقتصر الاشعاع الفاشى على أوروبا، وإنما تعداها إلى أطرافها وفنائها الخلفى فى الشرق الأدنى والشمال الافريقى، فاذا أضفنا التحدى الهتلرى لبريطانيا وفرنسا وتجاوب المشاعر الوطنية والقومية فى بلادنا مع هذا التحدى، أمكننا أن نفهم أسباب النفوذ الحقيقى الذى كان للفاشية الأوربية على جانب هام من قيادات الطبقة المتوسطة، وتجسيد ذلك النفوذ فى ظهور تشكيلات وأحزاب شبه فاشية فى كثير من بلاد المنطقة.

ولا نقول "شبه فاشية" لرغبة فى تميز تعبيراتنا عن المألوف، وإنما لأن ثمة خلاف نوعى بين هذه الأحزاب والتشكيلات فى البلاد التابعة، وبين نظيراتها فى بلد صناعى متطور كألمانيا. الفاشية هناك تعبير عن الدوائر الأكثر عدوانية لرأس المال الاحتكارى، لكبار ملوك الصناعة ورجال البنوك، وهى أيديولوجية شوفينية

دولة كبرى، وظيفتها تعبئة قوى الدولة المعنية من أجل التوسع الامبريالى بالحرب والعدوان، وليس عندنا شيء من هذا أو من ذلك، فقد كانت هذه التنظيمات عندنا دائما تنظيمات طبقة متوسطة، صحيح أن في التاريخ محاولات، من داخلها ومن خارجها، لربطها بالسراى حينا أو ببعض زعامات الأعيان أحيانا أخرى - مثل محاولات إسماعيل صدقى - ولكنها محاولات ظرفية قصيرة العمر، بادت عموما بالفشل، وظلت هذه التنظيمات معظم تاريخها ليس فقط خارج المؤسسة الحاكمة، وإنما في موقع الخصومة والتربص، وفترات التهادن أو التعاون، ومحاولات الاستغلال المتبادل بينها وبين السلطة، كانت محدودة مشوبة بالحذر والمحاذير، تنتهى بوقعية وقطيعة، وأحيانا بكارثة، والتجليات الشوفينية شبه الفاشية في بلادنا ليست تعبيراً عن إتجاه امبريالى توسعى عدوانى، وإنما هى تعبير عن مشاعر وطنية، أيا كانت الخلفية الايديولوجية لهذه المشاعر، وأيا كان تقدير الآخرين لجدواها وحصيلة تأثيرها على الحركة الوطنية، والتعاطف الذى أبدته هذه التنظيمات مع هتلر وموسوليني أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن من نوع ذلك التواطؤ الذى أقدم عليه الكويسجليون الأوروبيون مع الغزو الهتلرى، أولئك الذين دفعهم الخوف من الثورة البروليتارية إلى الخيانة الوطنية.. لا.. وإنما التعاطف عندنا كانت دوافعه وطنية مباشرة، تستند إلى فكرة أن - عدو عدوى صديقى - . كما كان التعبير عن ذلك التعاطف ساذجا وبسيطا، دعائيا وغوغائيا وسطحيا ومحدود الأثر، ولم يكن أيسر على الانجليز وأجهزة الأمن "المصرية" التى كانت تحت إمرتهم، من قمع نشاط هذه التنظيمات والتشكيلات، باعتقال حفنة من قيادات مصر الفتاة والأخوان المسلمين، وتفريق مظاهرة (وربما أكثر) تهتف : تقدم يارومل، وقت أن وصل الجيش الألمانى إلى العلمين.

أما التحركات التى كانت على قدر من الخطورة - وان يكن محدوداً - فقد جاءت من جانب السراى. الملك فاروق وبعض رجاله المقربين، مثل على ماهر باشا. أولئك الذين قدروا أن يكون النصر للألمان والايطاليين، وحاولوا ان يعملوا حسابا ليوم دخول هتلر القاهرة وهم متلبسون بخدمة الجيش البريطانى، وكانت فرصة أن يلبس فاروق مسوح الوطنية، وأن تتمكن السراى من استمالة جانب هام من الرأى العام المعادى للانجليز، خاصة بين أتباع الجماعات شبه الفاشية.

وحدثت - في هذا الجو - حركة بين الضباط الشبان، ظهرت أسماء منهم فيما بعد في قائمة الضباط الأحرار، التفوا حول ضابط كبير معروف بعذائه للانجليز، هو عزيز المصري باشا، حاولوا الاتصال بالألمان ليسهلوا عملية تمرد عسكري يمكن أن يقوم به الجيش المصري.

هذه التحركات، خاصة بعد أن وصلت إلى ضباط في الجيش، هي التي استدعت من سلطات الاحتلال أن تتحرك لتتخذ أشد إجراءاتها شراسة منذ منحت بريطانيا مصر استقلالاً ونصبت عليها ملكاً في فبراير 1922، وذلك هو حصار الدبابات البريطانية قصر عابدين، وفيه فاروق مجتمعاً بكل رجال الحكم، وفرض حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا في فبراير 1942. ولأن الانجليز كانوا يعرفون دوافع فاروق وحدود قدراته، فقد اكتفوا باذلاله دون أن ينحوه، لعلمهم إنه سيعود أكثر طاعة واستخذاً حين تتغير اتجاه الرياح الدولية لصالحهم، بل إنه سيعود يخدمهم وفي جعبته رصيد وطني بعد حصارهم قصره، وفي سجل الوفد والنحاس صفحة حالكة بعد فرضهم إياه... وهكذا تداخلت كثير من الخطوط واختلطت الأوراق وأسهمت مفارقات 4 فبراير في جعل الساحة السياسية في أواخر الحرب وعاقبها المباشرة - حتى النهوض الثوري للجماهير في 1946 - تتميز بقدر مهول من الخلط والتشويش والارتباك، ولعل أهم أعراض هذا الارتباك أنه في الصراع الذي تصاعد بين الوفد والقصر، بين النحاس وفاروق، اتخذت نسبة كبيرة من جمهور الطبقة المتوسطة وقيادتها، خاصة في التشكيلات شبه الفاشية، موقفاً متعاطفاً مع الملك... ولم يأت الشفاء من بعض تلك الأعراض إلا بفضل النهوض الثوري الجماهيري في فبراير 1946، والدور الذي لعبته - حينذاك - اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

التحركات الأخرى التي عمل الانجليز حساباً لخطورتها منذ نذر الحرب العالمية الثانية جاءت من جانب بعض الجاليات الأجنبية، وكان في مصر حينذاك أكثر من نصف مليون من الأجانب (بينما عدد سكان مصر حينذاك، في 1933، كان أقل من 15 مليون، أي أقل من ثلث عدد سكانها حالياً (1882)، وكانوا يتمتعون بامتيازات موروثة عن المعاهدات غير المتكافئة التي فرضتها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، وقت أن كانت مصر تابعة لها.

وعن طريقهم تسلسل الاستعمار الأوروبي إلى مصر في عهد سعيد وإسماعيل، ثم كانوا حصان طروادة الذى سهل عملية الاحتلال البريطانى فى عام 1882، وبعد الاحتلال، تزايد عددهم زيادة كبيرة، وأصبحوا من أهم ركائزه، فى الإدارة والاقتصاد والغزو الثقافى الحضارى، وحين أعلنت بريطانيا تصريح 28 فبراير 1922 الذى منحت بموجبه مصر استقلالاً، تمسكت ببقاء الامتيازات، فهى إحدى التحفظات الأربع الشهيرة التى جعلت ذلك الاستقلال شكلياً، وبموجب هذه الامتيازات، كان رعايا الدول الأوروبية يتمتعون بنوع من الحصانة تجاه القانون والقضاء المصرى، فقد كانت قبضة بريطانيا ما تزال محكمة على الجاليات الأجنبية، وكانت ما تزال قادرة على توظيفهم تماماً فى خدمة سلطة الاحتلال. ولكن، بعد دخول الامبراطورية البريطانية فى طور التدهور والانحلال، ووصول هتلر إلى الحكم وتوسع موسولبنى الاستعمارى فى أفريقيا، أصبحت الجالية الإيطالية الكبيرة العدد طابورا خامساً حقيقياً فى قلب مصر، ولأن مد الفاشية الأوروبية فى الثلاثينات كان فى صعود، فإن التعاطف على الفاشية ومخاطر العمل لخدمتها لم يكن قاصراً على الإيطاليين وحدهم، وإنما كان قوياً ومتغلغلاً فى صفوف عدد كبير من رعايا الدول الأوروبية الأخرى فى مصر.

وفى مواجهة هذا الخطر، عمدت بريطانيا إلى العمل على جبهتين : جبهة رسمية دبلوماسية، والأخرى عقائدية "جماهيرية".

فى المفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت بتوقيع معاهدة 1936، تساهلت بريطانيا فى موضوع الامتيازات الأجنبية، وقبلت المطلب الوطنى القديم بالغائها فى اتفاقية خاصة ملحقة بمعاهدة 1936، هى اتفاقية مونتريه (1937).

بل كانت الامتيازات هى التحفظ الوحيد الذى تراجعت بشأنه بريطانيا من بين التحفظات الأربع الشهيرة.

هذا أولاً.

وثانياً : تساهلت بريطانيا، بل شجعت، أشكالاً من النشاط "الجماهيرى" المعادى للفاشية بين الجاليات الأجنبية، ونهض بهذه المهمة مجموعة من الأجانب أو الاجانب المتمردين، غالبيتهم من اليهود الماركسيين، الذين اجتمع لديهم حافز الخوف من هتلر مع القدرة على استخدام الماركسية، التى أثبتت انها اقوى ترسانة فكرية مناهضة للفاشية، خاصة بين الطبقات العاملة والشعوب المقهورة

والأقليات المضطهدة، وكانت النوادي اليهودية في القاهرة والاسكندرية، وأشهرها نادى "المكابي" هى قواعد انطلاقهم، وكانت لافتتهم المرفوعة هى الاسهام فى الجهود العالمية لانقاذ السلام من خطر حرب عالمية يعد لها النازيون الألمان والفاشيون الإيطاليون، وجرى تجنيد عدد متزايد من الشبيبة الأجنبية من بين طلاب المدارس الأجنبية، وخاصة مدارس اليسيه الفرنسية، وبدأت الأفكار الماركسية تنتقل إلى الطلاب المصريين فى تلك المدارس، وأنضم إلى الحركة عدد من أبناء الطبقات المتيسرة والعليا... وإذامتدت فترة الحضنة واستطالت، ابتداء من 1933، فان طلاب الثانويات وصلوا إلى الجامعات والمعاهد العليا، لتنتقل معهم الماركسية إلى عدد متزايد من طلاب الجامعات المصرية وخريجيهها... وتأسست بضعة من النوادي الثقافية "التقدمية" وصدر عدد من المجلات والنشرات المحدودة التوزيع.. وفى الأثناء كانت الدعاية الماركسية تنتشر بين فئات من "العمال" فى فروع مختارة من الخدمات، مثل الفنادق والسينما والمحلات التجارية الكبرى، التى كان للأجانب (وخاصة اليهود) نفوذ ملحوظ بينهم، ومن جهة أخرى، عاد عدد من العمال المصريين المخضرمين، خاصة فى المواصلات والمرافق والنسيج والصناعات الغذائية، ممن شهدوا أو اشتركوا فى النضال القصير العمر للحزب الشيوعى المصرى الذى كان قد تأسس عام 1922 - وحلته حكومة سعد زغلول باشا عام 1924 - عادوا يلتقطون الخيط من جديد، وينشطون فى الحركة النقابية والسياسية، وتلتقى جهودهم مع جهود المثقفين التقدميين المصريين للتواصل مع الفكر الماركسى والانضمام إلى التنظيمات الشيوعية التى تشكلت، وساعد على ذلك تعاظم معدل نمو الصناعة المصرية بعد نشوب الحرب العالمية، وتعاظم عدد العمال وتركزهم، واعتماد المجهود الحربى البريطانى على العمالة المحلية لسد كثير من الاحتياجات الضرورية... ونتيجة لذلك، السماح بقدر أكثر من الحرية النقابية.

ثم جاء الوقت الذى تزامن فيه هذا النشاط المتنامى مع التحول الذى حدث فى مسار الحرب العالمية عام 1943، عام ستالينجراد والعلمين، وانتقال هتلر من الهجوم إلى الدفاع، وسير الأوضاع فى إيطاليا نحو الانهيار السريع، وبروز دور الاتحاد السوفيتى، والمقاومة الرائعة التى تجلت فى دفاع السوفييت عن بلادهم ضد الغزو النازى - بعد أن رأى الناس هتلر يخضع كل بلاد اوروبا الرأسمالية فى أقل من عام -... وتغيرت لهجة الحديث عن الاتحاد السوفيتى فى الصحف والاذاعة المصرية - بأوامر من بريطانيا طبعاً - وفعلت دعاية الحلفاء فعلها فى النيل من

تعاطف الراى العام مع هتلر... وهكذا تحول جانب كبير من العطف الذى تحظى به ألمانيا، تحول نحو الاتحاد السوفيتى، باعتباره القوة الكبرى المرشحة - وهى منتصرة - لمناهضة خصمنا التاريخى.

ومع توفر كل تلك الظروف المواتية التى جعلت حظوظ الجناح اليسارى لطلائع الطبقة المتوسطة أفضل من حظوظ غيرها التى كانت متعاطفة مع الفاشية المهزومة، ومع أن الحركة الشيوعية التى بذرت بذورها فى أواسط الثلاثينات أسستها حفنة من الشباب اليهودى ممن كانوا يترددون على نفس الأندية وتربطهم روابط شخصية مباشرة... فان "الحركة" تأسست منقسمة موزعة بين عدد من التنظيمات المختلفة، المتنافسة المتنازعة، وذلك دون أسباب واضحة أو مبررات مقنعة، ومن وقتها ظل الانقسام والتمزق مرضا مزمنًا من أمراض الحركة، وعلى الرغم من تعاظم عدد الشباب المصرى الذى انجذب نحو "الحركة"، فان التحامها بالنضال النقابى والكفاح الوطنى ظل بطيئًا متعثرا، وظل "مصر الحركة" مطلبًا داخليًا فى تلك التنظيمات إلى أن ساعد النهوض الثورى عام 1946 فى تحقيقه، بفيض الشباب الثورى الذى تدفق يديق أبواب التنظيمات ويقتحمها افتحاما، ومع ذلك ظلت غالبية القيادات والكوادر المسئولة من الأجانب، واليهود خاصة، إلى أن رحل عدد كبير من هؤلاء بعد نشوب الحرب العربية الاسرائيلية الأولى (1948 - 1949)، ولكن فريقا من هؤلاء ظل يمارس من باريس نفوذا قويا على بعض القيادات المصرية، ويدير كثيرا من الشئون على البعد، وظل تخلص "الحركة" من ذلك النفوذ مطلبًا داخليًا شبه دائم، وكما كانت التشكيلات والأحزاب التى تعاطفت مع ألمانيا وإيطاليا عندنا "شبه فاشية"، كذلك التنظيمات والأحزاب التى رفعت راية الماركسية وتعاطفت مع الاتحاد السوفيتى عندنا "شبه شيوعية"، فهى - وإن تشبهت بنظيرتها الأوروبية فى بعض المظاهر والبرطانة والشكليات، إلا أنها تختلف عنها فى الأساسيات : فى التكوين العضوى والنهج الفكرى والممارسات العملية... الأمر الذى لا يخرجها عن اطار طلائع طبقتنا المتوسطة الممزقة بين الايديولوجيات المتناقضة بحثا عن الذات، ومرة أخرى يرجع هذا إلى الاختلاف النوعى بين مجتمعنا والمجتمعات الأوروبية، فى التركيب الاجتماعى الاقتصادى والخلفيات الحياتية الثقافية.

فالأحزاب الشيوعية هناك هى نبت مجتمع أنجز ثورته الصناعية، وساد فيه أسلوب الانتاج البورجوازي - حتى فالزراعة وبالتالى تم الاستقطاب الاجتماعى بين البورجوازية من جانب والبروليتاريا من جانب آخر. والبروليتاريا هناك هى الطبقة المستغلة، الطبقة الدنيا بمقاييسهم، كما أنها الطبقة التى عليها تقع اعباء ما يتعثر فيه النظام من ازمات وما يثير من حروب... وليس عندنا شيء من هذا فنحن مجتمع لم ينجز ثورة صناعية بأى مقياس. والصناعة عندنا، فضلا عن كونها صناعة تابعة تستمد كثيرا من اسباب وجودها واستمرارها من الخارج، فانها لا تشكل الا نسبة ضئيلة من الدخل القومى ونسبة أشد ضآله من الفائض الاقتصادى. والعمال الفنيون فى الصناعة "الحديثة" عندنا، (الذين يمكن مقارنتهم، من بعض الوجوه بـ "البروليتاريا" فى البلاد الصناعية المتقدمة، والذين يحدث وجودهم خداع نظر للبعض فيتصورونهم القاعدة الاجتماعية لشيوعية محلية لا تختلف اختلافا نوعيا من الشيوعية فى البلاد الصناعية، ومن ثم يهتفون : هذه طبقتنا العاملة التى نحن طلائعها - شيوعيوها..) نقول: إن هؤلاء العمال، علاوة على أنهم لا يشكلون الا نسبة ضئيلة من مجموع السكان، فانهم ولا شك فئة محظوظة بالنسبة لغالبية الناس فى بلادنا، بالنسبة إلى فقراء الريف وفقراء المدن عندنا : العمال الزراعيون، والفلاحون شبه المعدمين الذين يملكون ملكيات صغيرة والعمال غير الفنيين فى المدن، سواء فى المصانع الكبيرة أو فى الورش والصناعات والخدمات الحرفية، واعداد كبيرة من الرعايا السائبين الذين يعملون أى عمل نظير أى أجر... هؤلاء الفقراء - وان كانوا أقل قدرة على التعبير عما بهم - هم الذين يتحملون أفدح اعباء ما يفرزه مجتمعنا من سوءات.. وليست "بروليتاريانا".

إن العمال الفنيين عندنا، فالصناعة الحديثة - التى هى ليست حديثة إلا بمقاييسنا نحن المتواضعة - كما فى كثير من الصناعات الحرفية الآن، هم جزء لا يتجزأ من الطبقة المتوسطة فى بلادنا، إنهم شريحتها المشتعلة بالعمل الانتاجى اليدوى أو البدنى المباشر، غير انه وجدت ملابسات فكرية ونفسية حجبت رؤية هذه الحقيقة حتى الآن : كان مثقفو الطبقة المتوسطة فى بلادنا. انهم شريحتها المشتعلة بالعمل الانتاجى اليدوى أو البدنى المباشر، غير أنه وجدت ملابسات فكرية ونفسية حجبت رؤية هذه الحقيقة حتى الآن : كان مثقفو الطبقة المتوسطة ومتعلموها وموظفوها ومهنيوها ينظرون نظرة استعلاء للعمل اليدوى

أو البدنى، الأمر الذى كان يصور لهم أنهم طبقة أعلى كثيرا من العمال، بما فى ذلك العمال الفنيين، والغالب أن كان العمال من جانبهم يقابلون هذا الاستعلاء بروح استهانة بأمر هؤلاء "الأفندية" وميل تلقائى للحط من قدرهم، ومما كان يزيد الفاصل النفسى الاجتماعى بين الجانبين إن غالبية العمال الفنيين هم فئة صاعدة من أعماق الرعية إلى المراتب الاجتماعية المتوسطة، بينما غالبية الفئات الأخرى (الموظفون والصغار من بين الملاك والمهنيين وأصحاب الحرف..) هم من أصول طبقة متوسطة، بل بينهم نسبة متزايدة من أصول أعلى - أبناء عائلات أعيان تدهورت بهم الحال، وفيهم ميل تلقائى للتعالي، كذلك كانت الفئات المتوسطة الأخرى تتميز على العمال بتوفر قدر أكثر من الضمانات المادية (وظيفة مستقرة، دكان، تجارة صغيرة، عيادة أو مكتب مهنى، فضلا من ملكية زراعية أو عقارية فى المدينة..). وكان هذا الاعتبار يتضح بصفة خاصة عندما كان أحد العمال، مهما كان كسيبا، يحاول مصاهرة أسرة من أسر الموظفين أو المهنيين، كذلك كانت الفئات الأخرى تتميز بنمط استهلاكى أكثر حداثة وتمدنا، كما كانت متعلمة، وذات تكوين ثقافى مختلف - ومن ثم يختلف أسلوبها فى الحديث، وفى العلاقات الأسرية، وفى قضاء أوقات الفراغ، وفى المتع والاهتمامات الثقافية...

وقد استخدمنا فعل الماضى الناقص "كان" طيلة الفقرة السابقة، لأن الزمن والتطور فعل فعلهما فى تقليص هذه الفواصل، بل قضى على بعضها، وكاد أن يعكس البعض الآخر، ففى الستينات، بعد التأميمات، تحولت الأغلبية الساحقة للعمال الفنيين فى الصناعة الحديثة إلى موظفين فى الدولة وأصبحوا اليوم ولهم وظيفة مستقرة ومعاش بعد التقاعد، وأصبحت الأحوال المادية لغالبيتهم لا يقل مستواها عن مستوى موظفى الأعمال الكتابية والإدارية، أن لم يكن أفضل. وفى عصرنا هذا، البترولى، وبعد فتح سوق العمل أمام المصريين فى البلاد البترولية، كادت الأوضاع المادية أن تصبح معكوسة. وفى الأثناء، تدنى مستوى التعليم، العام والجامعى على السواء، كما تجمدت الحركة الثقافية وقصرت عن ملاحقة العصر، إن لم تكن قد تدهورت وانحطت، بحيث لم تعد ثمة فروق جوهرية بين المستوى الثقافى والعقلى العام للموظف أو المثقف المتوسط وبين العامل المتوسط، وساعد على ذلك انخراط نسبة متزايدة من خريجي التعليم الفنى والمتوسط، بل والعالى أحيانا، فى صفوف العمال، وساعدت أيضا وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية، وخاصة التلفزيون، فى التقريب بين الفئات العمالية وغير

العملية للطبقة المتوسطة، وإن يكن تقارباً يميل بالمستوى العام نحو الهبوط والسطحية والركاكة. كذلك تقاربت أنماط الاستهلاك، وإن يكن نحو ما هو مبدد وغير مناسب، وفي هذا المجال أيضاً تقهقر الموظفون وصغار المهنيين تقهقراً بائساً، وتهدمت معنوياتهم، وكاد استعلاؤهم السابق أن ينقلب إلى إحساس مريع بالتعاسة، واندفاع مريض للحقد والحسد.

ولكن، على الرغم من التقارب الواضح الذى حدث بين العمال الفنيين وسائر فئات الطبقة المتوسطة منذ الستينات، فى الأوضاع المادية والحياتية والمستوى الثقافى والتعليمى، إلا أن ذلك لم يفض إلى تقارب نفسانى مناظر، ولا أدى إلى توحيد سياسى للجناحين، العمالى وغير العمالى للطبقة المتوسطة والمسئولية فى ذلك تتحملها القيادات السياسية للطبقة المتوسطة، وخاصة اليسار التقدمى، شبه الشيوعى، الذى ما يزال يصر على التشبث بأوهامه الايديولوجية، إن أشباه الشيوعيين فى بلادنا لم يتنبهوا بعد إلى أن ألفاظاً مثل البورجوازية والبرجوازية الصغيرة والبروليتاريا، ودكتاتورية البورجوازية ودكتاتورية البروليتاريا... هذه الألفاظ حين جاءتنا من أوروبا لم تجلب معها الواقع الاجتماعى والتاريخى الذى أنبتنا، إن تجاهل هذه الحقيقة الواضحة أدى إلى أشكال من الوعى الزائف التى ساعدت، وما تزال، على التباعد بين العمال الفنيين فى بلادنا وبين سائر فئات الطبقة المتوسطة، لقد ظلت الأحزاب والتنظيمات شبه الشيوعية فى بلادنا، لأكثر من ستين عاماً، نقلاً عن الماركسيين الأوروبيين، تردد نظريات تذهب إلى أن العمال الصناعيين عندنا يشكلون طبقة اجتماعية متميزة عن سائر الطبقات، وأنها الطبقة المنوط بها مهمة قيادة قوى التقدم فى بلادنا للقيام بثورة (أو أكثر من ثورة) من أجل انجاز التحول الاشتراكى، ومن بعد ذلك المجتمع الشيوعى... وأن ثورتنا الاشتراكية جزء من الثورة الاشتراكية العالمية، وأن مصر الاشتراكية ستكون جزءاً من المنظومة الاشتراكية العالمية التى يقودها الاتحاد السوفيتى.. إلى آخر هذا الكلام - الذى قالوا: إنه هو آخر ما وصل اليه التفكير العلمى.

ومن بين النتائج الضارة التى ترتبت على هذه الأوهام الفكرية أنها سهلت على اليمين المحافظ، المتحالف مع قوى السيطرة الغربية، مهمة إثارة الذعر بين سائر فئات الطبقة المتوسطة وطلانها، وخاصة الطلائع المنخرطة فى التشكيلات الدينية السياسية، التى هى أيضاً مرتع لتربية مناقضة ومتناقضة من الأوهام...

وهكذا أسهمت أشكال الوعي الزائف في عرقلة جهود القوى الوطنية من أجل توحيد صفوفها وتعبئة قواها في نضال مفيد من أجل أهداف واضحة وممكنة، كما قدمت تبريرا سهلا لإصدار مجموعة من القوانين المقيدة للحريات، ولشن سلسلة من حملات الارهاب التى وقع عبؤها على كاهل الطبقة المتوسطة، وخاصة على الحركة العمالية، وعلى الطلائع اليسارية والدينية معا.

كذلك أدت الادعاءات شبه الشيوعية إلى تعميق الهوة الفكرية والنضالية بين طلائع العمال الصناعيين في بلادنا وسائر طلائع الطبقة المتوسطة، فكم من محاولة لربط النضال السياسى للعمال بنضال الفئات المتوسطة الأخرى أفسدتها اجتهادات المنظرين أشباه الشيوعيين، أولئك الذين يرون أن هذا الربط لابد أن يتم في اطار "جهوى"، يتولون هم فيه (باعتبارهم ممثلى الطبقة العاملة..؟!) دور القيادة... ويذهبون إلى أن أى اطار تنظيمى أو نضالى مختلف، لا يضمن لهم الدور القيادى، ليس إلا نوعاً من الانتهازية أو الانحراف يؤدى إلى تسليم الطبقة العاملة لخصومها البورجوازيين، ويميع نضالها ويحرفها عن أهدافها - ومن ثم يفضى إلى خيانة (موضوعية) لقضايا الثورة والاشتراكية والأمية، وبين مثل هذه المقولات المتشددة شبه الثورية وحقائق الحركة السياسية والواقع الاجتماعى، ومع عجز الممارسين التجريبيين عن تقديم بديل ايدىولوجى مقنع، تخبط آلاف الزملاء والرفاق، وتبادلت عشرات التنظيمات والتكتلات الشكوك والالتهامات... "أنتم مثقفون تتجاهلون الواقع"... "بل أنتم تتجاهلون النظرية وتخونون القضية وتتنكرون للأمية"... إلى آخر هذا الكلام... وهكذا، فى ضباب الوعي الزائف تاه ثلاثة أجيال من الشيوعيين والتقدميين، وتبددت جهود الأغلبية الساحقة من خيرة مناضلى هذا الجناح اليسارى لطلائع الطبقة المتوسطة، وأهدرت تضحياته...

وحين نقول "الأغلبية الساحقة" فاننا نعنئ ذلك العدد الذى لا يحصى من المناضلين اليسارين المخلصين مع أنفسهم، هؤلاء الذين أخذوا هذه المقولات النظرية مأخذ الجد، وإمَّا دوختهم المفارقات الصارخة بينها وبين الواقع، ولم يهتدوا إلى مخرج فكرى مقنع، ومن ثم عجزوا عن المحافظة على وضوح الرؤية وراحة الضمير، ففقدوا قدراتهم النضالية وفتر حماسهم الثورى.

ولكن - وهذا يحدث فى كل البلاد وفى كل العصور وفى كل الدعوات العقائدية - وجدت دائما حفنة قليلة العدد من "المحترفين التقدميين" الذين تدرّبوا على

ألا يقيموا اعتبارا للاتساق بين الادعاءات العقائدية، والتحرك السياسى، ولم تمنعهم المفارقات الصارخة بين الفكر والواقع من الدخول فى جبهات وتحالفات وتآلفات ليسوا فيها قادة، ولا حتى مجرد شركاء على قدم المساواة، وإنما غالبا (إن لم يكن دائما) ما قبلوا أن يكونوا أتباعا ومنفذين، وملتزمين من جانب واحد. بل وصل بهم الأمر يوما - ببساطة - إلى القبول بالغاء وجودهم ذاته (فى 1965)... ومن بين المحترفين التقدميين تخصصات، منهم المتخصصون فى "التنظير"، أى التلاعب بالنصوص، والشهاد بالتجارب التاريخية، لإثبات صحة أى موقف يتخذون، حتى لو كان متناقضا مع الموقف السابق والموقف اللاحق معا، وتمشى كل المواقف مع النصوص الواردة فى المراجع المعتمدة... وإن أعوزتهم النصوص أو ضاق أمامهم الوقت، فلا مانع من كتابة "نقد ذاتي" سريع، يصاغ وفقا للمبادئ النظرية الثابتة طبعا... وذلك لتدارك أوضاع تنظيمية متدهورة، أو ارضاء لحليف جبهوى ذى نفوذ، أو للحاق ببعض المكاسب الحزبية، أو لحفظ ماء وجه بعض القادة، أو للأيقاع بآخرين، أو مراعاة لضرورات أممية أو لرأى حزب شقيق...

... لقد أسهم الاحتراف التقدمى بالنصيب الأوفى فى المحنة الدائمة للطلّائع اليسارية والحركة العمالية، وكان من اخطر آفاتهما المزمنة.

... ..

وربما كانت الحركة الوطنية المجيدة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، عام 1946، هى المناسبة الوحيدة التى تمكّن فيها العمال فى بلادنا من الاشتراك فى الحركة السياسية العامة بقيادة منهم، هى أصدق تعبيرا عنهم من كل من ادعى تمثيلهم، وكان ذلك فى اطار "اللجنة الوطنية للعمال والطلّبة"، التى هى - فى التاريخ المعاصر - أصدق قيادة عبرت، فى وقتها، عن الارادة السياسية للطبقة المتوسطة، وحققت أكبر قدر من وحدتها بارداتها الحرة، بجناحيها العمالي وغير العمالي، واتجاهاتها الدينية الاصلاحية، والعلمانية اليسارية، والوسطية التوفيقية، كان أعضاء اللجنة ينتسبون إلى كل الاتجاهات الفكرية السياسية للطبقة المتوسطة، ولكنه كان انتسابا ضعيفا وهامشيا فى الغالب، كان انجذابا للمبادئ والأفكار العامة، الوطنية والاشتراكية والدينية، أكثر منه التزاما حرفيا بهذا التنظيم أو ذاك، ومن ثمّ كانوا أقل تأثرا بالكهانة العقائدية والأساليب التأميرية التى ميزت الزعامات التى كانت كامنة فالظّل، فى مكانها الحزينة والتنظيمية بعيدا عن الأعين. كان اعضاء

اللجنة من الشباب القيادي الذين خلقتهم اللحظة التاريخية الثورية، واختارتهم الجماهير العمالية والطلابية اختياراً مباشراً، ولم يكن صدفة أن لم يكن من بينهم أحد من القلب الكهنوتي للأحزاب والتنظيمات العقائدية، ومن بين الظروف المواتية الأخرى أن كان الطابع العام للانتفاضة الوطنية عفويا تلقائيا، بسيطاً وصادقاً، ومعبراً تعبيرا مباشرا عن الوجدان الشعبى والوعى الوطنى الجمعى، حيث تفرض الجماهير حضورها باندفاعها، وتلهب الجو بحرارتها، وتحمى القيادات التى اختارتها، وحيث تستطيع هذه القيادات أن تبادر بأشكال من التنظيم والأثارة شديدة الفعالية، كذلك كان تطور الأحداث سريعا متلاحقا انفجاريا، فوجئ به الجميع، فقد بدأ التحرك الجماهيرى بداية متواضعة باجتماع وطنى للطلبة فى حرم جامعة القاهرة صبيحة يوم 9 فبراير 1946 - يوم كوبرى عباس - كوبرى الجامعة حاليا -. ولكنها تصاعدت بمعدلات خرجت على كل التوقعات بعد خروج الطلبة فى مظاهرة، ثم الصدام مع البوليس - الذى كان تحت قيادة انجليزية -، وفتح الكوبرى أثناء مرور المظاهرة عليه، وسقوط عدد كبير من الشباب فى نهر النيل، واصابة المئات، والقاء القبض على مئات آخرين.. انفجر الموقف، استقطب حادث الكوبرى وجدان الأمة فى لحظة، فاندفعت تعبر عن الغضب والاستعداد للتضحية، ولم يكن فى الساحة سوى تلك الحفنة من الشباب الوطنى الذى ألهمته اللحظة النادرة إن الخلافات العقائدية ليست الا قشرة تخفى حنيئا جارفا للقاء والفاء، بلا شروط أو حواجز، وراحوا ينظمون الجماهير التى سعوا إليها وسعت اليهم، ويحاولون أن يخلقوا من الطوفان المتفجر تيارا هادفا، قادرا على تجاوز العجز الذى وصلت اليه القيادات التقليدية للثورة الوطنية التى بقيت من ثورة 1919، كانت المهمة - ولا شك - أكبر من قدرة هؤلاء الأطفال، ولكنهم قاموا بأقصى جهد يستطيعه أطفال فى عمر الزهور وتجربة تحسب بالشهور... وحققوا أكبر النتائج المتصورة. لقد خلقت اللحظة التاريخية من هؤلاء الأطفال العملاق (المجهول) الذى هز أركان النظام، وأصابه اصابات لم يقم بعدها.. إلى أن أجهزت عليه - بعد سنوات قليلة - حركة شباب الجيش فى 23 يوليو، كانت حركة 1946 هى الكوبرى بين ثورة 19 و ثورة 52. ومن المصادفات التاريخية ان كان حادث الكوبرى هو مفجرها، هكذا يرمز القدر - أحيانا - لمساره.

وصلت الحركة - حركة 1946 - إلى الذروة يوم 21 فبراير - يوم الجلاء - يوم أول اضراب سياسى شامل من نوعه فى بلادنا، شمل الاضراب كل المصانع والمدارس

والمعاهد والجامعات والمرافق، وطافت المظاهرات الوطنية في شوارع كل العواصم والبلدان الصغيرة وغالبية القرى. وهو أيضا يوم أكبر صدام دموى من نوعه بعد ثورة 1919، بين المتظاهرين وجيش الاحتلال في القاهرة... وبين يوم الكوبرى ويوم الجلاء، ولدت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (مساء يوم 18 فبراير) بعد اتصالات سريعة بين ممثلى اللجان التنفيذية الطلابية المنتخبة، وممثلى نقابات "عمال مصر" (114 نقابة)، وهى اتصالات سقطت فيها الحواجز الطبقية الموهومة بين الجانبين، كما سقطت الفواصل العقائدية المفتعلة بين الجميع.

وذلك التاريخ (18 فبراير) هو تاريخ صياغة النداء الذى وجهته اللجنة الوليدة للأمة المصرية بالاضراب الشامل - بعد ذلك بأقل من ثلاثة أيام - وكانت الاستجابة من الأمة شاملة. وظلت الجماهير على حالها من التوتر الثورى، لتصل الحركة إلى ذروتها التالية، بالاضراب الشامل الثانى الذى دعت اليه اللجنة يوم 4 مارس -يوم الشهداء- وهو يوم الصدام الدموى الكبير بين الجماهير وقوات الاحتلال فى الاسكندرية.

فى ذلك التتابع الصاعق للأحداث، أخذ الجميع على غرة، بدءا من سلطة الاحتلال، ومرورا بالقصر وأحزاب الأعيان التقليدية، ووصولا إلى أحزاب وتنظيمات الطبقة المتوسطة، الدينية والماركسية وشبه الفاشية.

وكانت الحركة الوطنية الثورية فى 1946، من بين العوامل الداخلية، هى العالم الحاسم الذى أثر فى مصير تلك القوى كلها، وظلت آثارها وتداعياتها هى الرصيد الثورى الذى عاشت عليه مصر.. إلى أن تجاوزتها الموجة الثورية الوطنية التالية بعد 8 أكتوبر 1951، بعد أن ألغى النحاس باشا المعاهدة التى كان قد وقعها سنة 36، هذا، بينما الظروف العالمية كانت مواتية، فقد كانت الامبراطورية البريطانية قد دخلت فى دور التصفية النهائية.

الصدام الدموى بين الجماهير الوطنية وقوات الاحتلال فى القاهرة والاسكندرية، فى فبراير ومارس 1946، ترتب عليه - فيما ترتب - جلاء القوات البريطانية عن معسكراتها فى العاصمتين وبعض مدن الدلتا والوادي، فى العام التالى، 1947، لتتمركز فى قاعدتها فى منطقة قناة السويس وحدها، وتلك هى المرة الأولى، منذ بدء الاحتلال عام 1882، التى انسحبت فيها قوات الاحتلال من مواقع لها فى داخل مصر وتراجعت أمام الغضب الشعبى والهيّاج الجماهيرى - الأمر الذى لم

تحقيقه ثورة 1919 نفسها، ولم تتجاوز الحركة الوطنية بعد ذلك الا باجلاء القوات البريطانية نهائيا من منطقة القناة عام 1956.
هذا أولا.

ويأتى بعد ذلك الملك.. الذى فقد فى أيام قليلة حصاد المغالطات التاريخية والحملات الاعلامية التى قادها الأخوان مصطفى وعلى أمين، وانشئت من أجلها دار صحفية كبرى، هى اخبار اليوم، مستثمرين الرصيد الزائف ليوم 4 فبراير 1942.. لسوء طالع فاروق أن جاء عيد ميلاده السادس والعشرين، 11 فبراير 1946، وقت أن كانت الموجه الثورية فى لحظات صعودها الصاعق غداة يوم كوبرى عباس، فى ذلك اليوم حطمت الجماهير الطلابية جميع الزينات والأضواء التى أقيمت فى الجامعة احتفالا بالمناسبة، كما حطمت جميع الرموز الملكية الأخرى، مثل الصور والتماثيل... وسرعان ما انتقلت العدوى إلى الجماهير الشعبية الأخرى فى الأيام التالية، فلم تبق على شئ منها أينما صادفتها... وفى مصر، اذا هبط الفرعون من عليائه مرة، فمن الصعب أن يعود إلى مكانه مرة أخرى، وهكذا، من وقتها وفاروق، ومؤسسته فى عابدين، على المنحدر الذى انتهى بخلعه فى يوليو 1952.
وتأتى بعد ذلك أحزاب الأعيان.

كانت هذه الأحزاب، أثناء الحرب، قد جمدت كل نشاط فيه شبهة معاداة للانجليز، بل انها راحت تتنافس على ارضاء الحليفة الكبيرة، واثبات حسن النية والاخلاص فى التعاون لنصرة قضية الحلفاء، - فى ذلك قبل النحاس باشا الحكم بالطريقة غير المشرفة التى حدثت يوم 4 فبراير... وبعده بثلاث سنوات أقدم أحمد ماهر باشا، الذى خلفه فى حكومة من أحزاب الأقلية، على إعلان الحرب على ألمانيا - الأمر الذى كلفه حياته.. - وظلت قيادات هذه الأحزاب تزعم انها ترجئ اتخاذ أى موقف وطنى إلى يوم انتهاء الحرب.. فلما انتهت هذه الحرب أيضا بانتصار الحلفاء فى ربيع 1945، ظهرت هذه الأحزاب أمام الأمة وكأنها فوجئت، ظل المصريون شهورا ينتظرون أن تتحرك الحكومة، أو أن تقول كلمة.. ولكن لا شئ، ولم يملك الناس انفسهم من المقارنة بين هذا الصمت المتهالك وبين موقف سعد زغلول ورفاقه عندما انتهت الحرب العالمية الأولى، وقت أن كان اولئك الزعماء مجرد أفراد - فلم يكن الوفد قد تكون بعد - وكانت بريطانيا ما تزال هى الامبراطورية المهيمنة. وتعالى أصوات الصحافة الوطنية المعارضة،

التي قام بالدور الأساسي فيها يسار وفدى نشيط - كان محمد مندور وعزيز فهمى هما أبرز عناصره - كما بدأت التحركات الطلابية الأولى في صيف 1945، بمبادرة من حفنة طلاب - شكلوا فيما بعد نواة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة -... تحت هذه الضغوط، أخيرا - وبعد عشرة شهور من انتهاء الحرب، تقدمت حكومة النقراشي باشا بمذكرة هزيلة تطالب بريطانيا بفتح باب المفاوضات حول إعادة النظر في معاهدة 36.. تلك المذكرة التي أثار نشرها غضب الرأي العام، فتجمع الطلبة تجمعهم الشهير يوم 9 فبراير، وخرجوا في مظاهراتهم التي اشتبكت مع البوليس في موقعة الكوبري... وهكذا انفجر الموقف. وسقطت الحكومة بعد يوم واحد، في 10 فبراير.. ولم تجد الرجعية المتواطئة مع الاحتلال، والأحزاب المفلسة التي كانت تشكل الحكومة وتحتل غالبية مقاعد البرلمان، لم تجد إلا فردا بغير حزب، هو إسماعيل صدقي، توكل إليه مهمة قيادة السفينة الجانحة في العاصفة.

ومن وقتها أيضا وهذا الفريق من السياسيين دخل مع الملك وقصره في طور العد التنازلي نحو النهاية.

وفي المقابل، لم يتحرك الوفد. ظلت قيادته تقف موقف المتفرج، مكتفية بحملات صحفية، غالبيتها بمبادرات شخصية تقوم بها عناصر يسارية ليست في صلب قيادته. وكان لسان حال الحزب ألا حل للقضية الوطنية، التي تلخصت حينذاك في شعارى الجلاء ووحدة وادى النيل، إلا بعودة الوفد إلى الحكم، ليشرع في حلقة جديدة من مفاوضات كان الناس قد كفروا بجذواها.

وفي التحركات الطلابية الأولى، في صيف وخريف 1945، لم يعن الوفد إلا بارسال اثنين أو ثلاثة "مراقبين". فلما انفجر الموقف يوم الكوبري،

فوجئت القيادة الوفدية، بل فوجئت مصر كلها، بأن في الشارع المصري حركة سياسية جماعية كاسحة الوفد بعيد عن قيادتها، عاجز عن ملاحقتها، والمحاولات المتعجلة التي قام بها الطلبة الوفديون، الذين لم ينشطوا إلا متأخرين، لم تفلح في السيطرة على الحركة الطلابية، وظلت الحركة على استقلاليتها وعزوفها عن إنتهاج الخط الحزبي الذي كان الوفد يحبذه. هذا، بينما القيادات العمالية التي اشتركت، فيما بعد، في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، كانت بعيدة تمامًا عن أى نفوذ وفدى.. واضطر الطلبة الوفديون، في اللجنة التنفيذية للجامعة، اضطروا إلى

التعاون مع اليسار الماركسى من أجل أن يحصل مرشحهم (عبد الرؤوف أبو علم - كلية الزراعة) على أصوات مساوية لأصوات مرشح اليسار (لطيفة الزيات - كلية الآداب) - 47 صوتاً، وهو عدد يقل قليلاً عن عدد الأصوات التى حصل عليها مرشح الأخوان المسلمين (جمال السنهورى - كلية الحقوق) - 50 صوتاً. بينما حصل المرشح المستقل (فؤاد محيى الدين - كلية الطب) على أكبر عدد من الأصوات، معبراً بذلك عن النزوع الاستقلالى الغالب على الحركة الطلابية، والحركة الوطنية عموماً، وإحساساً بهذا النزوع الاستقلالى، فضلت القيادات الطلابية الأكثر نفوذاً والأكثر تعبيراً عن الاتجاهات العقائدية أو الحزبية أن لا تكون فى موقع الصدارة، وأبرزهم حينذاك (مصطفى مؤمن عن الأخوان - كلية الهندسة)، و(مصطفى موسى عن الوفد - كلية الهندسة)، و(سعد زهران عن اليسار - كلية العلوم).

لم ينس الشباب الوفدى دروس حركة 46، ومن أهمها أنهم بدأوا يتبينون أن الفروق أخذت تضيق بين القيادة الوفدية فى مجموعها وبين سائر قيادات أحزاب الأعيان الأخرى، بحيث لم تعد هذه الفروق جوهرية. ولم تعد شخصية النحاس باشا قادرة على منع تكتل تيار يسارى متميز فى جسم الوفد، فقد كان مصطفى النحاس، من بين قادة الوفد التاريخيين الكبار، أقربهم إلى وجدان الجماهير، وأكثرهم تجاوباً مع الطبقة المتوسطة واستجابة لمطالبها، كما كان الرجل - وهذا من أسرار قوته كزعيم لا ينازع للوفد - من أقدر القيادات على المحافظة على تقاليد زعامة الأعيان للريف، ومن ثم، فقد تمكن دائماً من المحافظة على الوحدة - الصعبة على الفهم أحياناً - بين الجناحين الكبيرين للوفد : كبار الملاك الزراعيين، والطبقة المتوسطة الريفية والمدينية معاً، وتلك القدرة كانت هى السر فى تفوق الوفد فى جميع الانتخابات التى لم تتدخل الإدارة والشرطة لافسادها إفساداً تاماً، لذلك فإن النحاس، بقدر ما كان قوياً ومحبوباً فى حزبه وشعبه، كان هدفاً لأحقاد وحملات شخصية لا تتوقف من جانب أحزاب الأقلية التى عبثا حاولت أن تتفوق على الوفد فى الريف، وكذلك من جانب أحزاب الطبقة المتوسطة التى كانت تغبطه على القدرة على احتواء فئات اجتماعية تعتبرها جمهورها الطبيعي.

ولكن غلبت العوامل التى جعلت قبضة الوفد على الطبقة المتوسطة تضعف، وبذرت، فى 1946، بذور ما عرف فيما بعد بأسم الطليعة الوفدية، وهى

تكتل يسارى فى جسم الوفد تزعمه مصطفى موسى، ونشط خاصة بعد أن تآكل نفوذ النحاس باشا مع الزمن، وطغى الاتجاه المحافظ الممالئ للسراى الذى مثله فؤاد سراج الدين، وشرع يزحف حثيثاً للسيطرة على القيادة الوفدية فى حكومته الأخيرة، 1950 - 1952.

أما الحزب الوطنى فقد أوصلته التطورات إلى أن أصبح أقل أحزاب الأعيان شأنًا عند إنتهاء الحرب العالمية الثانية. كان الوفد، عند تأسيسه، قد اجتذب عددًا من أهم قاداته فى غمرة ثورة 1919 - من بينهم مصطفى النحاس نفسه - وكذا حافظ عفيفى، آخر رئيس لديوان الملك فاروق - وإنما ظلت فى الحزب بقية متمسكة بشعار "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"... إلى أن تغلب فى القيادة جناح، بقيادة حافظ رمضان باشا، قبل الاشتراك مع زعامات الأحزاب الأخرى التى وقعت معاهدة 1936. واستمر خط الحزب فى الهبوط إلى أن قبل التكتل، ضد الوفد، مؤتلفاً مع أحزاب الأقلية الموالية للقصر.

فلما جاء النهوض الوطنى عام 1946 برزت حفنة من شباب الحزب تحاول إحياء التقاليد الراديكالية المعادية للانجليز. وتم عزل حافظ رمضان وأشياعه، ولكن لم تجد أية محاولة لإحياء الحزب ليعود ذا نفوذ وتأثير ذى وزن.. إلى أن كان المد الثورى التالى، فى 1951، حيث تميز جناح راديكالى باسم "اللجنة العليا الحزب الوطنى" بزعامة فتحى رضوان، أعاد الاعتبار إلى اسم الحزب، وأصدر صحيفة "اللواء الجديد" التى ساهمت بدور هام فى تعبئة الجماهير ضد النظام القائم.

وكان حزب مصر الفتاة أكثر الأحزاب غيابًا عن الساحة عند إنتهاء الحرب العالمية. فلم يكن قد أفاق من الشلل الذى أصابه بهزيمة ألمانيا وإيطاليا، مع تغيب أهم قياداته فى المعتقل معظم سنوات الحرب. ولم يعد الحزب إلى الحياة إلا فى تاريخ متأخر من عام 1947. ساعد على ذلك النهوض الوطنى المعادى لبريطانيا، فعاد - كشأنه دائماً - يرفع رايات النضال ضد الاحتلال والفساد، وظهر له دور وطنى وقومى فى الدعوة للتطوع، ثم بإرسال متطوعين فعلاً، للإشتراك فى الدفاع عن فلسطين فى الفترة 1947 - 1949. كذلك كان موقفه من السراى قد نضج، بعد أن أزال حركة 1946 كل الأوهام حول فاروق والسراى، ولكن قيادة الحرب عمدت إلى التلويح، فى وجه بريطانيا، بالالتجاء إلى معونة الولايات المتحدة، غير

أن هذه اللعبة لم تستمر طويلاً، خاصة بعد أن إتضح الدعم الأمريكي لإسرائيل... فاتجه الحزب بعد ذلك إتجاهاً لا لبس فيه نحو اليسار، وأسمى نفسه الحزب الاشتراكي، وقامت بينه وبين تشكيلات من اليسار الماركسي صلات، والتقى معها في نقاط برنامجية هامة، ولعبت صحافة الحزب، في العام السابق على حريق القاهرة، الدور الأول في تعبئة الوجدان الشعبي ضد الانجليز والقصر والأحزاب الحاكمة، كذلك اشترك الحزب بدور هام في حركة المقاومة المسلحة، التي قتلت وهى في المهدي - ولم تستمر سوى أسابيع، بعد إلغاء المعاهدة في أكتوبر 1951 إلى حريق القاهرة، في يناير 1952 - ولكن، على الرغم من التوزيع الواسع لصحافة الحزب، والشعبية الكبيرة التي كسبها في أقل من عامين، إلا إن كثرة تغير مواقف الحزب، وشطحاته ومفاجآته غير المحسوبة، جعلت الاستقامة السياسية لقيادته موضع تساؤل في المجتمع السياسى.

بقيت التشكيلات العقائدية، الدينية والماركسية.

نعود نؤكد أن القادة الشبان للحركة الطلابية عام 1946، وأعضاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، الذين عرف عنهم إنتماء عقائدى، دينى أو ماركسى، لم يكونوا عناصر قيادية في داخل تنظيمااتهم، ولم يكن ذلك صدفة، فقيادة الإخوان حينذاك لم يكونوا على قدر من التسامح يجعلهم قادرين على التضامن مع قيادات ذات إنتماء ماركسى، كانوا يضيّقون بمن يختلف معهم ويهرعون إلى السلاح الخطر المألوف : الإتهام بالكفر والالحاد... ومن الجانب الآخر، في قلب التنظيمات الماركسية وعلى قمته، قيادات أجنبية أو شبه أجنبية يغلب فيها اليهود. وهؤلاء ما كانوا ليستسيغوا، أو ليعرفوا، كيف يمكن أن يضعوا أيديهم في أيدي قيادات يصفونها بـ "الفاشية"... الحق أن تلك الزعامات التي كانت كامنة في الظل، من الجانبين، هى التي غرست بذور الإنقسام والتمزق المأساوى في صفوف طلائع الطبقة المتوسطة، بين الاتجاهات الدينية والعلمانية، وبين الجناح العمالي وغير العمالي، وبين الطلائع النسائية والرجالية... ومازالت الطبقة المتوسطة تجنى من الثمار المرة لتلك البذور الضارة حتى اليوم.

أما القادة الشبان الذين أثمرتهم الحركة الوطنية والانتفاضات التلقائية فلم يكونوا إلا على هامش التشكيلات العقائدية، لم يكن يزيد العمر العقائدى لأى واحد منهم عن عام أو إثنتين. وكانوا ينحدرون من نفس الأصول الاجتماعية،

وتجمعهم هموم حياتية ومشكلات نضالية متشابهة، في مدرجات الجامعة، كما في خط الإنتاج، هؤلاء الشبان ألهمتهم ما في الإسلام أو في الاشتراكية من مثل عليا أخلاقية وحضارية وإنسانية، وملاحم نضالية، دون أن ينحدروا إلى ظلمات التعصب العقائدى أو ضيق الأفق الحزبى، هؤلاء الشبان هم الذين حققوا في تلك الأسابيع المعدودة من عام 1946، ربما للمرة الوحيدة في تاريخ مصر المعاصر قيادة منزهة عن الغرض، قادرة على توحيد الطبقة المتوسطة بإرادة حرة نابعة من ضمير وطنى، وبتجرد وطهارة لا تتوفر إلا لشباب في عمر الزهور، وبالإستناد إلى جماهيرها الطبيعية التى غمرت الشارع السياسى بنار ثورية ظلت حرارتها واشعاعاتها تغذى الحركة الوطنية سنوات عديدة، وستظل ذكرها باقية في الوجدان الجمعى للأمة، ما بقيت هذه الأمة.

ومن المفارقات التاريخية النادرة أن هؤلاء الشبان الصغار حققوا تلك المعجزة، على نحو ما، في غفلة من زعاماتهم العقائدية.

الزعامات العقائدية التى كانت كامنة في الظل فوجئت بالإنفجار الثورى في 9 فبراير، بعد موقعة الكوبرى.. وفقدت مجرد القدرة على متابعة الأحداث في الأيام التالية التى كانت المبادرة السياسية الكاملة فيها، على نطاق مصر كلها، قد أصبحت في أيدي القيادة الطلابية أولاً، ثم في أيدي اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بدءاً من 18 فبراير، وربما كان أكثر ما فاجأ الزعماء العقائديين الكبار، الكامنين في الظل، هو بروز قيادات للشارع السياسى المتفجر لم تكن في الحسبان، وأن عدداً لا بأس به من هذه القيادات الشابة - ويا للعجب - محسوبون على هذه الزعامات العقائدية، منتسبون أو متعاطفون على تنظيماتهم وتشكيلاتهم، دون أن يكون للزعماء رأى فيما يفعل هؤلاء الشبان، وفيما يدعون إليه من اضطرابات أو ما يكتبون من بيانات ويطبعون من منشورات، وما يقودون من مظاهرات واجتماعات.. بل دون أن يكون لدى الزعماء مجرد علم !!..

بعد زهول الصدمة الأولى، ووصول الحركة الوطنية إلى ذروتها التاريخية في يوم الجلاء يوم 21 فبراير، أدركت الزعامات العقائدية، الكامنة في الظل، مدى خطورة الموقف، فتفرغت لتكريس كل جهدها لمحاولة الإمساك ببعض الزمام في أحداث خرجت على كل التوقعات، وأخلّت بكثير من المعايير والحسابات، ولم يكن لها من وسيلة إلا محاولة إحكام القبضة على أطرافها "المتطرفة" والشاردة، وقد تم

للزعامات ما أرادت بسهولة مع الأسف، فما كان هؤلاء الشبان الحديثو العهد "بالسياسة"، بكل ما كان يملكهم من رهبة تجاه زعامات تحيط نفسها بهالة من الغموض أو القدسية... ما كان لهؤلاء الأطفال أن يكونوا في وزن زعامات عتيقة مدربة... وبقدر ما عادت الزعامات العقائدية الكامنة في الظل تحكم قبضتها على شبابها الشارد، بقدر ما دبّ الشقاق والانقسام والتمزق في صفوف القيادة الطلابية واللجنة الوطنية.

لم تفلح القيادات الشابة في جذب التنظيمات والتشكيلات العقائدية لخدمة الحركة الجماهيرية، وتوظيف الإمكانيات الكبيرة لتنظيماتها لتغذية الحركة الوطنية واستمراريتها، على العكس. نجحت الزعامات العقائدية، الكامنة في الظل، في فرض "خطها"، في تحويل الطاقات البشرية والمادية لتشكيلاتها وتنظيماتها من أجل الحصول على مكاسب حزبية أو حلقية ضيقة، ولو على حساب التشكيلات الأخرى... أي بالنيل من وحدة القيادة السياسية للحركة الوطنية. أو - باختصار - بالقضاء على الحركة نفسها.

بدلاً من دعم الالتحام بالحركة الجماهيرية، ومساندة القيادات الشابة التي اختارتها الجماهير، إتجهت الزعامات العقائدية، الكامنة في الظل، إلى عقد اتفاقات وصفقات سياسية خارج الحركة الجماهيرية، وبعيداً عن قيادتها الشابة، بل من خلف ظهورها.

شرعت صحف الإخوان ومنتدياتهم تشيع في شبابها ذعراً من التعاون مع اليسار، وقبلت قيادتهم الدخول في مفاوضات مع إسماعيل صدقي باشا تمخضت - فيما تمخضت - عن الإشتراك مع بعض التشكيلات الهزيلة شبه الحكومية في تكوين ما سُمي اللجنة القومية، التي شرعت أجهزة الإعلام الحكومية تذيع بياناتها صباح مساء، ولم يكن لها من مهمة إلا إشاعة البلبلة في صفوف الجماهير وصرفها عن الالتفاف حول اللجنة الوطنية أو الاستجابة لنداءاتها، وكذا إشاعة الانقسام في صفوف القيادات الطلابية، والشقاق في صفوف اللجنة الوطنية وفروعها التي بدأت تتشكل تلقائياً، وأعقب ذلك، دون إبطاء، انسحاب الإخوان من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أولاً، ثم عرقلة نشاط القيادة الطلابية، وشلها تماماً فيما بعد.

وكانت إثارة الذعر من اليسار مهمة سهلة نسبياً، أما الطلبة والشباب الوفديون، الذين تمسكوا بالنضال تحت راية اللجنة الوطنية، وتعاونوا تعاوناً جاداً مع اليسار الماركسي، وازدادوا عزمًا وتصميمًا على المضي في الحركة خاصة بعد تولي إسماعيل صدقي رئاسة الحكومة.. نقول إن هذا الفريق من قيادة حركة 1946 لم يكن من السهل إتهامه بالكفر والإلحاد، ومن ثم كانت المعركة ضده لا بد وأن تتخذ طابعاً سياسياً واضحاً بلا تمويه، الأمر الذي كلف قيادة الإخوان الكثير، لقد كانت المعركة التي شرعت الجماعة تشنها ضد الشباب الوفدي من بين أهم العوامل التي أدت إلى حدوث أول إنقسام كبير في صفوف الإخوان في العام التالي، 1947، والذي إنشق فيه على الجماعة فريق كبير على رأسه وكيل الجامعة نفسه، أحمد السكري. فقد كانت نسبة غير قليلة من قواعد الإخوان المسلمين تتشكل من جمهور طبقة متوسطة متعاطفة تاريخياً مع الوفد أو مؤيدة له، وكانت تتصور الإخوان جماعة دينية بعيدة عن السياسة، وفوجئت بذلك الموقف ولم تستطع له هضماً أو تفسيراً، فأثرت الابتعاد. وزال كل لبس بعد قليل، بعد أن أسرعت حكومة صدقي باشا تستثمر الإنقسام والشلل الذي أصاب قيادة الحركة الوطنية فالتقطت أنفاسها، وشرعت تشن حملة قمعية متصاعدة ركزت فيها خاصة على الشباب الوفدي واليسار الماركسي، بدأت أولاً - في شهر أبريل - بمنع اجتماع سياسي دعت إليه اللجنة الوطنية في ذكرى توقيع معاهدة 1899 الخاصة بالسودان، مع اعتقال عشرات من القيادات الطلابية التي دعت إلى هذا الاجتماع في جامعة القاهرة، وهكذا إستعادت الرجعية الموالية للاحتلال عنصر المبادرة، فلما جاء الصيف، والجامعة في عطلة، والحركة في انحسار تام، شنت حكومة صدقي أول حملة من نوعها قى تاريخنا السياسي المعاصر، أول حملة إعتقالات وإتهامات ومصادرة شاملة للحريات، ألقت فيها القبض على بضع مئات من الوطنيين (الوفديين واليساريين أساساً) تحت لافتة مكافحة الشيوعية، وأغلقت أكثر من عشر صحف ومجلات وطنية معارضة، من بينها صحيفة يومية كبرى هي صحيفة "الوفد المصري"، التي كان يرأس تحريرها الدكتور محمد مندور، هذا، بينما أطلقت لجماعة الإخوان المسلمين حرية النشاط والنمو الطليق، ومنحت قيادتهم تسهيلات كبيرة مكنتهم من إصدار صحيفة يومية.

غير أن ذلك الإتفاق الذي تم بين صدقي باشا وبعض قيادات الجماعة كان ضد طبائع الأمور.

فبغض النظر عن وعى أبطال اللحظة كانت قد جدّت حقائق لا تناسبها الممارسات السياسية المألوفة، كان الأعيان عمومًا، وخاصة فريقهم الأكثر ولاء للإنجليز والقصر، كانوا فى أزمة، بل كانت هى أزمة الاحتضار، وكانت الطبقة المتوسطة، من الجهة الأخرى، قد كبرت وامت، وامت معها تطلعاتها وطموحها. ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين مجرد واحدة من جماعات الضغط التى تفرزها الطبقة المتوسطة فى لحظات المد الثورى، فيستطيع هذا الفريق أو ذاك من الأعيان أن يحتويها فيستخدمها سلاحاً ضد فريق آخر حين يريد، ثم يأمرها بالانسحاب من الميدان فتطيع لا. كذلك لم يعد الأمر فى داخل الإخوان رهناً بإرادة حفنة محدودة العدد من القادة، مهما دلت ظواهر الأمور على قوة هؤلاء القادة وسلطاتهم غير المحدودة لا، وإنما خلقت القواعد الكبيرة العدد قواعد حركة داخلية، إن لم يستجب القادة لضروراتها فقدوا القدرة على السيطرة.

لقد نمت القوة العددية للجماعة فى الفترة 1946 - 1948 نموًا مهولاً، ربما لم تصل إليه الجماعات الإسلامية فى تاريخها الحديث كله، وحين بدأ الغزو الصهيونى لإغتناب فلسطين بالحرب الشاملة ضد الفلسطينيين أولاً، فى 1947، ثم ضد الدول العربية بعد مايو 1948، كان للشباب المتحمس فى الجماعة موقف "متطرف" طبعًا (بالمقياس السلطوى الحكومى)، وإذ إتجه عدد متزايد من الشباب إلى التدريب على حمل السلاح، ومحاولة التطوع للاشتراك فى الدفاع عن فلسطين.. بدأ يدرك تواطؤ السلطة الحاكمة مع الخصوم الطبيعيين للإسلام وللفلسطين.. ومن ثم بدأت بعض أعماله تتجه للداخل، وهكذا اختل التداعى الهادئ للعلاقات الحسنة التى كانت قد سادت بين ذلك الفريق من الأعيان والجماعة، وبعد أن فشلت كل المحاولات "الودية" التى بذلت لتحجيم نشاط الجماعة، والسيطرة على جناحها المسلح الخفى، المتعاضم القوة، لجأت حكومة النقراشى باشا - دون أن تدرك الخطورة الكاملة لما تفعل - إلى إصدار أول قرار فى تاريخ الجماعة بحلها، الأمر الذى أعقبه - بعد أسابيع معدودة - اغتيال النقراشى باشا، وردّ خلفه، إبراهيم عبد الهادى باشا، بحملة إرهاب كاسحة ضد الجماعة، كان من ضحاياها - الشيخ المرشد العام - حسن البنا نفسه، فى فبراير 1949.

وقد نمت حملات الإرهاب الحكومى ضد الإخوان فى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت عند نشوب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، فى 15 مايو 1948،

وفي ظلها أيضًا فتحت المعتقلات ليتغيب فيها الوطنيون والديمقراطيون من كل الاتجاهات، مع تركيز خاص على الشباب الوفدى واليسار الماركسى.

والملاحظ أنه حين بدأت حكومة صدقى باشا الحملة ضد اليسار، باركت قيادة الإخوان هذه الحملة، وحاولت أن تستفيد منها، بل أنها إستفادت بالفعل، غير أن الأمور سرعان ما تطورت ليشمل الإرهاب الإخوان أنفسهم، بل ليكونوا هم هدفه الأول، والحق أن المأساة ليست قاصرة على قيادة الجماعات الدينية وحدها، فما من مرة بدأت السلطة الحاكمة حملة ضد الجماعات الدينية إلا وباركتها غالبية القيادات اليسارية، وحاولت أن تستفيد منها. غير أن الحملات سرعان ما تتسع لتتصب على رؤوس اليسار، ويكون نصيبه من الإرهاب، بالقياس إلى وزنه النسبى في الساحة السياسية أشد وأنى.

هكذا دخلت الجماعات الدينية والتنظيمات اليسارية سباقاً الكل فيه خاسرون، كل طرف يحاول أن "يستفيد" من الاستبداد السلطوى، متصوراً أن ذلك يدمر الطرف الآخر فيخلو له الجو، ولا يدري أنه يساعد على تدمير ذاته هو أيضاً، كذلك هو سباق من أجل تضخيم غول الاستبداد السلطوى... بينما السلطة أيضاً - بالمنظور التاريخى الحضارى - هى الخاسرة فى هذا السباق الملعون، خاصة إذا كانت سلطة وطنية.

من بين دلالات هذا السباق الانتحارى بين تشكيلات الطبقة المتوسطة هو عدم توفر القدر اللازم من الثقة بالذات، ثقة الأطراف المعنية، فى السلطة وخارجها، فى قدرتها على التفوق فى جو ديمقراطى، بالعمل الصبور الواثق من أجل تثقيف جمهورها الطبيعى، وكسب ولائه بقوة الإقناع، والمثل الحسن، والقدرة على قيادة معارك سياسية ونقابية وتعاونية وحياتية ناجحة. إن النزوع الاستبدادى لطلائع الطبقة المتوسطة فى بلادنا، سواء فى الحياة السياسية العامة، أو تجاه السلطة، أو فى الحياة التنظيمية الحزبية الداخلية، لهو أكبر دليل على افتقار هذه الطلائع للنضج السياسى، وعدم تحققها من أن قضية الديمقراطية كل لا يتجزأ، وأن لابد من الدفاع عن حق الجميع فيها... أن ذلك دليل على أن هذه الطلائع ماتزال غير مؤهلة لقيادة حياة ديموقراطية حققة... ومن ثمّ وجب أن تجعل الأولوية لإعادة تثقيف وتأهيل نفسها.

... ..

بقيت التنظيمات الشيوعية، وكانت غالبية القيادات من اليهود، الأجانب وأنصاف الأجانب، التي حارت واختلفت في تفسير ما يحدث. قيل - فيما قيل - إن المراجع النظرية تشير إلى أن المرحلة الثورية التي تمر بها مصر هي مرحلة الثورة البورجوازية الديمقراطية، وهي ثورة وطنية تستهدف - أولاً - القضاء على السيطرة الإمبريالية... فهل ما كان يحدث - حينذاك - هو الثورة البورجوازية الديمقراطية؟ لا. لماذا؟ لأن الشروط غير متوفرة، فهذه الثورة تتطلب تحالفًا ثوريًا بين الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية ذات التوجه الديمقراطي. وتقول النظرية بوضوح: إن الثورة يجب أن تكون تحت قيادة الطبقة العاملة وأن الشيوعيين هم الوحيدون الذين يمثلون الطبقة العاملة، ومن ثم فالقيادة يجب أن تكون للشيوعيين، ولكن الشيوعيين ليسوا موحيدين في حزب شيوعي قادر على قيادة الطبقة العاملة، هم ما يزالون منقسمين إلى عدة تنظيمات وحلقات صغيرة معزولة عن جماهير العمال... يترتب على ذلك أنه لكي تتطور الحركة الوطنية (حركة 1946) إلى ثورة حقيقية، فلا بد أولاً من توحيد الحركة الشيوعية، لابد من توحيد المنظمات الشيوعية، وكان أهمها حينذاك اثنتان: إسكرا، وقد سميت هكذا تيمناً بالاسم الذي إختاره لينين لأول منظمة أسسها في سان بطرسبرج، عاصمة روسيا، في مستهل هذا القرن، وكانت تحت قيادة شوارتز، والمنظمة الثانية هي "الحركة المصرية للتحرير الوطني" - ح م، اختصاراً - وكانت تحت قيادة هنري كورييل، أشهر المشاهير في تلك القيادات.

وتوحيد التنظيمات الشيوعية هو الخطوة الضرورية لتكوين الحزب الشيوعي الذي يمكن أن يدخل، بعد تكوينه، في تحالف مع ممثلي الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية... الخ الخ... هكذا كانت تدور المناقشات والمساجلات، وتكتب المقالات المطولات، وتقتبس الجمل والعبارات من الكتب والمجلدات بمختلف اللغات، ومنها - أحياناً - اللغة العربية...

ولكن ماذا عن هذه الحركة التي يصطدم فيها عشرات الآلاف من المتظاهرين بقوات الاحتلال وقوات الأمن، ويسقط منهم الضحايا والشهداء بالعشرات؟..

آه.. هذه الحركة حركة وطنية عظيمة.. حركة وطنية رائعة.. وهي دليل على أن الشعب المصري شعب مناضل ويجب أن نحياه.. عاش كفاح الشعب المصري.. وهذه الحركة ستخلد في تاريخ الشعب المصري باعتبارها جزءاً من الثورة

البورجوازية الديمقراطية.. خطوة على الطريق الثورى.. ولكنها ليست الثورة.. ولأن الشروط غير متوفرة لتحويلها إلى ثورة فلا مستقبل لها.. كيف يمكن أن يكون مستقبل لثورة وطنية ديمقراطية - في الظروف الراهنة لتطور الثورة البروليتارية العالمية - دون توفر قيادة واعية، دون وجود حزب شيوعى يقود نضال الطبقة العاملة، التى هى وحدها المؤهلة لقيادة الثورة...

هكذا كان يدور الكلام...

ولكن ماذا عن هذه اللجان التى تشكلت في الجامعة، وماذا عن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى تكونت في لحظة، ووجهت نداء بالإضراب العام فأستجاب الناس لها.. بل أكثر من إضراب..

آه. هذه حركة تلقائية. واللجان تكونت بطريقة تلقائية. وهى ليست منظمة تنظيمًا كافيًا. ونسبة غير قليلة من أعضائها عناصر فاشية (يقصدون الأخوان) يجب كشفهم أمام الجماهير وعزلهم عنها، (وهكذا غدت القيادات التنظيمية عوامل الإنقسام والتمزق في القيادات الطلابية واللجنة الوطنية).

ولكن في هذه اللجان أغلبية ليست من جماعة الأخوان المسلمين...

آه. العناصر التقدمية التى في هذه اللجان (يقصدون اليسار) ليست على درجة من التكوين، مازالت مبتدئة لا تعرف كيف يمكن أن تستفيد من النظرية الثورية في توجيه الحركة وقيادتها.. دعوا هؤلاء الشبان الصغار يجربون أقصى ما يستطيعون في تلك اللجان.. أما "كوادرنا" الأساسية فيجب أن تشغل بما هو أهم.

ماذا ؟

بتجنيد العناصر الثورية التى أظهرتها الحركة (يقصدون الحركة الوطنية) وتنظيمهم في التنظيمات الشيوعية ليكونوا أعضاء منظمين في المنظمة الشيوعية وملتزمين بقرارات القيادات. وإن كان للحركة الوطنية من فضل يذكر (في نظر هذه القيادات) فهى أنها أظهرت هذه العناصر الجديرة بالاهتمام والتجنيد للحركة (يقصدون الحركة الشيوعية)... هذه هى المهمة الأولى، وإلى جوارها يجب الكفاح من أجل توحيد الحركة الشيوعية، توحيد المنظمات منظمات كورييل وشوارتز ومارسيل إسرائيل... إلخ... وفي الأثناء يجب دعم الاتصالات بالشباب الوفدى بإعتباره الحليف الطبيعى، وإن أمكن تنسيق النضال الجماهيرى معه،

ولكن الاتصالات يجب أن تتم على مستوى عال، عن طريق "كوادر" قيادية قريبة من القمم (كورييل وشوارتز) لا عن طريق تلك العناصر غير الواعية التى فى اللجان الموجودة فى الجامعة أو التى كوّنت اللجنة الوطنية !!..

هكذا...

وقد تم بالفعل، فى الشهور التى أعقبت فبراير 1946، تجديد وتنظيم عدد كبير من طلاب الجامعات والثانويات، ومن المثقفين، وكذلك كثير من العمال المستنيرين الذين برزوا فى الحركة الوطنية والنقابية. وربما لم يصل الشيوعيون - عددًا - إلى مثل ما وصلوا إليه فى 1946 - 1947. كذلك تمّ توحيد منظمتهى شوارتز وكورييل فى أبريل 1947 فى تنظيم واحد من "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" - حدثوا، اختصارًا. وإنما أرجئ تكوين الحزب الشيوعى لأسباب، من بينها وجود منظمة، وربما أكثر، خارج حدثوا، ولابد من توحيدها أولاً.

ولكن، بينما المنظمات تقوى نفسها، وتضاعف عددها، كانت الحركة الوطنية قد بدأت تتحسر، ثم تهبط إلى أدنى نقطة لها فى صيف 1946، فى عطلة الجامعة والمدارس، وكانت حكومة صدقى قد إلتقطت أنفاسها، ثم ملكت زمام المبادرة وشنت حملتها الشهيرة فى 11 يوليو من ذلك العام، ومن بين القرارات التى صدرت، فى إطار هذه الحملة، قرارٌ بحل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وكذا بحل مؤتمر نقابات عمال مصر، والحقيقة أن قرار حل كل من اللجنة والمؤتمر جاء تحصيل حاصل. فقد كانت توجهات القيادات العقائدية الكامنة فى الظل، من كلا الجانبين، قد تكفلت بجعل التحلل والشلل يدب فى القيادات الجماهيرية جميعًا.

غير أن العناصر المصرية الجماهيرية الشابة، التى جذبتها المثل العليا الاشتراكية، وتعاطفت مع المنظمات الشيوعية حينذاك، أو ألحقت بقواعدها، هذه العناصر المصرية لم تكن فى مستوى فكرى يؤهلها لمساجلة القادة المحترفين، الذين يغلب عليهم العنصر الأجنبى اليهودى، المدربين على استخدام النظرية وتطوير نصوصها لخدمة توجهاتهم، ويتوفرون على إمكانيات هائلة، ولا يترددون فى استخدام الضغوط المادية والاعراض الحياتية (خاصة بعد أن اشتدت وطأة الملاحقات البوليسية) كأسلحة يومية فى الصراعات التنظيمية التى بدأت تدب فى صفوف تشكيلاتهم السرية وشبه السرية، بسبب الإحساس المتعاضم من جانب

العناصر المصرية بعمق الهوية التي تفصلهم عن تلك القيادات، وبفداحة الخسائر التي ألحقتها توجيهااتهم بالحركة الوطنية.. وكانت صدمة لغالبية العناصر المصرية اليسارية أن تعرف لأول مرة، من الصحف السيارة في أواخر 1946، أن عناصر أجنبية يهودية هي التي أسست التنظيمات الشيوعية، وهي التي تملك سلطة القرار فيها.

وفي أواخر 1947، بعد قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، والتأييد الفوري الذي حظى به القرار من جانب تلك القيادات الأجنبية التي يغلب عليها العنصر اليهودي، بل وحماسها بالتمهيد للقرار، والإندفاع في تزيين فكرة إقامة دولة صهيونية على أرض فلسطين، والاستعداد للاحتفال بمولد تلك الدولة... كل ذلك عمق الهوية التي تفصل القيادات الأجنبية عن قواعدها المصرية، لذلك، وعلى الرغم من التكاثر العددي للتنظيمات، والوحدة بين منظمى كورييل وشوارتز في أبريل 1947.. فإن هذه الوحدة لم تصمد شهوياً.. ففي أوائل 1948 كانت حدتو قد أصيبت بالتشقق والتكتلات الداخلية، وأشهرها التكتل الذي قاده شهادى عطية الشافعى، بدءاً من فبراير 1948.

فلما قامت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، بعد إنهاء الإنتداب البريطانى على فلسطين وإنشاء الدولة الصهيونية في 15 مايو 1948، وأعلنت الأحكام العرفية، وبدأت حملات الاعتقال على نطاق واسع، وعجزت القيادات عن مواصلة أى نشاط جدى أو توفير أى قدر من الحماية لتنظيماتها، سرعان ما تحولت التكتلات الداخلية إلى تمزق وتشردم وتفتت لم يحدث له مثيل في تاريخ الحركة الشيوعية من قبل ولا من بعد. وهكذا، بعد أن تغيب بضع مئات من الشباب اليسارى في السجون والمعتقلات، تبعثر بضعة آلاف من المناضلين، وتاهوا في زحام الخلافات والانقسامات والمساجلات التي لم يهضموها ولم يعنهم من أمرها شيئاً.

وفي كابوس الملاحقات البوليسية ومتاهة التفتت والتشردم التنظيمى، تفاقمت الأزمة الفكرية للشباب اليسارى المصرى. وكان بروز القضية الفلسطينية عاملاً إضافياً ساعد على تفاقمها. صحيح أن القيادات المحلية للمنظمات الشيوعية حينذاك، التي كان يغلب عليها العنصر الأجنبى اليهودى، مسئولة ولا شك، ولكنها لم تكن وحدها، فقد اختلفت في ذلك عدة تأثيرات خارجية أخرى، ذلك أن الحركة الصهيونية العالمية، وفقاً لتقاليد اللعب على أكثر من حسان والظهور بأكثر من

وجهه، كانت تقف بقدم في المعسكر الامبريالى العالمى، وبقدم أخرى في معسكر اليسار العالمى - الأوروبي.

وفي الأدبيات السياسية العربية التقدمية وفرة من الكتابات والتحقيقات الوثائقية حول الارتباط التاريخى بين الصهيونية والامبريالية، بدءاً من مؤتمر "بال" في نهاية القرن الماضى حتى التحالف الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في أيامنا هذه، ولكن لا توجد كتابات تذكر عن الارتباط بين الصهيونية واليسار الأوروبي من وجهة نظر عربية تقدمية مستنيرة، بل أن مجال الكتابة في هذا الموضوع يكاد أن يكون حكراً على نفر من الصحفيين المهيجين من اليمين الموالى للغرب الامبريالى، على نحو سطحى يلعب على المشاعر الدينية والعنصرية، ولا يهدف إلى الكشف عن السموم الفكرية للصهيونية العالمية ووسائلها في التسلل، وإنما يرمى إلى النيل من اليسار عمومًا، العربى والعالمى معًا، والتشهير به.. وعزل اليسار العربى عن سائر قوى التحرر الوطنى والتوحيد القومى، وعزلنا عن مصادر هامة للتأييد العالمى.

أما تهاون اليسار العربى في الكشف عن التسلل الصهيونى في صفوف بعض اليسار الأوروبي، فهو تعبير عن القصور الفكرى المزمن، كما هو دليل إضافى على استمرار وقوع اليسار العربى في دائرة التبعية الفكرية لليسار الأوروبي، ومن ثمّ عدم حصانته ضد السموم الفكرية التى يمكن أن تتسرب إليه من حيث لا يأخذ حذره. يكمل هذا القصور الفكرى موقف "تكتيكى" لكثير من السياسيين العاملين العرب، الذين لا شبهة في إخلاصهم للقضايا الوطنية والقومية، وإنما يرون أن الحديث عن أية رابطة بين الصهيونية العالمية واليسار الأوروبي غير مفيد، حيث أن اليسار - من بين القوى السياسية الفعالة في أوروبا - هو المصدر الأساسى لما نحصل عليه من تأييد لقضايانا هناك.

ولكننا نرى أن تعمق تاريخ التسلل الصهيونى في صفوف اليسار الأوروبي، من شأنه أن يجعلنا أقدر على رؤية حدود الدعم الذى يمكن أن يأتينا من ذلك اليسار، ويعطينا من أعباء خيبة الأمل وعوامل الإحباط التى "تفاجئنا" في المنعطفات الحرجة، ومن ثمّ يمكن أن نكون أكثر وعياً بمسئولياتنا التى لن ينهض بها أحد سوانا، والتى يستحيل الهروب من مواجهتها بتضخيم أوهام تأييد اليسار الأوروبي لقضايانا.

هذا أولاً:

وثانياً: هناك الدور الذى درجت اليهودية العالمية على أن تلعبه عبر التاريخ، كلما مكنتها من ذلك الظروف، دور المضاربة على المنافسات والمنازعات بين الامبراطوريات العالمية، أى الإسهام فى دفع الامبراطوريات الصاعدة إلى الصعود، مع الإسهام فى دفع الامبراطوريات الهابطة إلى السقوط.. وذلك - طبعاً - طمعاً فى نيل رضاء الامبراطورية الصاعدة والفوز بمكافآتها، والاشتراك فى الاستيلاء على بعض الأسلاب والبقايا المختلفة من أنقاض الامبراطورية المنهارة.

هكذا، بعد أن أصبح للصهيونية السيطرة على اليهودية العالمية، فإنها لعبت أيضاً على أكثر من حسان امبريالى، وذلك فى ظروف عالمية كانت تشهد أفول نجم قوى إمبريالية متدهورة، فى مقدمتها بريطانيا، وصعود نجم السيد الجديد، الولايات المتحدة الأمريكية.

وعملية تغيير الولاء من سيد امبريالى إلى آخر، حتى لو كانت جميع الأطراف المعنية على وعى بضرورتها، ليست عملية بسيطة، ليست صفقة تبرم فى جلسة أو إنقلاباً يتم فى ليلة، خاصة إذا كانت على هذا النحو من التعقيد وبذلك المقياس المهول الذى تكشفته عنه السنون... ومن ثم كان التعقيد والإلتباس الذى ميّز مسار العلاقات بين الصهيونية وتلك القوى الكبرى. وكان العدوان الثلاثى، أو ما يسمونه حرب السويس (1956) هو المشهد الفاصل والختامى لذلك المسار، فمن بعده حسمت الأمور وإتسقت مع حقائق عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح الولاء الأول، والأوحد، للولايات المتحدة دون سواها... ولكن، وصولاً إلى ذلك، كان المسار مشحوناً بالمفاجآت والمفارقات.

ورهما كانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، 1948 - 1949، - فيما كانت - من أبرز مشاهد التاريخ فى مفارقاتها.

كان الجيش المصرى، فى طريقه لمحاربة القوات الإسرائيلية حينذاك، يمر بالمعسكرات البريطانية فى منطقة القنال، حيث يسترخى عشرات الألوف من الجنود البريطانيين الذين، لو شاءوا، لفعلوا أكثر من مجرد قطع الطريق عليه. كذلك لم يكن صدفة أن كانت البلاد العربية التى ذهبت منها جيوش للقتال فى تلك الحرب، كانت كلها مناطق نفوذ بريطانية أو فرنسية، ولم يكن صدفة أن

لم تنطلق رصاصة واحدة ضد جندي إسرائيلي من جيش دولة عربية في دائرة النفوذ الأمريكي.

هل كان رجال الدولة البريطانيون، وهم الاستعماريون المخضرمون الذين احتضنوا المشروع الصهيوني منذ كان جنيناً، وهم الخبراء بوسائل الصهيونيين وما تنطوي عليه نواياهم من قلب وغدر... هل كانوا يرون - في ذلك التاريخ المبكر - الأبعاد الكاملة للأطماع الصهيونية غير المحدودة... ثم هل أصابتهم، وقد حانت ساعة الإمبراطورية، الرهبة من غول العسكرية الإسرائيلية وهو يخرج من القمقم، ومن ثمّ حاولوا (وان يكن بعد فوات الوقت) أن يحدثوا شيئاً من التوازن، فسمحوا للجيش العربي بخوض تلك الحرب ؟ ومعروف أن غالبية تلك الجيوش جاءت من بلاد تابعة تبعية لا شبهة فيها لبريطانيا، بل أن واحداً من أهمها، هو الجيش الأردني، كان تحت قيادة انجليزية مباشرة (الجنرال جلوب).

كذلك ضرب بعض الحكام أكثر من عصفور آخر بنفس الحجر، فعلاوة على محاولة الحكام تحقيق كسب سياسي أمام شعوبهم بمحاربة إسرائيل، فإنهم أعلنوا الأحكام العرفية في بلادهم، وكالوا ضربات موجعة للحركة الوطنية بكافة فصائلها واتجاهاتها، وتمكنوا - وإن يكن إلى حين - من مواجهة المد الثوري الوطني الذي عمّ المنطقة منذ إنتهاء الحرب العالمية، والذي كانت بريطانيا فيه هي الخصم الذي يملأ الساحة بنفوذه السياسي وسيطرته الاقتصادية وجيوش احتلاله وقواعده العسكرية.

فهل بعد كل ذلك نعجب إذ تسرب الشك، في أمر تلك الحرب، إلى قسم كبير من القيادات الوطنية الشابة، خاصة وأن المعتقلات مكتظة بينما الإذاعات تضح بالأناشيد الوطنية والابتهالات الدينية، والشوارع تكتظ بالاستعراضات العسكرية المتوجهة لفلسطين !!.

بل إن الشك، مع المسار المتعثر الفاشل الذي أتخذته الحرب، تجاوز الحكام ليمتد إلى القضية نفسها، ليس فقط لأن كل قضية يدافع عنها الحكام - أو حتى يتظاهرون بالدفاع عنها - هي موضع شك، وإنما أيضاً - وهذا هو الأهم - لعدم وضوح الرؤية الفكرية في المسألة القومية حينذاك، خاصة في مصر.

الباب الثالث

الحرب العالمية الثالثة

من المفارقات الكبرى في تاريخ هذا القرن أن التحالف الذي هزم ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية إنفض قبل أن تنتهى الحرب، على الرغم من أن أقطاب هذا التحالف كانوا قد أقسموا على أن يدوم أجيالاً عديدة، ليبنى الحلفاء معًا عالمًا مبررًا من همجية الفاشية وأهوال الحرب ومهانة الاستعمار ومذلة الفقر... بعد أن دفعت البشرية دماء أكثر من سبعين مليوناً من الضحايا، وأصيب بالتشويه والعاهات عدد يربو على هؤلاء، ودمرت مئات المدن وآلاف القرى والبلدان... بل إن ضمير البشرية يضيف إلى كل ذلك ضحايا وخسائر الحرب العالمية الأولى، كما يتحسب من أهوال حرب عالمية ثالثة يمكن أن يكون فيها القضاء التام على النوع البشرى، بعد أن وصلت أدوات الدمار ووسائل الإبادة إلى ما وصلت إليه في المشاهد الأخيرة من الحرب الثانية.

ولكن، ويا للأسف، ما كانت أضعف الحوافز الأخلاقية، وضحالة الوعي الجمعى، وما كانت أوهى الأسس العقلانية وقصور البصيرة الإنسانية التى قام عليها ذلك التحالف القصير العمر، الذى فرضته العدوانية الألمانية واليابانية أكثر مما اختارته قيادات الديموقراطيات الرأسمالية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والقيادة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى.. ذلك التحالف الذى فرض على الجانبين

فرصًا والحرب في أوج أورهاها، وقت أن كانت أداة الحرب الألمانية واليابانية تهدد كلاهما تهديدًا مصيريًا.

تدل الشواهد والأحداث على أن القيادة السوفيتية كانت أكثر حرصًا على الإبقاء على ذلك التحالف، صحيح أن ثمة دوافع سياسية وخلفية عقائدية وراء ذلك الحرص، حيث قدرت القيادة السوفيتية أنها يمكن أن تحقق، بإستمرار التحالف، مكاسب تربو على ما تقدم من تنازلات، ولكننا نرى، بغض النظر عن العباءة الإيديولوجية المتشددة التى يتلفع بها الكرملين.. أو الألفاظ المسيحية السمحة التى يتخفى وراءها البيت الأبيض، نرى أن ثمة عمقًا حضاريًا تاريخيًا لدى السوفييت لا يتوفر لنظرائهم فى العالم الجديد، إذ ليس فى تاريخ الصفوة الأمريكية التى تدير شئون الحرب والسياسة ذكرى دمار جمعى، ولا عانت على أرضها تراجيديا تعثر مدينة بنوها أو سقوط حضارة شيدوها... إنما كانت الصفوة البيضاء الحاكمة فى الولايات المتحدة، فى تاريخها الخاطف القصير، دائمًا متفوقة حضاريًا، منتصرة عسكريًا، واثقة جدًا فى حظوظها ومقدراتها، يعميها غرور القوة المتعاضمة وتفسدها لذائد النعمة السهلة... قضت - بين نزهة ومغامرة - على بقايا حضارة العصر الحجري للشعب الهندى الأحمر، وسحقته... ثم خاضت، بعد حرب استقلال سهلة مع بريطانيا، سلسلة حروب توسع أكثر سهولة مع خصوم أهون شأنًا، دارت معاركها على أراض غير أرضها، وأصابت بالدمار أوطانًا غير وطنها، يعزز رأينا هذا التغير الكبير الذى أحدثته الحرب الفيتنامية فى الوعى الجمعى للأمة الأمريكية، ونظرة الأمريكين لقضايا الحرب والسلام، فتلك هى الحرب الوحيدة التى عانت فيها الامبريالية التوسعية الأمريكية نوعا - من الهزيمة - على الرغم من أن المعارك دارت مرة أخرى على أرض غير أرض الولايات المتحدة، وأن ما أحدثته فى جسم الأمة الأمريكية لا يعدو أن يكون خدوشًا على السطح، بالقياس إلى الأمم العريقة فى العالم القديم، التى أثخن الجراح أجسادها، واعتصرت قلوبها، وأثقلت رؤاها.. وأكسبت ضميرها الجمعى عمقًا وبصيرتها نفاذًا.. وأنجبت تجاربها على مر الأجيال أنبياء وحكماء وفلاسفة وقد يسين، هم الذين تفزع البشرية إلى رحابهم فى اوقات الضيق ولحظات الخطر...

أيًا كان الأمر، قدر أقطاب التحالف الغربى، خاصة بعد وفاة روزفلت المفاجئة فى أبريل 1945، وتنصيب هارى ترومان رئيسًا للولايات المتحدة، قدروا أن الاتحاد

السوفييتي سيكون هو الرابع إذا إستمر التحالف الذي كسب الحرب ضد هتلر، فقد كان الاتحاد السوفييتي، قبل الحرب، دولة اشتراكية وحيدة، معزولة فقيرة، والأحزاب الشيوعية المتعاطفة معه (في الأممية الشيوعية الثالثة - الكومنترن)، كانت ضعيفة مضطهدة مطاردة.. وفي وقت ما من 1942، ظهر وكأن هتلر قد قضى على النشاط الشيوعي في أوروبا، وكاد أن يقضى على الدولة السوفييتية نفسها، حيث كانت فرقته المدرعة تدق أبواب موسكو وليننجراد وستالينجراد... فإذا بالتاريخ يدور دورة عنيفة في لحظات خاطفة... في أقل من ثلاث سنوات كان الجيش الأحمر قد تمكن من تدمير الجانب الأكبر من أداة الحرب الألمانية، وحرر بلاد أوروبا الشرقية وجزءاً كبيراً من ألمانيا نفسها، حيث دارت أقصى معارك الحرب العالمية الثانية وأشدّها ضراوة، وفي السباق الذي جرى لاحتلال ألمانيا مع الجحافل الأمريكية والبريطانية التي نزلت على أرض القارة في صيف 1944، كان الجيش الأحمر هو الأسبق، هو الذي احتل برلين وهدم دار المستشارية على جثة الفوهرر.... هذا، بينما الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية - خاصة في بلدين من أهم بلادها، هما فرنسا وإيطاليا - لعبت دوراً قيادياً في حركة المقاومة، وفرضت نفسها شريكاً في الحكم في عدد من أهم بلاد أوروبا الغربية في حكومات "جبهة شعبية"، ضمت القوى السياسية التي تحالفت لمقاومة الاحتلال النازي، والتي لم تكن إلا تطبيقاً محلياً للتحالف المعادي للفاشية على الصعيد العالمي... وفي الجانب الآخر من الكرة الأرضية، كانت جيوش الفلاحين الصينيين، تحت قيادة الحزب الشيوعي وزعامة ماوتسي تونج، هي القوة العسكرية الصاعدة التي تقاوم العسكرية اليابانية وتستنزفها، وأصبح لها الغلبة على قوات شيانج كاي شيك في الريف، وأصبحت سيطرتها على مقدرات الصين كلها مسألة وقت فحسب.

ولم يملك كثير من شباب ذلك الزمان، شباب البروليتاريا في البلاد الصناعية المتقدمة وشباب الطبقة المتوسطة الصاعدة في المستعمرات والبلاد التابعة، لم يملكوا أنفسهم من المقارنة بين الدعايات التي كانت تملأ أسماعهم عن الاتحاد السوفييتي قبل الحرب، وما قيل عن انهياره المؤكد عند تعرضه لأول ضربة توجه إليه من الخارج، وبين آيات البطولة التي تجلت في دفاع الشعوب السوفييتية عن وطنها ونظامها الاجتماعي ضد الغزو النازي، بينما رأوا بلاد أوروبا الغربية تنهار أمام هتلر في شهور... وفي نفس الوقت كانت الشيوعية الصينية تضرب مثلاً لكيفية إنهاء عصر التبعية للسيطرة الغربية بالحرب الشعبية الطويلة الأمد...

لم يحدث في التاريخ أن كان الحلم الشيوعي الذى بشر به ماركس، وقاد لينين وماتسوى تونج كبرى ثوراته في أوروبا وآسيا، لم يحدث أن كان ذلك الحلم أقرب إلى الواقع المعاش كما كان يبدو لنسبة هائلة من الناس في تلك الأيام من أعوام 1944 - 1945 - 1946، حلم تحالف حركة البروليتاريا الثورية في البلاد الصناعية المتقدمة، والحركة الوطنية في المستعمرات والبلاد التابعة، كلاهما تحت قيادة شيوعية تسترشد بالأيديولوجية الماركسية، من أجل إنجاز مهمة طال على البشرية إنتظارها.. مهمة إلغاء إستغلال الإنسان للإنسان، واستعباد الأمم للأمم.. مهمة إقامة أسرة أممية إنسانية متحابّة متضامنة، تبنى عالمًا جديداً، يقرأ الناس فيه عن أسلحة الحرب وأدوات الدمار كما يقرأون اليوم عن وحوش ما قبل التاريخ.

كانت الشيوعية حينذاك - بحق - هى شباب العالم...

... ولكن ثبت أننا، نحن شباب ذلك الزمان، كنا - في غالبيتنا - غارقين في عالم الأحلام، رومانسيين في زماننا.

فما كان خصوم الحلم ضعفاء أو غافلين.

ولا كان دعاة الحلم مؤهلين..

ما كان دعاة الحلم بالوضوح الفكرى والتجرد الأخلاقى والقوة القتالية التى تصوروها عن أنفسهم. ما تمكنت أبداً طلائع البروليتاريا في البلاد الصناعية المتقدمة أن تكون ثورية إلى درجة توحيد نضالها مع طلائع الحركة الوطنية في البلاد التابعة، ولا عرف هؤلاء وأولئك كيف.. ولا تمكنت الطلائع هنا وهناك من المحافظة على صفاء الأفكار وطهارة الصفوف، بينما تزاحم عليهم مرضى السلطة المتطفلون والعملاء المغرضون.

بإختصار، لم تكن البشرية ناضجة لتحقيق حلم عظيم.. ولا نخالها اليوم أكثر نضجاً..

بل إن البشرية اليوم، في ثمانينات هذا القرن المحموم لهى، أكثر من أى وقت مضى، أبعد ما تكون عن أى حلم عظيم أو أية رؤيا ملهمة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن الذبذبات الجزئية في المسار العام، فإن البشرية في جملتها على المنحدر..

بعد أكثر من جيلين من التشويش الفكرى والاستنزاف المعنوى والتدهور الروحى، تعيش البشرية اليوم فترة من أشد الفترات إظلامًا.. تتعثر فى الأزمات وتتغذى بالمخاوف وتحيا على حافة الخطر.. تدفع الزمان يومًا بيوم فى معيشة فائرة منهكة.. والساحة خالية من أية قوة قادرة على تعبئة الطلائع الخيرة هنا وهناك.. بل دون أن تتمكن الطلائع نفسها من تحديد هويتها وحساب صلاحياتها ومعرفة من معها ومن عليها.. ودون أن يزعم أى فصيل القدرة على اقناع الآخرين بحلم عظيم أو رؤيا ملهمة.. إذ ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.. فما بالنا والخبز الضرورى، مثل الأمن اليومى، ما يزال مشكلة حقيقية بالنسبة لسكان أكثر من نصف هذا الكوكب، حيث يعيش غالبية الناس مهانة الحرمان وكابوس الاستبداد وأهوال المذابح والانقلابات.. وحيث لا تعرف الطلائع الخيرة من أماكن الراحة والإستجمام إلا المنافي والسجون والمعتقلات.. أو تراب القبر بعد الممات..

لنعد مرة أخرى إلى الحرب العالمية لنرى ماذا حدث فى التاريخ ؟

.. حزم ترومان وتشرشل الأمر، حتى قبل أن تنتهى الحرب، على إنهاء التحالف المعادى للفاشية والنازية، وأعلنّا - على نحو لا يدعو إلى اللبس - أن الأولوية لن تكون - كما كتبوا فى موثيق الأمم المتحدة - لإقامة عالم مبرأ من مخاوف الحرب ومهانة الفقر ومذلة الاستبداد وهمجية الفاشية ومظالم الاستعمار.. وإنما لإيقاف المد الشيوعى العالمى، حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة ساخنة مع الاتحاد السوفييتى، ومع اليسار الشيوعى فى أوروبا الغربية، ومع الحركة الوطنية فى البلاد التابعة.

غير أن المسار الذى إتخذته الأحداث كان شيئاً بين بين، لا هو إستمرار التحالف، ولا هو المواجهة الساخنة على نطاق عالمى.. ولا هو - بداهة - السلام العالمى القائم على المبادئ السامية التى كتبوها.

عندما أعلن عن إنتهاء الحرب العالمية الثانية بإستسلام ألمانيا فى مايو 1945، ثم بإستسلام اليابان فى أغسطس من نفس العام، تحولت العلاقة بين الغرب والإتحاد السوفييتى إلى نوع من الهدنة المسلحة، وأصبح الشغل الشاغل للطرفين، حتى يومنا هذا، هو سباق لاختراع وتكديس مزيد من أسلحة الدمار الشامل، إستعداداً لمواجهة عسكرية شاملة، ورسمت مواقع الجنود الأمريكيين فى مواجهة

الجنود السوفيت، الحدود الفاصلة بين المعسكرين، على خط أحمر يقسم القارة الأوروبية (والدولة الألمانية) إلى شرق وغرب.

وتطبيقاً لهذا التقسيم العالمى، سرعان ما انفصمت عرى التحالف القصير العمر بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الديمقراطية المحافظة والديموقراطية الاشتراكية في الغرب، ولم يكن لدى الزعامة الأمريكية أى مانع حضارى أو وازع أخلاقى إنسانى يحول دون تبنى الأساليب التى إعتدها هتلر للقضاء على كل شكل من أشكال النشاط الشيوعى أينما وجد. ولم يتردد الأمريكيون بالفعل في الأقدام على ذلك حيثما تمكنوا في عدد كبير من أقطار امبراطوريتهم العالمية الجديدة، خاصة في بلاد العالم الثالث، حيث إرتكبت - وما تزال ترتكب - من أساليب القمع والاضطهاد والتعذيب ما يندى له جبين القرون الوسطى، بل إن سادة واشنطن جربوا طبعة خاصة من حملاتهم الصليبية ضد الشيوعية على أرض الولايات المتحدة نفسها، فيما عرف بـ "المكارثية"، في الخمسينات.. ولكن تجارب النضال الديموقراطى ضد الفاشية وعلاقات القوى المحلية في بلاد أوروبا الغربية، حالت دون ردة شاملة على النسق الفاشى.

أفضت علاقات القوى الاجتماعية والسياسية في أوروبا الغربية إلى إستقرار الأوضاع على القبول بمشروعية النشاط الشيوعى - ولكن بشرطين أساسيين :

الشرط الأول هو الأبعاد عن الحكم، وفض الائتلافات الحاكمة في عدد من بلاد أوروبا الغربية، التى كانت تضم الشيوعيين إلى جانب الاشتراكيين والأحزاب الديموقراطية الأخرى، هذا، مع التركيز بصفة خاصة على أبعاد كل عنصر شيوعى عن أى مركز أو وظيفة، وإن تكن ثانوية، في المواقع الحساسة للسلطة (الدفاع، الأمن، السياسة الخارجية).... حيث تقوم الإيديولوجية الأمريكية على تجريد كل مقتنع بالماركسية من صفته الوطنية أو القومية.

ولفرض هذا الشرط، عمدت الولايات المتحدة إلى إستخدام الضغط الاقتصادى الذى تجسّد في مشروع مارشال.. مشروع إسهام أمريكا في إعادة تعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية في مقابل تخلى الأحزاب والقوى الديموقراطية، وخاصة الاشتراكيين، عن التحالف مع الشيوعيين.. بل دفع هذه القوى إلى الاشتراك النشط في الحملة العامة المعادية للشيوعية.

وبعد أن بدأت أوروبا الغربية "تستفيد" من مشروع مارشال (1948)، أكتملت ملامح الحرب الباردة بإنشاء حلف الأطلسي (1949)، الذي قام في مواجهته حلف وارسو (1954).

وهكذا تعسكر عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الشرط الثاني الذي فرض على الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية هو إلزامها بالعمل بأساليب إصلاحية في إطار النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم، وليس بأساليب ثورية تعتمد العنف أو العصيان المسلح، تهدف إلى الإطاحة بالنظام القائم وإحلال دكتاتورية البروليتاريا مكانه، أو تفضي إلى خروج أية دولة من دول أوروبا الغربية المعنية من إطار التحالف الأطلسي... أي، باختصار، دفع الأحزاب الشيوعية (أحزاب الأممية الثالثة) إلى النهج الذي سبق أن سارت فيه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية (أحزاب الأممية الثانية).

وقد تمّ هذا بالفعل خلال سلسلة معارك ومواجهات دارت بين حكومات أوروبا الغربية المعنية، المستندة إلى إئتلاف أحزاب اليمين والوسط، وبدعم سافر من دبلوماسية الولايات المتحدة ومعوناتها الاقتصادية من جانب، وبين الجناح اليساري للحركة العمالية الأوروبية تحت قيادة الشيوعيين وبعض الاشتراكيين من جانب آخر... وأخيراً، في أواخر الستينات، وبعد أن تفجرت حركات "اليسار الجديد" من الجهة المقابلة، تمّ تأقلم اليسار الشيوعي التقليدي في أوروبا الغربية فيما عرف باسم الشيوعية الأوروبية، وهي شيوعية تعترف بمزايا الديمقراطية الغربية وفضائلها وتقسم كل يوم على ألا تخل بقواعد اللعبة البرلمانية، وتخوض الانتخابات العامة والانتخابات البلدية والانتخابات النيابية في الحدود القانونية المسموح بها، وتقود الإضرابات الاقتصادية المشروعة لأسباب كثيرة من بينها تخفيض ساعات العمل عن أربعين ساعة في الأسبوع، والدفاع عن حق العامل الأوروبي في قضاء عطلة الشتاء في جبال الألب ليستمتع بريضة الانزلاق على الثلج، وعطلة الصيف على أية شواطئ يرغب في داخل بلاده أو خارجها، أو زيادة زجاجة نبيذ في استهلاكه الأسبوعي... وقد أصبحت الشيوعية الأوروبية تنبذ تماماً "مبدأ" دكتاتورية البروليتاريا، وهو المبدأ الذي طالما إعتبر هو الفاصل بين "المخلص" للمذهب الشيوعي والمراجع "الخائن"... ومع ذلك، فهذه الشيوعية الأوروبية ما تزال تقيم علاقات حميمة مع عشرات من الأحزاب الشيوعية "الشقيقة"

من المخلفات التاريخية للأمم المتحدة، تلك الأحزاب التي ما تزال ليس لديها مانع من عقد مؤتمراتها الأممية في موسكو أو في براج، وإن كانت تعارض تمامًا فكرة الحزب القائد للحركة الشيوعية العالمية، حتى لو كان هو الحزب الشيوعي السوفييتي نفسه... بينما يقبل حزب من أهم أحزاب تلك الشيوعية الأوروبية - هو الحزب الفرنسي - دورًا باهتًا في حكومة إشتراكية ديمقراطية تحت قيادة قطب من أقطاب الخصومة التاريخية، هو فرانسوا ميتران... وإحتفاظًا ببعض الطقوس والتقاليد، ما تزال الشيوعية الأوروبية تتعاطف مع الشعوب المقهورة، ودليلهم على ذلك كثير من كتابات محرري السياسة الخارجية في صحافتها، والبيانات التي تحرر بالاشتراك مع مندوبي الأحزاب اليسارية وشبه اليسارية في بعض بلاد العالم الثالث بين الحين والحين... وكفى الله الشيوعية الأوروبية شر الأممية (أكثر من هذا).. وأعفاها من أعباء مساندة حركات التحرير الوطنية... ورحم الله الحلم العظيم.. حلم إلتحام حركة البروليتاريا الثورية من أجل دكتاتوريتها الموعودة في البلاد الصناعية المتقدمة مع حركات التحرير في البلاد التابعة... لإقامة عالم لا مكان فيه لاستغلال الإنسان للإنسان واستعباد الأمم للأمم... وليبحث الرومانسيون المعاصرون عن حلم جديد... أو ليستلهموا حقائق العصر لإكتشاف صيغة جديدة لإنقاذ الحلم المطعون... أو ليظل من يشاء متشبثًا بالأوهام الضائعة أن أعوزه الفكر وجف الخيال...

... ..

وبينما العالم المتقدم يتعسكر بين شرق وغرب...

والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية يجرى إحتواؤها وتطويعها في الأطر المعتمدة للديموقراطية الغربية البرلمانية في الصيغة التي أستقرت للشيوعية الأوروبية، التي لا يُخشى منها خطر كبير على الإمبريالية ولا يرجى منها أمل كبير للتحررية..

بينما يجرى هذا وذاك دائمًا بالوسائل السلمية، بالأساليب الدبلوماسية والمناورات السياسية والضغوط الاقتصادية والتشويش الفكرى والحملات الدعائية والسيكولوجية..

فإن المواجهة الساخنة بالحديد والنار، بالحروب التى سالت فيها دماء
وهدمت مدن وشردت شعوب وأهدرت حقوق أمم.. كان من نصيبنا نحن في
البلاد التابعة والمستعمرات التى يقولون أنها "سابقة".

لم يحدث في التاريخ أن ألهم العالم المقهور بحلم في روعة الحلم بعالم ما
بعد الحرب العالمية الثانية.. ولم يحدث أن أنقلب الحلم إلى جحيم بهذا المقياس
العالمى المروع.

ونصيب عالمنا العربى من الجحيم وافر والحمد لله.. الذى لا يحمد على
مكروه سواه.

من المحيط إلى الخليج، مروراً بالقدس والسويس والجزائر.. اصطفى عالمنا
العربى بأكثر من عشر من كبريات تلك الحروب التى يسمونها حروباً صغيرة..
ومئات من المعارك غير الصغيرة.. وما تزال كل الجروح تقطر دمًا.. وماتزال
النيران مشتعلة في أكثر من بقعة.. ومزيد من الحروب تتربص بنا عند كل
منعطف منظور.

كتب الرئيس الأمريكى الأسبق، ريتشارد نيكسون، كتاباً بعنوان "الحرب العالمية
الثالثة"، ذهب فيه إلى أن العالم يخوض حرباً عالمية ثالثة بدأت منذ إنتهت
الحرب العالمية الثانية، بل ربما قبل أن تنتهى... ونحن نتفق مع الرئيس نيكسون
على أن ثمة حرباً عالمية مشتعلة منذ ذلك الحين، لم تتوقف معاركها دائماً على
أرض هذا البلد أو ذاك من بلاد العالم الثالث - وإن كنا نختلف معه بعد ذلك في
كل شئ. ففى رأينا أن الدافع لهذه الحرب هو شهوة التسلط والسيطرة والسيادة
العالمية، والموضوع الأساسى في جدول أعمال هذه الحرب هو : إلى من تؤول
ملكية المستعمرات ومناطق النفوذ التى كانت في حوزة الامبراطوريات القديمة
الزائلة، وخاصة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية.. وأى تفسير آخر لدوافع هذه
الحرب وموضوعها الأساسى ليس، فى رأينا، إلا ستاراً إيديولوجياً لإخفاء دوافعها
الحقيقية وتبريراً لما يرتكب من فظائع وجرائم ضد الشعوب والأمم التى تجرى
على أرضها المعارك... ليس إلا تمويهاً على الأشكال الجديدة للسيطرة، وتمكيناً
للسادة الجدد.

وحتى الآن، الحصيلة العامة لما يشهده العالم منذ حوالى أربعين عاماً من
الحروب الأهلية، وما يسمونه الحروب المحدودة أو الحروب الصغيرة، ومن المعارك

والإصطدامات والمناوشات والإنقلابات والمؤامرات والمذابح... حصيلة هذه الحرب العالمية الثالثة، هى أن معظم التركة التى تخلصت بتصفية الإستعمار القديم قد آلت إلى الوريث الأمريكى.

وحتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، كان المستعمرون القدامى على يقين من أن عصرهم قد إنتهى، ومن ثم فقد أختاروا وريثهم وأبرموا معه الإتفاق على تسلم التركة، غير أن عملية تصفية الشركاء الثلاثة الأساسيين على الأفكار العامة والخطوط العريضة... كانت عملية ضخمة ومعقدة وطويلة، لم تتم فى يوم وليلة، وإنما استغرقت سنوات طويلة وسارت فى مسارات شديدة الإلتواء.. كانت العملية متنوعة الملامح مختلفة الأساليب باختلاف عشرات البلاد الصغيرة والمتوسطة التى دخلت فيها، وباختلاف الظروف السريعة التغير والأحداث العنيفة الإيقاع... وكانت مشحونة بالصراعات والتناقضات... بعضها أساسى أصيل، والبعض الآخر ثانوى عارض.. التناقض الأساسى كان، وما يزال، هو التناقض بين قوى التحرر الوطنى وكل أشكال السيطرة، القديمة والجديدة، أما التناقضات الثانوية فهى كثيرة ومتداخلة، منها التناقض بين النفوذ المتوطن للمستعمرين القدامى والنفوذ الزاحف لقوى الهيمنة الجديدة، والتناقض بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية المحلية التى كانت مستفيدة من الأوضاع القديمة والفئات الاجتماعية والقوى السياسية التى تناوئها وتأمل فى تحسين أوضاعها بالتغيير... كذلك وجدت دائماً تناقضات وخلافات بين مختلف الفصائل السياسية والانتماءات العقائدية فى صفوف القوى الوطنية... لكل ذلك، تميز تاريخ حركة التحرر الوطنى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - مع محاولات الامبرياليين الجدد ملء الفراغ الاستعمارى، وسعيهم لاستمالة قوى اجتماعية وسياسية جديدة، وعملهم على تقسيم صفوف قوى التحرر الوطنى - تميز بدرجة عالية من التعقيد والالتواء. وكثيراً ما اختلطت الأوراق وتداخلت الخطوط وتقاطعت السبل، وحتى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وحين كانت المعارك ضد المستعمرين القدامى هى أهم ما يشغل القوى الوطنية، فإن الرؤية إلتبست على كثير من الفصائل الوطنية، حيث لم يكن من السهل التمييز بين الأصيل والعارض، بين الصديق المحتمل والعدو المؤكد، بين الأهداف السهلة والفخاخ القاتلة... بين سراب الوهم ويقين الحقيقة.

... الخط العريض الذى اعتمدته القوى المعنية، أمريكا وبريطانيا وفرنسا، هو أن تجرى عملية نقل التركة بالتفاهم والاتفاق والتنسيق فيما بين الشركاء، على نحو : (1) يحفظ للمستعمرين القدامى - فى إطار سياسى جديد - كل ما يمكن المحافظة عليه من نفوذ وامتيازات، و (2) يغلب عوامل الوحدة فيما بين الشركاء الثلاثة على الخلافات التى يمكن أن تنشأ بينهم، نتيجة لميل ميزان القوى فى صالح أمريكا، وما يترتب على ذلك من المساس بالأوضاع والامتيازات الموروثة، و (3) أبعاد الاتحاد السوفيتى تمامًا عن عملية إعادة توزيع مناطق النفوذ، والحيولة دون حصوله على أية مكاسب تترتب على تصفية الامبراطوريات الزائلة، سواء كان المسعى السوفيتى بالوسائل السلمية وخلال الأطر الدولية المشروعة - مثل محاولة الوصاية على ليبيا وتأهيلها للاستقلال - أو بتقديم العون العسكرى لثورات التحرير الوطنية المسلحة... ومن أجل ذلك بنيت الإستراتيجية العالمية لأمريكا وشركائها على أساس تكتيل بلاد العالم الثالث فى سلسلة من الأحلاف العسكرية المناهضة للسوفييت، وهى الإستراتيجية التى رسم خطوطها وزير خارجية أمريكا الأسبق، جون فوستر دالاس، وتولى بنفسه تنفيذها فى الخمسينات.

وتجاه القوى الوطنية فى كل بلد على حدة، إعتد الحلفاء الغربيون مخططًا عامًا يتلخص فى العمل على إحتواء الحركة الوطنية، وجعل دورها هامشيًا فى تقرير مصير أممها، وذلك (1) باتخاذ موقف أكثر مرونة فى موضوع الاستقلال السياسى، مع أحكام أساليب السيطرة غير المباشرة، خاصة السيطرة الاقتصادية، وفى ذلك كان الأمريكيون أساتذة، بفضل خبرتهم الامبريالية الطويلة مع بلاد أمريكا اللاتينية، بينما كان الفرنسيون متخلفين جدًا، ولم يتمثلوا أساليب الاستعمار الجديد إلا على أيام الجمهورية الخامسة، بفضل ديغول. (2) تحجيم، وإن أمكن القضاء على، الجناح اليسارى (الشيوعى) للحركة الوطنية المحلية. وذلك ضمانًا لعدم إنتهاج الحركة الوطنية فى جملتها مسارًا راديكاليًا، يقضى على كل أشكال التبعية للغرب، بما فى ذلك التبعية الاقتصادية، كما هو ضمان لعدم إندفاع البلد المعنى فى طريق الإنحياز إلى المعسكر الشيوعى عالميًا، (3) ومن أجل تحجيم اليسار المحلى، أو القضاء عليه، فإن الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أن الإجراءات القمعية وحدها لا تكفى، وإنما كانت ترى ضرورة إقدام القوى المحافظة المحلية على إجراء بعض الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعى، خاصة فى الريف.. وذلك كإجراء وقائى لمواجهة الإستراتيجية الثورية للشيوعيين وفى البلاد التابعة والمستعمرات، القائمة على فكرة

التحالف بين عمال المدن وفقراء الريف، والمطالبة بتوزيع الملكيات الكبيرة على الفلاحين الكادحين، كإحدى النقاط الأساسية في برنامج "الثورة الوطنية الديمقراطية".. يؤكد هذا أنه حيث كان الأمريكيون ينفردون بالنفوذ الأمريالى - كما في كوريا الجنوبية - أو حيث كان لهم النفوذ الأول - كما في إيران بعد الإنقلاب الذى قام به الجنرال زاهدى - فإن الحكومات المحلية المعنية، بتوجيه أمريكى مباشر، كانت تجرى إصلاحًا زراعيًا من نوع ما - كل بلد حسب ظروفه الخاصة.

فى الواقع العيانى، وضع هذا المخطط فى التطبيق حسب ظروف كل بلد.. حسب علاقات القوى بين النفوذ الاستعمارى المتوطن والنفوذ الزاحف، حسب قوة الحركة الوطنية عامة وجناحها اليسارى خاصة.. وأحيانًا حسب الأهمية الاستراتيجية لموقع البلد المعنى على خريطة الصراع العالمى بين المعسكرين..

وحيث كانت الأوضاع المحلية حرجة أو منذرة بخطر وشيك، كأن تكون القوى الوطنية قادرة على حمل السلاح وخوض حرب تحريرية تحت قيادة قوية مؤهلة، أو حيث يصل السخط الاجتماعى والغليان السياسى إلى حالة من الاضطراب تهدد النظام القائم بإنهيار مفاجئ، أو حيث تدعو ضرورات التعجيل بحصار الاتحاد السوفييتى إلى حسم الموقف فى بلد معين... فإن عملية تسلم الامبرياليين الأمريكيين لمسئولياتهم فى مناطق نفوذ القوى القديمة كانت تتم بسهولة نسبية، وسرعان ما تتعسكر القوى السياسية والاجتماعية المحلية، وتبدأ مواجهات حاسمة وقاسية ودموية... تفضى إلى إنحياز البلد المعنى إلى هذا المعسكر أو ذاك.

وهذا طبيعى، فحيث يبرز التناقض الأساسى تخف حدة التناقضات الثانوية.

لذلك، وفى إطار البلاد القريبة منا، كانت اليونان - بسبب الحرب الأهلية التى تفجرت قبل إنتهاء الحرب العالمية - وتركيا - بسبب وضعها الاستراتيجى الخاص وموقفها الموالى لألمانيا أثناء الحرب العالمية ... هما أول بلدين أعلنت أمريكا دخولهما فى دائرة النفوذ الأمريكى، صراحة وبلا مواربة، وذلك فيما سُمى بمبدأ ترومان (1947).

فى كتاب "لعبة الأمم"، وهو واحد من أهم الكتب التى تعيننا فى هذا الصدد، يشهد الكاتب "مايلز كوبلاند" - وهو من رجال المخابرات المركزية الأمريكية الذين إشتراكوا إشتراكًا مباشرًا فى عملية نقل التركة فى منطقتنا إلى أمريكا - يشهد بأن

رجال الدولة البريطانيين هم الذين سعوا بأنفسهم إلى التعجيل بإستلام الولايات المتحدة "مسئوليتها" عن هذين البلدين.

أما في المستعمرات والبلاد التابعة التى لم يكن الخطر فيها وشيكًا، فكانت مهمة إعادة ترتيب الأوضاع المحلية للتلاؤم مع حقائق عالم ما بعد الحرب العالمية تركت - ولو إلى حين - للمستعمرين القدامى، بينما أكتفت الولايات المتحدة - مؤقتًا - بالاشتراك فى التوجيه من أعلى ومن بعيد نسبيًا، وذلك عن طريق مؤسسات الأمبريالية الجماعية، مثل الإشراف على إنشاء وتسيير سلسلة الأحلاف الإقليمية، فضلاً عن الهيمنة على المنشآت المالية والاقتصادية... التى أقيمت تحت لافتة الأمم المتحدة، بينما إنتهى الأمر والنهى فيها إلى الغرب بزعامة أمريكا... مثل البنك الدولى، وصندوق النقد العالمى، وهيئات المعونة والإغاثة... إلى آخر هذه الشبكات.

وإلى جوار ذلك كان للولايات المتحدة أدواتها الأمريكية الخاصة، وذلك من خلال قنوات رسمية هى جزء من الدولة الأمريكية، وقنوات أخرى غير رسمية. والقنوات الرسمية بدورها تنقسم إلى الدبلوماسية المعلنة، دبلوماسية وزارة الخارجية الأمريكية بسفاراتها وبعثاتها، وما تشرف عليه من هيئات للمعونة الاقتصادية والثقافية، أما الأساليب الخفية فهى - باختصار - أساليب وكالة المخابرات المركزية (سى. آى. إيه).

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان برنامج النقطة الرابعة، الذى بدأ عام 1948، هو أهم برامج الدبلوماسية المعلنة للولايات المتحدة الموظفة لاستطلاع الحقائق - الاقتصادية أساسًا - للبلاد التابعة المرشحة للدخول فى إمبراطوريتها العالمية، وتحسس ثغرات للتسلل، وإستكشاف مخططات للمستقبل.

ثم تأتى وكالة المخابرات المركزية، التى لم تنشأ إلا عام 1949.

بديهى أن الولايات المتحدة كانت لها هيئات مخابرات قديمة قدم الدولة الأمريكية. غير أن الـ سى آى إيه، بالحجم والمهمات التى تقوم بها فى أيامنا هذه، هى المؤسسة التى عبر إنشاؤها - فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - عن تطلع أمريكا للسيادة العالمية، إنها الإدارة المتخصصة فى تحويل هذا التطلع إلى سلسلة

من المشروعات العملية، إلى حقيقة... وفرض هذه الحقيقة على العالم فرضاً بكل الأساليب.. وبأية أساليب..

إن الـ سى آى إيه هى الإدارة الخفية للمصالح العالمية للولايات المتحدة.. أو هى - بتعبير أكثر حدة هى حكومة الظل العالمية الأمريكية.

ولكن، لماذا نشأت الحاجة إلى إدارة خفية تضخمت إلى الحد الذى أصبح الاعتقاد الذى تدعّمه كثير من الشواهد، من بينها - مثلاً - أن السيد جورج بوش إنتقل من رئاسة الإدارة إلى منصب نائب الرئيس الأمريكى... (وهنا لا يملك الفكر إلا أن يقفز إلى الجانب المقابل. فكما خلق حلف الأطلنطى نقيضه - حلف وارسو - فى المعسكر الشرقى، وجد المقابل السوفييتى لإدارة المخابرات الأمريكية، تلك هى إدارة المخابرات السوفييتية المعروفة فى قاموس الحروف الأولى باسم الـ كى جى بى، وهنا سبق الرفيق يورى أندروبوف نظيره الأمريكى جورج بوش، حيث إنتقل أندروبوف من رئاسة الـ كى جى بى مباشرة إلى منصب الرجل الأول فى الاتحاد السوفيتى).

الفكرة السائدة هى أن الحاجة إلى إدارة خفية بهذه القوة هى حاجة عملية، ناشئة من ضرورة مراعاة التكتّم التام والسرية المطلقة فى إدارة شئون صراع عالمى لا يرحم، ضد خصوم لا يترددون فى الإقدام على أى شئ... خاصة وأن هذا الصراع يتطلب أشكالاً من النشاط الخطر، والقذر أحياناً... وتغذى إدارات المخابرات، والدوائر الحاكمة عموماً، هذه الفكرة التى أكتسبت شعبية عالمية عن طريق سيل لا ينتهى من قصص الجاسوسية ومكافحة الجاسوسية.. وأفلامها ومسلسلاتها التليفزيونية.. حيث جيمس بوند، ومرادفه السوفييتى الذى لا نعرف اسمه فى بلادنا، هما النموذج النمطى لفرسان هذا الزمان، الذين يستثيرون مئات الملايين من مشاهدى التليفزيون كل يوم فى كل أنحاء العالم... أولئك المشاهدون الذين يصل بهم الحماس إلى منتهاه حين تركز الكاميرا على مشاهد التدمير والنسف والقتل.. بالنبدقية أو بالمسدس أو بالسّم.. ويا حبذا لو كان طعناً بالخنجر أو ضرباً بالكاراتيه.. وتصل بهم النشوة إلى ذروتها حين تبرز النجمة الجاسوسة ماعندها فيغرى معها جيمس بوند - قبل أن يطعنها بالخنجر - فى دعارة براقة بالألوان، بينما الجدران من حولهما تهتز على إيقاع صوتيات مهيجة مثيرة... - يا إلهى... رحم الله أزمّة كان فيها الأطفال ينشأون على الحماس للمثل العليا، وكان

الفرسان هم الذين يضربون المثل في التضامن الإنساني والتكافل الأخوي والدفاع عن الضعفاء والمضطهدين.. وكان الفن يربي الناس على عشق الجمال ومحبة الخير والاقتراب من صفات الله.

... ..

إستدرجنا جيمس بوند قليلاً، ولكننا لم نخرج عن الموضوع، فالفن الدعائي، وخاصة على الشاشتين الصغيرة والكبيرة، أصبح في زماننا هو الوسيلة الأولى للتأثير على عقول الناس وتكييف وجدانهم، أى أصبح سلاح الدعاية السياسية الأول، وباستخدامه سادت، من بين أفكار خاطئة أخرى، فكرة أن السبب الذى من أجله أنشئت أجهزة مخابرات بهذا المقياس المروع هو الحاجة العملية، الناشئة من مراعاة السرية والتكتم.. إلى آخر هذا الكلام.

ولكننا نرى أن هذا ليس إلا سبباً جزئياً جداً.. وسطحياً وجانبياً..

فالمهمات الـ "جيمس بوندية" لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من نشاط أجهزة المخابرات المعاصرة.. إنما النسبة الغالبة هى لأشكال ظاهرها عادى جداً، بل محترم جداً أيضاً. وإذا كانت المخابرات تستخدم أحياناً بعض المغامرين أو الجواسيس المدربين أو القتلة المحترفين أو بائعات الهوى.. أو ما شابه هؤلاء من فرسان العصر الملعون.. فإن غالبية من توظفهم المخابرات ليسوا من هذه الأصناف.. إنما هم من أصحاب المهن المحترمة : رجال أعمال - أساتذة جامعات - خبراء اقتصاديون - علماء في كل فروع التخصصات بدءاً من البحوث النووية إلى الميكروبات - أطباء - برلمانيون بارزون - صحفيون مقتدرون - كتاب - أدباء وفنانون من كل مضرب - سينمائيون ... الخ...

إن المخابرات المركزية الأمريكية، كما قلنا، حكومة ذات مسئولية عالمية، ومن ثم تشتمل على كل ما تحتاجه حكومة بهذا القياس من كفاءات سياسية وعلمية وفنية وإدارية.. تمكنها من النهوض بالمسئولية.

إنما السؤال الذى نعيده مرة أخرى، هو : ما السبب فى كون هذه الحكومة "خفية"؟ لماذا ينقسم جهاز الدولة الأمريكى إلى جهاز علنى هو ما يعرف باسم

الإدارة الأمريكية، الذى يرأسه رئيس الجمهورية، وإلى جهاز خفى مواز له، يكاد يضارعه نفوذاً وسلطاناً، تشرف عليه أيضاً رئاسة الجمهورية ؟

فى رأينا أن السبب الأصيل ليس عملياً، كما توحى بذلك الفنون الدعائية، وإنما السبب الأصيل سبب إيديولوجى أخلاقى.

كيف ؟

التبرير الإيديولوجى للحرب التى تخوضها الدولة الأمريكية على النطاق العالمى هو أنها تدافع عن "العالم الحر". وحين يقال لنا، نحن شعوب العالم الثالث عامة، ومن وقع منا تحت رحمة أمريكا خاصة، أننا جزء من ذلك العالم الحر الذى تتجشم أمريكا كل ذلك العناء للدفاع عنه، فإن هذا القول لا يعدو أن يكون نكتة سخيفة أو كذبة مفضوحة يؤدى تكرارها إلى نقيض الغرض منها - أى إلى تعبئة المشاعر ضد مروجيها... ولكن، ليس الأمر كذلك بالنسبة للأمة الأمريكية، التى طالما أخذت غالبيتها هذا الإدعاء مأخذ الجد بفضل تكوينها وتراثها التاريخى الخاص.

الآباء المؤسسون للأمة الأمريكية، كما يسمونهم، هم أخلاط من المهاجرين الذين نزحوا من أوروبا إلى العالم الجديد، وقت أن كانت أوروبا تخوض سلسلة الحروب والاضطرابات التى أفضت إلى الخروج نهائياً من عهد الاقطاع وولوج تاريخها الحديث، والعناصر النشيطة الفعالة فى ذلك السيل من المهاجرين كانوا هاربين بحريتهم من جو الاستبداد وظروف الاضطهاد والقمع التى تميز فترات القلق والاضطرابات والتغيرات الاجتماعية والسياسية العنيفة، وعلى أرض القارة الأمريكية البكر، أخذ الآباء المؤسسون فرصتهم لإقامة مجتمع حر، كأقصى ما تكون الحرية التى كانوا يحلمون بها، والتى حالت بقايا القرون المظلمة بينهم وبين إقامته فى أوروبا.

واذ كانت التجمعات السكانية الأوروبية التى تأسست على أرض أمريكا مستعمرات تابعة للتاج البريطانى، فإن نضج العوامل المكونة للأمة الأمريكية والنضال من أجل إقامة مجتمع حر متكامل لم يلبث أن اصطدم بالسيطرة الاستعمارية البريطانية... ومن ثم كانت حرب الاستقلال التى قادها جورج واشنطن، وتوجت عام 1776 بإنشاء جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء الدستور الأمريكى، الذى صاغته صفوة مفكرة على قمته بنيامين فرانكلين، ليكون

التحقيق الأكمل للمبادئ الليبرالية التى بشر بها فلاسفة التنوير ورواد التحررية الأوروبية، حين كانوا يعبرون عن نضال الأمم الأوروبية الحديثة لازاحة كابوس القرون المظلمة، وإقامة عالم الحرية والاخاء والمساواة.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة هى العالم الجديد، ليس بالمدلول الجغرافى فحسب - بصفته الأرض "البكر" الجديدة التى إكتشفها الرجل الأبيض وشرع فى تعميرها، وإغما أيضاً بمدلول حضارى ومعنوى براق، بوصفها الدولة التى حققت لمواطنيها الحرية، وهى أمل المناضلين الأوروبيين وملاذهم.

هذا هو موجز القصة التاريخية التى تنطوى على ما يمكن أن نسميه "الأيديولوجية الأمريكية" - أيديولوجية الحرية.. والعالم الحر، وهى تستمد جذورها من بعض وقائع التاريخ، وتكسب قوة واستمرارية من التكرار والعادة، ومن إصرار الفئة الحاكمة على تأكيدها وتغذيتها، وتفسير كل حقائق الحياة على نحو لا يتعارض معها... مهما بدى التفسير خارجاً على المعايير العقلانية للناظر من الخارج. فمثلاً: إبادة الهنود الحمر هى عملية تحرير لهؤلاء المتوحشين أنفسهم، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام العنف معهم...

ومع التكرار والعادة، وبقوة المصالح المادية للمستوطنين الذين استمرأوا الاستيلاء على كنوز القارة البكر... تتعايش الممارسة العنصرية اللاإنسانية جنباً إلى جنب مع القناعة الأيديولوجية التحررية الإنسانية فى ضمير الأمة وفى نفسية الأفراد... وهكذا تصبح الأيديولوجية التحررية قناعاً وتبريراً لأشد أنواع الممارسات القمعية والاستعبادية والعنصرية.

وما يقال لتبرير سرقة أراضي الشعب الهندى الأحمر وإبادته، يقال شبيهه لتبرير استعباد الأفريقيين واختطافهم، وتدمير الطاقة البشرية للقارة السمراء لتسخيرها من أجل أن يثرى مستوطنو العالم الجديد.

ولكن تسخير العبيد فى المزارع الكبيرة فى ولايات الجنوب الأمريكى لا يلبث، مع تطور الرأسمالية الصناعية، أن يصبح عائقاً فى سبيل نمو الصناعة، خاصة فى ولايات الشمال الشرقى الأكثر تقدماً، ومن ثم، تحاول الرأسمالية الصناعية الأمريكية المتقدمة أن تلغى العبودية، أن تنهى ذلك الامتياز الذى يتمتع به أصحاب مزارع الجنوب، (سبق أن عملت البورجوازية الأوروبية على إلغاء القنانة الاقطاعية)، وذلك لإطلاق طاقة بشرية يمكن أن تكون إنتاجية من جانب، ولتحسين شروط

المنافسة لصالح تطور الصناعة من جانب آخر، وإذ يرفض أصحاب مزارع الجنوب، ويصل الخلاف إلى حد تهديد وحدة الدولة الأمريكية - تنشب الحرب الأهلية التي تولى قيادة الشمال فيها الرئيس الشهير، إبراهيم لنكولن... وتكون فرصة تاريخية نادرة لدعم الأيديولوجية الأمريكية التقليدية... إذ يقلل المؤرخون الأمريكيون من شأن كل الدوافع الأصلية والعوامل الأخرى ليؤكدوا أن الدافع الأساسي - أن لم يكن الوحيد - لنشوب تلك الحرب هو رغبة البيض الطيبين في تحرير عبيدهم... بل إنها لفرصة أن يذهب البعض إلى أن العبودية كانت دائماً جسماً غريباً في كيان الأمة الأمريكية لا ينسجم وتكوينها الأخلاقي، وأنها كانت مرضاً منقولاً إليها من العالم القديم، ها هي تقاقل لتخليص نفسها منه حين حانت الفرصة... ثم هي تجند طاقاتها المادية ورصيدها المعنوي لتخليص العالم من بقاياها... وفي وجدان الأمريكي العادي أن إبراهيم لنكولن أكثر من أن يكون رجل دولة عظيمًا وقائدًا شجاعًا، خاض حربًا ضارية من أجل المحافظة على وحدة الدولة الأمريكية وإطلاق طاقاتها البشرية والإنتاجية، ووضع بذلك الأساس لقوة أمريكا وصعودها إلى مكانة الدولة الأولى في العالم فيما بعد... وإنما لنكولن هو - أولاً وقبل كل شيء - قديس أمريكي، تجسيد لعشق الأمريكيين للحرية واستعدادهم للقتال من أجل تحرير أنفسهم !!

كذلك فسر الأيديولوجيون الأمريكيون كل مراحل التوسع الخارجى للدولة الأمريكية تفسيراً يبين أن التوسع الأمريكى دائماً يهدف إلى تأكيد مبادئ الحرية ونشرها في العالم.

مبدأ مونرو (1823) الذى هو الإعلان الرسمى عن دخول المؤسسة الحاكمة الأمريكية عصر التوسع الخارجى، في اتجاه أمريكا الوسطى والجنوبية... هو تحرير لأمريكا اللاتينية من سيطرة وإستعمار الدول الأوروبية، وفي مقدمتها حينذاك أسبانيا والبرتغال.

ودخول أمريكا حلبة المنافسة العالمية مع الدول الصناعية التي سبقتها إلى الأسواق العالمية... هو نضال من أجل إعلاء مبادئ الحرية الاقتصادية، وحرية التجارة خاصة. - أين هذا من موقف الولايات المتحدة اليوم من اليابان ؟! -

ولكن، في السياق التاريخي المتسق لهذه الأيديولوجية الأمريكية، كان الرئيس تيودور روزفلت، الذى تولى رئاسة أمريكا في نهاية القرن الماضى، خروجاً على

المألوف، إذ كان الرجل يعبر عن أفعاله الامبريالية التوسعية بلغة عدوانية إمبريالية صريحة.. ومن ثم يعتبره بعض المؤرخين المحافظين اليمينيين رجلاً ذا مبادئ أخلاقية محمودة - رجلاً شجاعاً صريحاً لا يعرف النفاق... وللناس فيما يعشقون مذاهب !!

ولكن تصحيح الخطأ الايديولوجى الذى وقع فيه الرئيس تيودور روزفلت لم يلبث أن جاء على يدى الرئيس وودرو ويلسون، الذى دخل بالولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى فى مراحلها الأخيرة، وعجل بانتصار الحلفاء، أعلن ويلسون أن الدافع لأمريكا لدخول الحرب لم يكن هو الاشتراك فى رسم خريطة عالم ما بعد الحرب لإعادة إقتسام العالم والحصول على نصيب من ممتلكات المهزومين.. لا.. حاشا لله.. وإنما حارب الأمريكيون لإعلاء مبادئ الحرية الأربعة عشر.. تلك المبادئ التى كانت أشهر قصاصة ورق خلفتها الحرب العالمية الأولى.

... وليست أمريكا، المحبة للحرية، هى السبب فى أن تلك المبادئ - التى من بينها مبدأ حق الأمم فى تقرير المصير - تحولت إلى قصاصة ورق. لا، وإنما هى الروح الاستعمارية التى تشبثت بها الامبراطوريات الأوروبية، ليس المسئول هو الرئيس الأمريكى الطيب المخدوع، وإنما هم ثعالب بريطانيا وضباع فرنسا الذين تنكروا للمبادئ العظيمة، وصاغوا معاهدة فرساي المشؤومة.. هكذا تقول الرواية..!!

غير أن تلك القصاصة التى لم يكن لها أثر يذكر فى مجرى السياسة العالمية وفى ترتيب أوضاع عالم ما بين الحربين، كان لها فعل السحر إيديولوجيا، فهى التى جعلت دعاوى الحرية الأمريكية تتجاوز نصف الكرة الغربى وجزر المحيط الهادى وبعض شواطئه لتصل إلى آخر ركن فى الكرة الأرضية.. ألا تذكر كتب التاريخ فى بلادنا، منذ أكثر من ستين عامًا، أن من بين أسباب قيام الثورة المصرية عام 1919 أن القادة الوطنيين، سعد زغلول ورفاقه، ألهمتهم وشجعتهم مبادئ الحرية الأربعة عشر التى نادى بها الرئيس الأمريكى ويلسون؟! عظيم.

ولكن حظوظ الأيديولوجية الأمريكية لم تبلغ الذروة ألا في الحرب العالمية الثانية. أنها أيديولوجية الحرية التى بفضلها - على الجبهة الدعائية - أصبحت الإمبراطورية الأمريكية المعروفة بأسم "العالم الحر" كبرى إمبراطوريات التاريخ... وهكذا تتحقق واحدة من أكثر تنبؤات جورج أورويل فى كتاب من أشهر كتب القرن العشرين، عنوانه "1984"، تنبأ بلغة جديدة، تفسد فيها مدلولات المفردات فساداً تاماً، فتوحى الألفاظ بمعان تتناقض تماماً مع المعانى المتعارف - أو التى كان متعارفاً - عليها.

ولأن الدولة الأمريكية كانت دائماً حسنة الطالع موفورة الحظ، كثيراً ما قُدمت لها الانتصارات السهلة على أطباق ذهبية، فقد ائتلف الأعداء والأصدقاء، فى الحرب العالمية الثانية، للمساعدة على وصول الأيديولوجية الأمريكية إلى ذروة أمجادها.

كان هتلر وموسوليني وحلفاؤهم اليابانيون خصوماً عدوانيين معلنين، يقولون عن أنفسهم صراحة أنهم عدوانيون. غلاظ فى القول استفزازيون فى الفكر بقدر ما هم همجيون فى الحرب استبداديون فى الحكم، وقحون ودمويون من البداية إلى النهاية، وحين ينشب صراع عالمى مسلح فى كوكب مايزال غالبية سكانه من المستضعفين المستعبدين، فإن حظوظ دعاوى الحرية والديموقراطية تكون - بالتأكيد - أكبر. وحتى لو كان عند الناس شكوك قوية فى أن تلك الدعاوى تفتقر إلى الاخلاص والجدية، فإن الضعف يجعل المستضعفين أكثر استسلاماً لتمنياتهم الفكرية، خاصة وأن الغالبية - خارج نصف الكرة الغربى - قليلو الخبرة بالسادة الجدد... وكأن لسان حالهم يقول: ربما هؤلاء السادة الجدد، بفضل غناهم الفاحش وحظهم الحسن يكونون أكثر صدقاً وتعففاً...

هكذا كان يفكر غالبية الناس فى سنوات الحرب، خاصة والساحة خالية من نغمة أخرى، وما كان ثمة نغمة أخرى قادرة على الموازنة عالمياً - غير نقيب هتلر وموسوليني الذى غالباً ما أدى إلى نتائج عكسية - سوى النغمة الشيوعية، ولكن الشيوعية حينذاك كانت متحالفة مع الحرية الأمريكية، يستفيد كل منهما - أيديولوجياً - من سكوت الآخر، وهذا أضعف الإيمان. بل كثيراً ما يدعم كل منهما الآخر، أن صراحة أو ضمناً... وأشهر مثل على السكوت التاريخى المتبادل هو حل الأممية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) عام 1943، فى مقابل إيقاف الحملات

المعادية للسوفييت من الجانب الآخر. ثم جاءت مشروعات المواثيق التأسيسية لهيئة الأمم المتحدة لتكون أكمل تعبير عن الائتلاف الأكبر، بين الليبرالية الغربية والشيوعية السوفييتية، لتعبئة الطاقات المعنوية لجميع شعوب العالم في الحرب، والتبشير ببناء عالم المستقبل الموعود، عالم السلام والرخاء.

لسنا بحاجة إلى تأكيد أن دوافع ذلك العرس الأيديولوجي كانت سياسية عسكرية، لا هي حضارية ولا هي إنسانية، كما قالوا في الخطب وكتبوا في المواثيق، ومن ثمّ، لم تكد تلوح في الأفق بشائر زوال الخطر الفاشي حتى إنتهى شهر العسل فجأة إلى طلاق بلا رجعة، حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية... فقد بدأت الحرب الثالثة، حرب وراثة الإمبراطوريات الزائلة.

كان تشرشل هو الذى أعطى إشارة البدء، استأنف الاستعمارى العجوز الحملة ضد الاتحاد السوفييتى، حليف الأمس القريب، وأعلن أن دواعى الحرب ضد هتلر هى التى استدعت التحالف مع "الشیطان"، وأعاد رفع راية مكافحة الشيوعية بإعتبارها الخطر الذى يهدد الحرية والحضارة الغربية - نفس ما كان يقال قبل لحظات عن النازية والفاشية فى البيانات المشتركة التى كانت تصدر مع الروس !! - ومن الجانب الاخر، صدر عام 1947 تقرير زدانوف، الساعد الأيمن لستالين حينذاك، وفيه أعلن السوفييت أن العالم قد أنقسم، بإنتهاء الحرب، إلى معسكرين، أحدهما إمبريالى رجعى والآخر اشتراكى تحريرى، ودعوا إلى تعبئة قوى الاشتراكية وحركات التحرير الوطنية من أجل القضاء على الإمبريالية والرجعية، بإعتبارهما وريث الفاشية والنازية... وهكذا فى يوم وليلة، تحول المنظر إلى سباق محموم بين الجانبين للتشهير وإثارة الفضائح الأيديولوجية، وهو سباق ما يزال خطه العام فى تصاعد حتى اليوم.

هكذا نشبت الحرب الأيديولوجية بين الحرية والشيوعية، بين العالم الحر والمنظومة الاشتراكية، وهى الجانب المعنوى - غير العسكرى - فى الحرب العالمية الثالثة، حرب الوراثة الامبراطورية.

تتلخص الفكرة الأساسية فى الحرب الأيديولوجية فى محاولة كل من طرفيها الكشف عن الهوة بين الادعاءات المبدئية والممارسات الواقعية للخصم، مع إثبات الاتساق بين مبادئه وممارساته هو. فإذا كانت المبادئ المعلنة - مثلاً - هى مبادئ الدفاع عن الحرية والديموقراطية، والممارسة تهدف إلى فرض السيطرة

والسيادة العالمية فيجب إثبات أن كل ما تفعله الدولة المعنية من أجل السيطرة على البلاد الأخرى إنما هو من أجل تحقيق حرية هذه البلاد !! هذا - طبعاً - فضلاً عن محاولة إثبات أن المبادئ التي ينادى بها الطرف المعنى - الحرية من جانب، أو الشيوعية من الجانب الآخر - هى الأقرب إلى المثل الإنسانية العليا، وأن تحقيقها يفضى إلى بناء عالم أفضل - هو العالم الذى بشرت به موثيق الأمم المتحدة.. ؟.. - وأن تلك المبادئ قابلة للتحقيق فعلاً وليست مجرد تمنيات أو أحلام مستحيلة، وأخيراً وليس آخراً، لابد - دائماً - من إضافة جرعات من الإرهاب المعنوى، أى تخويف الناس المعنيين وإثارة ذعرهم، وتهديدهم بسوء العاقبة أن هم تنكبوا الطريق المرسوم.

ولكن، بعد أن انقلب تشرشل وترومان وديجول على ستالين بعد مؤتمرى يالطاو بوتسدام، وشرعوا يثيرون ذعر العالم من الشيطان والالحاد والستار الحديدي.. لم يكن المنظر غريباً على السوفييت، فقد ألف الاتحاد السوفييتى، منذ ثورة أكتوبر 1917 حتى التحالف الذى فرضته ضرورات الحرب العالمية فى 1941، ألف أن يكون معزولاً ومحاصراً أيديولوجياً فى محيط عالمى بورجوازي إمبريالى لم يتوقف يوماً عن التشهير بالشيوعية والنظام السوفييتى، ومن ثمّ توفرت للسوفييت خبرة ثمينة فى خوض حرب أيديولوجية طويلة الأمد، ضد خصوم أيديولوجيين أقوياء، فى ظروف أكثر صعوبة وأشد قسوة، وفى الأثناء، أقام السوفييت جهازاً دعائياً متمرساً، ورتبوا من الوسائل العملية والأجهزة التنفيذية ما يجعلهم أكثر قدرة على إخفاء المفارقات بين المبادئ المعلنة والممارسات الواقعية، وتوفر لهم - فى إطار الأممية - حلفاء طبيعيين فى كثير من بلاد العالم يساعدون على الكشف عن جرائم الامبريالية ومظامم الرأسمالية ومخازى الرجعية... وغنى عن الذكر أن المثل العليا للشيوعية، بغض النظر عن نقائص التطبيق الواقعى هنا أو هناك، لها فرص فى عالم ما يزال غالبيته من المقهورين المستضعفين أكبر من فرص الليبرالية الغربية، خاصة وأن كثيراً من الأمم والشعوب المضطهدة كانت قد اكتشفت، من خبرتها التاريخية المريرة، أن الليبرالية الأوروبية تحولت إلى قناع مهلهل للإمبريالية. وليست الأيديولوجية الأمريكية، فى التحليل الأخير، إلا طبعة منقحة ومزينة من تلك الليبرالية.

لذلك لم يخسر السوفييت في الحرب الأيديولوجية التي أحتدمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنفس القدر الذى خسر الأمريكيون.

لقد خسر الطرفان، ما فى ذلك شك، فقد نالت كل دولة من الأخرى، أيديولوجيا، ونهشتها نهشًا طيلة ما يقرب من أربعة عقود متصلة.. على نحو يذكرنا بقصة الأسدین اللذين تقاتلا فنهش كل منهما من لحم الآخر إلى درجة لم يبق منهما إلا الذيلان !! ولكن - تظل خسارة الأمريكيين هى الأكبر.

لقد خاض الأمريكيون معاركهم الإيديولوجية السابقة ضد خصوم ضعفاء، وفى ظروف موالية دائماً، وتمكنوا بسهولة من جعل المزاج العام للأمم المعنية لا يرفض إدعاءات الحرية الأمريكية، بل غالبًا ما ينهر بها ويتحمس لها، وأفضل هذه الظروف هى التى توفرت أثناء الحرب العالمية الثانية، بسبب فجاجة الخصوم الفاشيين، ومعونة الحلفاء الديموقراطيين والشيوعيين، وزعامة قادرة تجسدت فى شخص الرئيس الأمريكى الأشهر، فرانكلين روزفلت.

ولكن الأيام الصعبة للإيديولوجية الأمريكية بدأت بعد لحظة من الزمان، عند نهاية الحرب العالمية الثانية، منذ بدأت المواجهة مع الاتحاد السوفييتى على الجبهة الإيديولوجية. وكان الاتحاد السوفييتى قد أصبح الدولة العظمى الثانية فى العالم، والقوة الوحيدة القادرة على قبول التحدى الأيديولوجى الأمريكى، ومن خلفه هبت الحركة الشيوعية العالمية التى كانت قد أكتسبت قوة هائلة أثناء الحرب، وكانت موحدة كلها تقريبًا تحت الزعامة الستالينية، فلا تنال منها خربشات الأممية التروتسكية الرابعة شيئًا، وأعيد إنشاء طبعة جديدة من الأممية الشيوعية فى صورة مكتب للاستعلامات فى براج (الكومنفورم) عام 1947، وفى نفس الوقت، جاء المد الثورى العالمى لحركات التحرر الوطنى فى أواخر الحرب وأعقابها، ليلقى بثقله فى الكفة المناوئة لدعاوى الحرية الأمريكية، والعالم الحر الذى لم يقتنع أحد فى العالم الثالث أنه جزء منه، طالما ظل العالم الثالث ثالثًا. وهنا نقترّب من إجابة على السؤال الذى طرحناه منذ بضع صفحات.

وفى رأينا أن ضرورات الحرب الأيديولوجية فى الظروف الجديدة ظروف احتدام حرب الوراثة الامبراطورية وتصادمها، مع وجود خصوم أقوياء مؤكدين، فى حجم الاتحاد السوفييتى والحركة الشيوعية العالمية، وخصوم لا يستهان بهم فى حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات والبلاد التابعة والبلاد حديثة الاستقلال... وخصوم

محتملين في الولايات المتحدة نفسها من المثاليين الذين يمكن أن يتأثروا بالدعاية المناوئة... - ضرورات هذه الحرب الأيديولوجية هي التي دفعت الدولة الأمريكية إلى إعادة تأسيس جهاز مخابراتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عام 1949، لتصبح الـ سي آى أيه هي الحكومة الخفية ذات المسؤولية العالمية، هي الجناح غير المرئى في السلطة التنفيذية الذى يضارع الحكومة العلنية ويكاد يبرزها في بعض من مجالات العمل الأكثر حساسية، وفي أوقات الشدة ولحظات الطوارئ. فالمسئوليات العسكرية الخالصة كانت أيسر علاجًا. وليست هي - بالتأكيد - التى استدعت تأسيس المخابرات المركزية الأمريكية عام 1949. وذلك لسببين أساسيين، أحدهما يتعلق بالاستراتيجية الكوكبية، والثانى بطبيعة الفنون العسكرية :

فأولاً : حرصت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، كلاهما، على ألا تصعد أية أزمات أو معارك في مسار الحرب العالمية الثالثة على نحو يفضى إلى صدام عسكرى مباشر بينهما، حرصًا دائمًا على أن تدور المعارك المسلحة على أرض طرف ثالث، وحتى الآن تدور المعارك بالفعل على أراضى المستضعفين، على أراضى بلاد العالم الثالث... وفيما يسمونه الاستراتيجية الكوكبية للجانبين، فلا مانع - حين تتأزم الأمور جدًا - من أن تُتخذ القارة الأوروبية نفسها مسرحًا للعمليات العسكرية، ولكنه بعيدًا عن أراضى العملاقين... هذه أمور لم تعد خافية على القارئ العادى للصحف اليومية.

أما عن التقنيات العسكرية، مثل التدريب والتسليح والقواعد... فهى أمور مبحوثة مدروسة، وفي غالبيتها مشروعة ومعلنة على نحو ما، وأسرارها من اختصاص إدارات المخابرات العسكرية لا إدارة المخابرات العامة - التى من نوع الـ سي آى إييه - وموارد القارة الأمريكية وطاقاتها البشرية، وممتلكات أمريكا وحلفاؤها في العالم، قادرة على بناء الصرح العسكرى المطلوب... فقط لو أحسن تعبئة الطاقات المعنوية للأمة الأمريكية وللأمم المعنية، المطالبة بتقديم الجهد والمال والدم... ويتحمل الأعباء النفسية وحساب الضمير الإنسانى.

ومن هنا الحاجة إلى أكثر من حكومة وأكثر من لغة.

الحكومة العلنية تستخدم اللغة الأيديولوجية، لغة الحرية والعالم الحر، لزوم التعبئة المعنوية وتبرير ممارسات القوة والسعى للسيطرة. والحكومة الخفية

تستخدم - في دهاليزها وأوكارها غير المنظورة - لغة واقعية، تجف دماء الناس العاديين هلعًا لو سمعوها، وتمارس مهمات عملية لو مورست علنًا لكانت فضيحة أيديولوجية وفجيرة أخلاقية.

فمثلاً.

عندما أطلق الاتحاد السوفييتي قمره الصناعي الأول، في 1957، وكان ذلك يعنى سبقاً مؤكداً في التسليح الصاروخي وبحوث الفضاء، أعلنت الإدارة الأمريكية جهاراً ودون حرج أنها ستعقب كل ما تستطيع من موارد مادية وقدرات علمية من أجل اللحاق بالسوفييت في هذا المجال والسبق عليهم، فالهدف هنا هدف مشروع ولا غبار عليه في نظر المواطن الأمريكي العادي المنسجم مع أيديولوجية الحرية والعالم الحر، وله مبررات مقبولة أمام الرأي العام العالمي، والعلنية هنا لا تتناقض مع متطلبات الحرب الأيديولوجية.

ولكن، حين يتعلق الأمر ببلد فقير من بلاد العالم الثالث، يعاني ملايين من سكانه من سوء التغذية، وتتعرض مناطق منه لخطر المجاعة.. وترى الدولة الأمريكية الفرصة سانحة لاستخدام "المعونة" الغذائية من أجل فرض السيطرة عليه - فإن الأمر يختلف، إن تجنيد مسئولين محليين في البلد الفقير المنكوب للحصول منهم على المعلومات اللازمة، وتكليف علماء في التغذية وخبراء في الاقتصاد بدراسة كيفية استخدام محنة الجوع لإخضاع شعب، فإن هذا أمر يتنافى مع مبادئ الحرية والمثل العليا المعلنة للعالم الحر، ولو عرف المواطن الأمريكي العادي الأمر على حقيقته لإستنكره، ولو عرفت الهيئات العلمية لرفضت، وربما دعت العلماء - إحتراماً لشرف المهنة - إلى عدم الاشتراك في هذه الأعمال التي أقل ما توصف به أنها لا إنسانية...

لذلك، فإن الأمر يوكل إلى الأجهزة المعنية في الحكومة الخفية، في المخابرات المركزية، وعند مستوى معين في الجهاز التنفيذي (ربما في مجلس الأمن القومي) تجري عمليات التنسيق بين الحكومتين العلنية والخفية، بين الإدارة والمخابرات، وتوزع الأدوار، وتتم إخراج اللعبة السياسية الكبرى - لعبة الأمم... وتتمركز هيئة أركان الحرب العالمية الثالثة.

لم نورد، في حيزنا المحدود سوى مثل واحد من آلاف المهمات المخبرائية، فقد يتعلق الأمر ليس فقط بأستغلال ظروف المجاعة في بلد فقير، وإنما بتدبير أمر

تجويعه، أو إتلاف محاصيله الغذائية باستخدام الميكروبات أو التأثير في الأحوال الجوية - الحرب الميتورولوجية - أو إثارة حروب محلية لتحقيق أهداف متنوعة، من بينها ترويج تجارة أسلحة عتيقة تجاوزتها احتياجات الجيش الأمريكى، أو تجربة أنواع جديدة من الأسلحة.. أو تخريب اقتصاديات بلد معين، أو التشهير الظالم بقيادة وطنيين شرفاء، أو تدبير اغتيالهم، أو إفساد الجهاز الحكومى.. أو رسم مخططات لإثارة حرب نووية "محدودة" على أراضى بلاد أخرى.. أو تطوير أجهزة التعذيب البدنى والعصبى..

لو عرف عشرات الملايين من الأمريكيين مثل هذه الأمور على حقيقتها، وهى تعد بالآلاف، بعيداً عن الإغراق الإيديولوجى الذى يعيشون فيه... ولو عرفت الشعوب الأخرى.. لأدى تراكم المعرفة إلى تراكم وعى يصبح خطراً على مخططات السيطرة والسيادة العالمية.

من هنا ضرورة أكثر من حكومة وأكثر من لغة. حكومة علنية تستخدم لغة إيديولوجية مموهة لزوم التعبئة المعنوية، وحكومة خفية تستخدم لغة عملية فظة وتمارس مهمات لو مورست علناً لكانت فجيعة أخلاقية ونزيفاً إيديولوجياً. وأصل الأصول فى كل ذلك هو المفارقة الصارخة بين مثالية الادعاءات الأيديولوجية وتدهور الممارسات الواقعية.

ولو أن المفارقة قاصرة على أمريكا وحدها لإقتصرت أعراض المرض وتداعياته على الولايات المتحدة دون غيرها. ولكن المفارقة بين الأيديولوجية المعلنة والممارسة العملية مرض عالمى، ومن ثمَّ فإن الأعراض والتداعيات عالمية. فى الشرق كما فى الغرب. بل لقد أنتقل المرض إلى العالم الثالث، الذى غالباً ما تنتقل إليه أمراض العصر مضاعفة.. وهو - وأسفاه - الضعيف الذى لا يحتمل.

المفارقة بين الإيديولوجيات المعلنة والممارسات الواقعية تختلف، من بلد إلى آخر، فى الشكل والدرجة والتفاصيل. ولكن الانقسام فى الحياة السياسية والحياة العامة موجود دائماً، وفى كل البلاد - مرة أخرى تنبؤات جورج أروويل فى رواية "1984" - ولأن الخصوم لا ينامون، ولأننا فى وقت حرب - هى الحرب العالمية الثالثة - ولأننا فى عصر الاتصالات الكوكبية الفورية، فإن الفضائح الإيديولوجية أصبحت غذاء يومياً للناس فى كل مكان... إن لم تصلهم أنبأؤها همساً فى المجالس، فإن أخبارها تجتاز القارات والمحيطات وتخرق الجدران وتصلك الأذان من الإذاعات

ومصادر الدعايات "المعادية". ومن المؤكد أن كفة فضائح الممارسات قد رجحت كفة الإدعاءات الأيديولوجية التى تحولت إلى كلام أجوف لا يثير إلا الملل.. عبثاً تصرخ بها أجهزة الدعاية "المحلية"، وكأنها تعاويز ديانات منقرضة.

لم تعد الإدعاءات الأيديولوجية إلا ستاراً كلامياً رقيقاً لا يخفى من الفضائح الإيديولوجية إلا القليل، ويزداد الستار الأيديولوجى رقة وتمزقاً مع الوقت، وتضيق الشقة بين الإدعاءات والممارسات، وإنما - للأسف - فى اتجاه غلبة الممارسات المردولة والأقوال الفظة، مع ضمور المثاليات والكلمات الطيبة، السباع الأيديولوجية أكلت بعضها بعضاً فلم تبق إلا الذبول.. وفى أعلى الهرم العالمى يخرج رجال الحكومات الخفية من الظل - بوش وأندربوف.. وآخرون - ليجلسوا على القمة ويتولوا كل الأمور علناً.. وإذ يكون اليأس قد نال من الكثيرين، بعد أن دوختهم الدوامة الجهنمية، فإنهم يقولون - وكأنهم يستعجلون كارثة يكون فيها فصل الختام - ربما هذا أفضل !!

ولتعويض الغذاء الإيديولوجى الذى ينفد رصيده المعنوى على مرّ الأيام والسنين، لا تجد المؤسسات الحاكمة فى البلاد الصناعية المتقدمة - وأمريكا هى الزعيمة بلا منازع - لا تجد ما تقدمه للناس فى بلادها، - وللطبقات الوسطى وما فوقها فى العالم الثالث - إلا مزيداً من سلع الاستهلاك التى تجود بها الثورة التكنولوجية المعاصرة. وبالتدريج، تتحول الإستهلاكية - أو عبادة الإستهلاك - إلى الإيديولوجية البديلة التى تدمر المثل الإنسانية والإدعاءات الأيديولوجية وتحل محلها. ويحل النهم للذائذ الحياة المادية والسعار من أجل إقتناء المنتجات الجديدة محل أى طموح مثالى من أجل تحرير النوع الإنسانى، والسمو نحو آفاق ثقافية وحضارية أرقى... كشرط ضرورى لاجتياز المخاطر التى تهدد الوجود المادى للنوع الإنسانى على هذا الكوكب.

ولكن الإستهلاكية، كمعبود عالمى جديد، هو إله غائب تمامً عن فقراء هذا الكوكب، وهم أكثر من نصف سكانه. وتنمية صنم الإستهلاك فى البلاد الغنية، وإسالة لعب الطبقات المحظوظة فى البلاد الفقيرة، بينما غالبية البشر يتضورون جوعاً - كل هذا لعبة خطيرة، فضلاً عن كونها غير إنسانية وغير أخلاقية وغير مبررة - إذا أخذنا فى الإعتبار المستوى الخرافى الذى وصلته القدرة الانتاجية للبشرية فى ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة.

وفي البلاد الصناعية المتقدمة، تدل ثورات الشباب وحركات التمرد على أن الاستهلاكوية معبود ساقط أيضًا لدى الأغنياء والمحظوظين.

عبث. كل هذا عبث. فليس من يجهل أن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. حتى رجال الظل يعلمون علم اليقين أن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.. ولو استشاروا عقولهم الالكترونية التي لم يعودوا يثقون في شئ إلا إياها، لصاحت مكبرات الصوت بصراخ يملأ السماء والأرض : ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. الجميع، في الشرق وفي الغرب وما بينهما، يشعر بثقل وطأة الأزمة الإيديولوجية في العالم المعاصر.

... ..

من زاوية رؤية معينة، لم يأت زماننا بجديد. فمن طبائع الأمور أن شهوة السلطة والتوسع، والضروريات المردولة للسياسة العملية - في كل زمان ومكان - هي المذبح الذي تسفح عليه دماء الايديولوجيات والمثل العليا التي تميز الإنسان عن سائر الكائنات.. لتتحول مع الزمن إلى تعاويد باهتة لديانات منقرضة.

ولكن، أين المفكرون والمثقفون من المحنة الشاملة ؟ ففى كل زمان أيضًا، وجد دائمًا من يجدد الرسائل، ويستثير الإلهام، ويحافظ على الشعلة مضيئة - حتى لو احترق بنارها. وللحقيقة، ليس عصرنا - في هذا أيضًا - خروجًا على القاعدة.

فعلى الرغم من الظلام المتراكم، ليست ساحة العصر خالية تمامًا من نقاط مضيئة، سمع العالم عن القليل، وربما وجد كثيرون حجب الظلام اشعاعهم وخنقت مؤامرة الصمت أصواتهم... سمع العالم عن قمم فكرية وفلسفية وأدبية ناقدة رافضة مؤمنة بإنسانيتها... عن برتراند راسل وجان بول سارتر، ولويس ممفورد، وسولجنتسين، وباران وسويزي...

ولكن هؤلاء القمم، على قلتهم، أما أنهم غادروا هذا العالم أو أنهم شيوخ طاعنون إنتهى وقت عطائهم. وهم عمومًا يمتنون للماضى أكثر مما يكشفون للبشرية عن رؤيا للمستقبل.

... أما الحركات الجمعية الجديدة، حركات الشباب والنساء والدفاع عن الطبيعة.. وأشباهاها، فإنها ما تزال في طور التجارب الأولية، تفتقر إلى وضوح الرؤية والنضج، والقدرة على الحركة الفعالة وتقديم المثل المقتنع..

وفي جميع الأحوال، فإن أولئك الذين تمكنوا من توصيل صوتهم للعالم - وقد أصبح العالم كله هو الوطن الذي لا يتجزأ للمفكرين وأصحاب الرسائل المعاصرين - فإن بعض الفضل في نجاحهم في توصيل صوتهم للعالم يرجع إلى أنهم، برغم موقفهم الرافض، مواطنون عالميون من الدرجة الأولى، يحملون بطاقات هوية انجليزية أو فرنسية أو أمريكية أو ألمانية أو سوفيتية.. أما من كانت بطاقة هويته مثلنا - نحن في العالم الثالث - فليحمد الله - حتى لو كان الخالق قد وهبه صفات القديسين وحكمة الفلاسفة، بل خاصة إذا كان موهوبًا بشئ منها - ليحمد الله، أن ظل على قيد الحياة، على أنه ما يزال يتنفس هواءه، وعلى أن روحه لم تختطف قبل الأوان... أما أن يصل صوته إلى أهله وذوى رحمه أنفسهم، ناهينا عن الوصول إلى بنى وطنه المحلى ووطنه العالمى... فعند النجوم ما يروم أشهد أنى عاشرت أكثر من جيل من مثقفى بلدى.. وأشهد أنهم لم يكونوا متقاعسين، كانوا، على إختلاف معتقداتهم، مناضلين مضحين، مات منهم كثيرون على أدوات التعذيب... مسست بيدي أخوة منهم وهم يلفظون أنفاسهم، وسجن واضطهد منهم عدد نباهى به الأمم يوم الحساب، وقضوا حياتهم يجتهدون، وما يزالون...

ولكن من لم يمت بالسيف مات بغيره، فالأموال الكثيرة التى تتدفق بغزارة في العالم العربى هذه الأيام تحصد العقول والأقلام بكفاءة أكبر من حصاد الرصاص للرؤوس، وبأسلوب ظاهره أنظف.

لن أستطرد في وصف الأزمة الأيديولوجية وأعراضها في بلادنا، ولا في ندب حال الفكر والمفكرين والمثقفين. فالقصص معروفة على كل لسان.

بإختصار، مطلوب من مثقفينا ومفكرينا مزيدًا من الجهد والاجتهاد والتجرد... دون إنتظار لأمجاد عالمية مثل راسل أو سارتر، فبطاقات هويتنا لا تسمح... ودون أن يغرى الكسب السهل بالبحث عن تعويض مادي مهمًا بلغ، وأهل الفكر أعرف الناس بأن لا شئ مادي يعوض عن الفراغ الروحى..

لن أردد على مسامعهم موعظة أو أرفع شعارًا أو أقرأ نصًّا... لا... ولا أعد
بجنة ولا أهدد بنار، فما أنا إلا بشر منهم، ربما من أضعفهم، فليس ورائي ظهر
ولا أمامي طريق مفروش إلى شئ موعود.. أى شئ، إنما هو نداء الطبيعة البشرية،
فو الله لو أصبح كل سكان هذا الكوكب من المحظوظين المتمرغين في النعيم
والطمأنينة، وبقي إنسان واحد محروم من ضرورات الحياة أو راحة النفس أو
الإحساس باحترام الذات، فسيهب يدافع عن حقه... حقه في أن يكون إنسانًا.

... ..

الباب الرابع

الأحزاب والجيش والثورة

لمتابعة تطورات السياسة المصرية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان لابد من هذه الوقفة لتأمل الأوضاع والصراعات الدولية، لنرى موقعنا منها وأثرها علينا.

وإذا كانت ثورة 23 يوليو هي أهم حدث في بلادنا في الفترة موضوع حديثنا، فلا بد من وقفة أخرى لتأمل تاريخ الجيش المصري، ونبدأ بالتنبيه إلى أشكال من التبسيط المخمل وقعت فيه غالبية ما كتب في بلادنا عن هذا الموضوع الهام.

وأشهر أشكال التبسيط هو النابع من اعتبار ثورة 23 يوليو الشئ الوحيد المضى في تاريخ هذه الفترة، وأن كل ما شهدناه من خير فبفضلها، وكل ما أصابنا من شر فلأننا تنكبنا طريقها، وقد جاء وقت، في أواخر الخمسينيات إلى 1967، تطرف فيه أصحاب هذه النظرة إلى حدّ كادوا فيه أن يشطبوا كل شئ مضى في تاريخنا قبل 23 يوليو، فلم يروا فيه إلا ظلامًا بلا معالم، راكمته عصور العبودية والظلام والاقطاع والطغيان... إلى آخر هذا الكلام، ويترتب على هذه النظرة - طبعًا - تمجيد الجيش وقادته، وإعتباره المؤسسة الوحيدة الجديرة بقيادة هذا البلد، دون أن يورطوا أنفسهم طبعًا في شرح كيف يكون هذا... ولكن، لما كانت كل القيم التي يدافع عنها الجيش، وإرادته، وقدراته القيادية، قد تجسدت في

شخص الزعيم القائد.. فقد أعفاهم هذا من عناء الاجتهاد.. ويترتب على هذا أيضاً أن التاريخ الحقيقي للجيش المصرى يبدأ ليلة 23 يوليو 1952. أما "ما قبل التاريخ" فهي حرب فلسطين... وربما رجع البعض إلى ماض أبعد - إلى العام الذى دخل فيه جمال عبد الناصر الكلية الحربية (1937)، أو إلى يوم سار الزعيم، وهو شاب يافع، في مظاهرة ما، تهتف "تحيا مصر".

والحق أن هذه النظرة التبسيطية - للأسف - هى التى سادت في الكتب المدرسية وفي الكتابات الرسمية وشبه الرسمية عن تاريخنا حوالى عقدين من الزمان، ومن ثمّ تميز جيل المتعلمين الذين نشئوا في هذا المناخ بقدر لا يحسدون عليه من الجهل بأهم حقائق تاريخنا وخصائصه، التى كان يدرسها الجيل السابق - والتى كان قد نجح أساتذة وطنيون مجتهدون في تسجيلها - وكان لهذه النظرة القاصرة التبسيطية آثار شديدة الضرر على وعى الشباب الذين تربوا عليها وعلى معنوياتهم، خاصة بعد هزيمة 1967.

التبسيط المقابل هو رد فعل (عصبى وإنفعالى) رافض لهذا النهج، ونقيض له على طول الخط.. حيث يعتبر استيلاء الجيش على السلطة السياسية في البلاد عام 1952 خطأ تاريخياً، مصيبة دهمتنا بها الأقدار لحكمة لا يعلمها إلا الله، مؤامرة مشنومة.. وأن كل ما أصابنا من انتكاسات أو شرور فهو بسببها.. وأن الله لن يتوب علينا من كل ما نعاني من متاعب وكوارث إلا بعد أن نتخلص من كل مخلفاتها. وتتضمن هذه النظرة - طبعاً - تهويناً من شأن الجيش، وإتهاماً للقيادات التى تولت السلطة بأنها هى المسئولة عن كل مظاهر الاستبداد والجهل والتخلف.. إلى آخر هذا الكلام..

أصحاب هذا التبسيط المضاد هم ممن أضرروا بسبب الثورة وإجراءاتها، أضرروا كأفراد، ولم يستطيعوا أن يبرئوا نفوسهم من المارّة والأحقاد فيروا أى شئ آخر، أو أضرروا كممثلين لطبقات أو فئات اجتماعية إنتهى زمانها وضربت مصالحها... وتعيش على بكاء الأيام الجميلة الماضية.

أصحاب هذه النظرة غالبيتهم من رجال أحزاب الأعيان القديمة، هم لم يكتبوها، ولم يعبروا عنها صراحة. ولكن الناس يعرفون أن هذه هى طريقتهم في النظر إلى 23 يوليو، كما يعرفون أن الشمس تشرق كل صباح، دون أن توجد وثائق مكتوبة تثبت ذلك... ولكن كاتباً مثل نجيب محفوظ اعتنى بتسجيلها في كثير

من كتاباته القصصية، والأعمال الأدبية، خاصة لرجل مثل نجيب محفوظ، لها قوة لا تقل عن قوة الوثائق الرسمية.

وأصحاب هذه النظرة، طبعًا، لا يتعبون أنفسهم في تقصى تاريخ الجيش، ويرون أن الضباط الأحرار لم يكونوا إلا حفنة من المغامرين ساعدهم الحظ ليتعس بهم الأمة، وأن حركة 23 يوليو لم تكن إلا مؤامرة وراءها قوى أجنبية مشبوهة، بعضهم يقول إن أمريكا هى التى دبرتها، وروسيا أستولت عليها، ثم جاءت إسرائيل فهدمتها !!

... وحين يسمعون الناس يتحدثون عن الجذور التاريخية للحركة، في حرب فلسطين مثلاً، فإن ردود فعلهم الإنفعالية تكتفى بصب اللعنات على فاروق، والأسلحة الفاسدة.. وإذا تطرق حديث التاريخ إلى ما قبل ذلك فإنهم يلعنون الزمان الذى سمح - بعد معاهدة 1936 - لابن البوسطجى أو مثاله بدخول الكلية الحربية !!

بعد هزيمة 1967 عاد الاجتهاد خجولاً متواضعًا. عاد مصنفو الكتب المدرسية، والأساتذة الأكاديميون، والكتاب السياسيون، يراوحن بين هذا التبسيط أو ذاك، ولكن دائماً - طبعًا - في حدود اللياقة والتأدب، وعيون الجميع على السلطة. نعم.

ففى مصر تهيب خاص من كل ما يتعلق بالسلطة، ومراعاة شديدة لخاطرها - طبعُ - فما بالناس والأمر يتعلق بالجيش. هو الذى قام بالثورة. وقادة الثورة هم الذين حكموا، وما يزال الجيش هو المؤسسة الأولى فى السلطة، وتلاميذ قادة الثورة هم الذين فى المواقع المسئولة.

غير أن الأمر المملكت للنظر، هو أن الجميع - على اختلاف تبسيطاتهم ومواقفهم الصريحة أو المتضمنة - اتفقوا على أمر واحد، هو اعتبار أن مقدمات ثورة 23 يوليو - فيما يتعلق بالجيش - تعود إلى حرب فلسطين.. أو - على الأكثر - إلى أواخر الثلاثينات، أى إلى التغيير الذى حدث فى التركيب الاجتماعى لهيئة الضباط المصريين بعد معاهدة 1936.

وهذا التبسيط الذى يشترك فيه الجميع على اختلاف المواقف من ثورة يوليو نابع من حقيقة أنه لم تبدل أية محاولة وطنية مصرية لكتابة تاريخ الجيش

المصرى، في إرتباطه الوثيق بالتاريخ السياسى الاجتماعى للقرنين الأخيرين. لم يكتبه مؤرخو الامبراطوريات التى تعاقبت على المنطقة، فهذا ليس فى صالحهم، ولا كتبه مؤرخو القصر الملكى العلوى، فهؤلاء كانوا مؤرخى أسرة حاكمة، ومسجلى أحداث أو معارك تفتقر إلى النظرة الشاملة التى تتعمق الخلفيات الاجتماعية والحضارية، ولا أتسع الوقت أمام القيادات العسكرية الوطنية حين كانت لها الكلمة العليا، فقد كانت أيام العربيين فى مجدهم جدّ قصيرة، وكانت سنوات الناصرية وقت أمجادها، على قصرها، مشحونة مثقلة بمهمات كانت تبدو أحق بالأولوية، وهى سنوات كثرت فيها الحساسيات والمحظورات، فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات، ومن ثمّ أثر البعض السكوت، واستسهل الكثيرون الركاكة والتبسيط المخل.

إن من يقول: إن جذور ثورة يوليو، فيما يتعلق بالجيش، تعود إلى حرب فلسطين، أو قبلها ببضع سنين، كمن يقول: إن السبب فى ثورة 1919 هو إلقاء القبض على سعد زغلول ورفاقه عندما ذهبوا يقدمون مذكرتهم للمعتمد البريطانى... بينما الجذور التاريخية لحركة الجيش المصرى فى النصف الثانى من هذا القرن تعود إلى وقت أعاد محمد على باشا بناء العسكرية المصرية فى أوائل القرن الماضى.

منذ أعاد محمد على بعث العسكرية المصرية فى العقد الثانى من القرن الماضى، والجيش المصرى فى قلب العملية السياسية، فى بؤرة لعبة السلطة التى تتعاقب فصولها بين رؤوسها العتيدة الامبراطورية والقصر والأعيان.

الجيش هو المؤسسة الأساسية فى السلطة المحلية فى مصر وهو - فى نفس الوقت - مطمع الامبراطورية التى تسيطر على المنطقة (أو الامبراطوريات التى تتنافس عليها).

ولأن مصر لم تكن كاملة الاستقلال فى عصر محمد على، كان الجيش ذاتاً وموضوعاً... كان ذاتاً فاعلة، حيث هو - من بين كل مؤسسات الدولة - المؤسسة التى لها الكلمة الفاصلة فى الحياة السياسية والحياة العامة، ولكنه كان، فى نفس الوقت، موضوعاً لذات أعلى، لجهاز عسكرى أقوى، هو الجهاز العسكرى للقوة (أو للقوى) الامبراطورية.

لم تكف الامبراطورية، أو الامبراطوريات، المعنية أبداً عن محاولة تحجيم الجيش المصرى. فهذا هو الضمان الأساسى لتنفيذ استراتيجية ثابتة لكل الدول

الكبرى في تاريخ القرنين الأخيرين، استراتيجية عدم السماح بقيام دولة قوية في هذا الجزء من العالم... إستراتيجية إخضاع المنطقة عامة، ومصر خاصة.

أكثر من هذا، كانت القوى الكبرى المعنية تطمع في إستخدام الجيش المصرى كقوة محلية ضاربة تعمل في خدمة استراتيجية الإمبراطورية التى تسيطر على المنطقة، أو في مقاومة زحف القوات العسكرية للإمبراطوريات الأخرى المنافسة، المتكالبة على المنطقة، المتحدية للنفوذ الامبراطورى المتوطن.

ولو تصورنا كيف يفكر الأباطرة والإمبراليون الذين تتسع شهواتهم للكوكب كله سمائه وأرضه وأعماق محيطاته، لرأينا أن جيش مصر - شأنه شأن موقعها، وممراتها البحرية، ومياه نيلها، وقوة عملها - يستحق أن يكون مطمعا. لن أعدد المعارك العسكرية المهولة، لن أصف مشاهد الزحف على عاصمة الإمبراطورية العثمانية في العقد الرابع من القرن الماضى، ومواجهة القوات المتحالفة للدول الست العظمى لذلك الوقت.. وصولاً إلى حرب أكتوبر ومعارك المدرعات في 1973، في مواجهة القوة العسكرية الثالثة في عالم اليوم "إسرائيل" المدعومة دعماً ميدانياً من جانب القوة العسكرية الأولى "أمريكا"

.. لن أستطرد في هذا الاتجاه. أخشى أن ينهكنى مزيج من الافتتان والأسى... كثرة الأعداء والخصوم حرمت بلادنا من حصاد بطولاتها العسكرية.. لا توجد دولة في حجم مصر وظروفها لها تاريخ عسكرى قتالى بهذا المقياس المهول.. ولها - وا أسفا - مثل هذا الحظ المحدود.

لا... وربما تُولى الأكاديميات العسكرية العالمية لتاريخ معاركنا القتالية أهمية أكبر مما نتصور.

وإنما أؤكد هنا على الخلفيات الحضارية الاجتماعية السياسية.

فمنذ إنتهى عصر الفرسان والسيوف والخيـل، وبدأ عصر جيوش ما بعد القرون الوسطى، المستندة إلى وجود دولة مركزية راسخة، وصناعة قوية، وعلوم عسكرية تدرس في المعاهد والأكاديميات المتخصصة.. منذئذ، ومصر - من بين كل بلاد المنطقة - هى أكثر البلاد صلاحية لبناء قوة عسكرية قادرة. فهذا بلد - إذا لم تكن غشاوة البترول قد أعمت العيون - غنى الموارد، سكانه كثيرون، مجدون مبدعون، يبلغ فيه التجانس البشرى درجة قل أن يوجد مثلها في العالم، وهنا

تراتب اجتماعى قديم عميق الجذور، كل واحد يعرف مكانه فى السلم الاجتماعى، ويلزمه، الإنضباط جزء من طبعه، والدولة المركزية ضرورة حياتية - الرى والصرف والأمن اليومى - واحترامها واجب، لا غضاضة فى ذلك ولا عيب، ومنذ الأزل، وفى أيام محمد على، وحتى وقت قريب، وجدت دائماً بين الفلاحين من جانب، وسادة الأرض من جانب آخر، علاقات أبوية وثيقة، لا تتناقض - بل تتكامل - مع الولاء شبه الدينى للدولة المركزية وراعيها، خاصة فى الأوقات التى تثبت فيها الدولة والراعى الكبير القدرة على النهوض بالالتزامات التى يفترضها الوعى الجمعى للأمة المصرية.

ماذا يلزم أكثر من هذا ؟

قيادة قوية، وجهاز إدارى كفء، وتنمية اقتصادية، زراعية وصناعية، تفى باحتياجات التسليح ونمو المدن.. وشئ من الحظ الحسن تمنحنا إياه الأقدار فى ساعة رضا.. (وهل يوجد حظ أحسن من أن تتوفر هذه الشروط معاً ؟).

وقد حدث !

وخرج جيش محمد على إلى العالم.. ما رد العصر يندفع من القمم بعد أن أغلق عليه الزمان أكثر من ألفين من السنين.

لم تسمح السلطنة العثمانية بما حدث، طبعاً، وما كان ذلك ليحدث لو كانت الإمبراطورية ما تزال بعافيتها... ولكن، أما وقد حدث، وما زالت مصر تابعة - ولو تبعية واهية - للباب العالى، فليستخدم هذا الجيش كأداة من أدوات السلطان. وقبل محمد على أن يقوم بالواجب، ولكن لتحقيق أهدافه الخاصة.. لجعل الدولة العثمانية تعتمد أكثر فأكثر على هذا الجيش الذى بناه، ليكون هذا الجيش - وقت تسنح الفرصة - هو البديل للجيش التركى الضامر الهزيل، هذا أولاً. وثانياً، كانت التحركات العسكرية للباشا، فى إطار ما يكلفه به السلطان من مهمات الدفاع عن أمن الامبراطورية ومصالحها، كانت تهدف بصفة خاصة إلى تأمين وسائل الدفاع عن مصر بالذات، بإعتبارها قلعته الخاصة وقاعدة إنطلاقه والأرض التى يمكن - إذا دعت الضرورة - أن يحتذى بها ويدافع عن مشروعاته وهو متحصن فيها.

ومن ثمّ، كانت الحروب والمعارك التى خاضها الجيش المصرى لحساب الامبراطورية النعيسة، فى الجزيرة العربية لإخماد الحركة الوهابية، وفى شبه جزيرة المورة لقمع ثورة اليونان، وفى بلاد الشام لإخضاعها.. والحرب التوسعية التى خاضها لحساب دولته المصرية جنوبًا، فى السودان وأفريقيا.

لن نستطرد فى الحديث عن الآثار السلبية، الحضارية والسياسية والمعنوية، للمعارك والحروب التى فرضها على الجيش تحالف غير صحى، بين امبراطورية متدهورة من مخلفات القرون الوسطى ووال طموح كان ما يزال أجنبيًا، فى وقت لم يكن قد أتضح بعد مساره، وأدرك آفاق مستقبله وقدره المصرى، واستكمل تطوره من مجرد الطموح إلى مؤسس أسرة مالكة تعاقب ملوكها على عرش مصر حوالى قرن ونصف - فقد سبق أن أشرنا إلى هذا فى الباب الأول - إنما نواصل هنا الحديث المتعلق بتطور العسكرية المصرية.

الأرجح أن السلطان التركى كان فى غفلة لا تسمح له بإدراك كل أبعاد خطر المارد العسكرى الذى ظهر فى المنطقة، وإنما الذى تنبه وشرع يدق نواقيس الخطر ويشحذ سيوف الغدر، كانت هى الذئاب الاستعمارية الأوروبية، المحيطة بجسد الرجل المريض، تتعجل النهاية وتتآمر على إقتسام التركة، رأت أوروبا فى بعث العسكرية المصرية خطر على الجميع، على الامبراطوريات الزاحفة والمتوطنة على السواء، فمهما اختلف اللصوص فمن مصلحتهم أن يتفقوا على ألا يتنبه أصحاب الدار، أو أن يكونوا أقوىاء مرهوبين.. وإذا كان هذا الجيش يستخدم اليوم لخدمة السلطان، فمن يدرى ماذا يحدث غدًا؟! ربما يصبح هذا الجيش، بل من المؤكد أن يكون - إذا لم يمنعوا ذلك - هو القوة القادرة على ملء الفراغ الناتج عن تدهور القوة العسكرية التركية، ويصبح هو الدرع الحامى لدولة قوية تنهض فى هذا الجزء من العالم..

اذن، فليستعجلوا ساعة الغدر قبل فوات الوقت..

هكذا، خلف ستار زائف، هو تأييد الثورة التحريرية فى اليونان - تصوروا : إنجلترا وفرنسا تؤيدان ثورة تحريرية فى القرن التاسع عشر !! - قامت الأساطيل المتحالفة بتحطيم الأسطول المصرى فى نافارين (1827).

ولم تكن نافارين، على كبر الصدمة التى أحدثتها وفداحة الخسارة التى ألحقها بقوة مصر العسكرية، إلا جولة أولى، إلا إنذارًا وتجربة، كانت إنذارًا للقوى

الكبرى المعنية عامة، وتركيا خاصة، ودعوة للجميع إلى تعبئة القوة اللازمة للقضاء على هذه القوة العسكرية الصاعدة.. وتجربة للمواجهات العسكرية التى حدثت بعد ذلك، بين القوى الكبرى وجيش مصر.. تلك المواجهات التى استخدمت فيها تركيا أولاً، وبعد فشلها تصدى للمهمة المرذولة التحالف الدولى المشؤوم.

بعد حرب المورة، بدأ الباب العالى يغير موقفه تغييراً أساسياً من محمد على وجيشه، لم تعد المعونة العسكرية التى يطلبها من محمد على تطلب لذاتها، وإنما لاستنزاف القوة العسكرية المصرية، وإحراج الباشا وتوريطه، ودفعه إلى الكشف عن أوراقه.

وفى نفس الوقت، شرع الاستعماريون الأوروبيون فى جو مشبوه ومحموم يسلمون تركيا، وأرسلوا أحسن من عندهم من خبراء عسكريين لتدريب الجيش وتحديثه، وفعلت الدبلوماسية الدنسة، البريطانية والفرنسية خاصة، فعلت فعلها لدفع الأمور بين محمد على والسلطان إلى الصدام المسلح.

ولكن، حين وقعت الواقعة فى المواجهة بين الجيش وجيش الإمبراطورية العثمانية، هزم الجيش العثماني، وفشل فشلاً ذريعاً فى النهوض بالمهمة التى أعد من أجلها. أو - وربما هذا أرجح - كان المتآمرون الأوروبيون يعلمون النتيجة مقدماً، بل ربما هم الذين خططوا لهزيمة السلطان فى هذه الجولة، فلو أن السلطان تمكن من هزيمة محمد على وجيشه بالإعتماد على القوة العسكرية التركية، لاستمرت ما أسموه "المسألة المصرية" مشكلة داخلية فى إطار الإمبراطورية العثمانية، أما هزيمة جيوش السلطان فهى التى أتاحت الفرصة لـ "تدويل" المسألة المصرية، حيث لا يطلب من "الرجل المريض" إلا استخدام صلاحياته الشرعية والقانونية فحسب، أى سيادته الشكلية على مصر، وكذا استخدام الأراضي والموانى والمياه الإقليمية والتسهيلات العسكرية.. أما القوات المقاتلة الأساسية فلتدبر أمرها الدول الكبرى مجتمعة : بريطانيا وفرنسا وبروسيا (ألمانيا) وروسيا والنمسا !! وهكذا. حين دفع السلطان إلى جولة خاسرة أخرى، تدخلت القوات المتحالفة، ودارت معارك غير متكافئة بين جيوش ست دول كبرى وجيش مصر، وفرضت إتفاقات لندن 1840.

فى الوقت الذى تكتب هذه السطور (1983)، وصل منطق القوة فى العلاقات الدولية، وروح الاستهتار بحقوق البلاد الصغيرة ومصائر الشعوب المضطهدة.. إلى

حضيض نادر المثال شديد الخطر. ومن ثم يضيق المجال جدًّا لاستخدام صيغ المبالغة للتأثير في قارئ يصله كل يوم من أخبار الغابة الدولية ما كان يكفى لإصابة جيل كامل بالهلع في عصور سابقة.

ومع ذلك، لا نملك إلا أن نتساءل : هل حدث، في تاريخ القرن التاسع عشر، مؤامرة دولية أكبر وأشد غدراً وأكثر لا أخلاقية مما حدث ضد مصر في 1839 - 1840 ؟ هل حدث في التاريخ أن تناست كل الدول الكبرى في العالم خلافتها، وتحالفت تحالفاً عسكرياً، لكي تقضى، بالحرب، على جهود دولة واحدة للنهوض... دولة واحدة في حجم مصر ؟ !!
هذا قدرنا. ولا مهرب من القدر.

هذا هو العبء الذى تحملنا إياه حقائق الجغرافيا وتراكمات التاريخ.
وقد أثبتت الأمة المصرية أنها قادرة على تحمل العبء - وإن يكن بغالى الثمن - وأنه لعبه يمكن أن تنسحق تحت وطأته أقوى الأمم..
ذلك أن فى جغرافيتنا وتاريخنا أيضاً رصيذاً معنوياً ومادياً يوازن العبء، بل ويمكن - إذا واتتنا الحكمة - أن يرجحه.

... ..

قبل أن ننتقل إلى موقع الجيش العلوى فى الواقع الاجتماعى السياسى المحلى فى مصر، نبه إلى أن المهمات الدفاعية التى شغلت الباشا، بعد أن وضح قدره المصرى تلخصت فى : الدفاع عن الشواطئ والموانئ المصرية، الدفاع عن المعابر البرية والممرات المائية التى تعوّد الغزاة أن يجتازوها وصولاً إلى أرض مصر وواديها - سيناء وفلسطين وبلاد الشام، مداخل البحر الأحمر وممراته - تأمين المورد الوحيد للماء العذب جنوباً، فى السودان. وهى نفس المهمات التى واجهتها دائماً أية سلطة تحمل مسؤولية الدفاع عن مصر المستقلة، منذ بدأ هذا الاستقلال تهدده غزوات الشعوب الرعوية المحيطة - وأولها الهكسوس - حتى غزوات المستعمرين الأوروبيين المحدثين - وأولهم نابليون بونابرت -... نفس المهمات التى واجهت جنود مصر الكبار، التحامسة والرعامسة قبل ألفين من السنين، حتى جمال عبد الناصر ورفاقه وخلفائه بعد أكثر من قرن من الزمان اللعين.. قرن يعدل - فى حساب المشكلات والمعارك والمواجهات - أكثر من ألف عام.

في عصر التحامسة والرعامسة، وحتى أيام محمد على، لم تكن هناك صيغة لضمان الأمن العسكرى لمصر إلا أن تقوم إمبراطورية في هذه المنطقة مركزها مصر، وهكذا دفعت الضرورات الدفاعية التحامسة والرعامسة إلى إقامة إمبراطوريتهم المصرية الفرعونية، ومراعاة لهذه الضرورات لم يتخل محمد على (وإبنه إبراهيم باشا) عن حلم إقامة إمبراطورية مركزها مصر (حتى بعد أن تخلى عن مشروع بعث الإمبراطورية العثمانية وحكمها من أسطنبول)، ولكن طغيان الإمبراطوريات الأوروبية، وتحالفها، وخوضها الحرب ضد الجيش العلوى المصرى، جعل الحلم مستحيلًا، بل لم تلبث أن تحولت مصر نفسها إلى شبه مستعمرة.. أما جمال عبد الناصر، فقد حاول أن ينهض بعبء الدفاع عن مصر في إطار مشروعه لأحياء "القومية العربية"، مشروع توحيد شعوب المنطقة في النضال ضد قوى السيطرة الأجنبية والعملاء المحليين.. نضال يفضى إلى قيام دولة عربية كبيرة واحدة، دولة حديثة قوية قادرة على الدفاع عن نفسها - ومصر في قلبها.

وفي الداخل، كان الجيش المصرى، أيضًا، ذاتًا وموضوعًا. فهو - مرة أخرى - ذات فاعلة، بإعتباره المؤسسة صاحبة الكلمة الأولى في شئون الدولة والحكم والحياة العامة، ولكنه أيضًا موضوع في الصراع الاجتماعى.

فالجيش، على أهميته وعظم دوره، ليس إلا مؤسسة من مؤسسات الحكم، إنه ليس طبقة اجتماعية، وفي بلد كمصر، تظل حركة الطبقات الاجتماعية والعلاقات بينها هى الإطار المرجعى لحركة المؤسسات ووظائفها.. وإنما يجب ألا يغيب عن الأذهان أبدًا أن كل هذا يدور في إطار مرجعى أشمل وأقوى، هو الإطار الدولى، الإمبراطورى.. في إطار الإمبراطورية - أو الإمبراطوريات - التى تحكم المنطقة أو تتنازع عليها.

وما كان محمد على بقادر على تحطيم الجهاز العسكرى الذى كانت تستند إليه السيطرة العثمانية - الإنكشارية والمماليك - إلا في ظروف تدهور الإمبراطورية العثمانية.. وما كان بقادر على بناء الجيش المصرى إلا في ظروف صعود طبقة الأعيان المصريين، وتعاضم قدرتها على تقديم الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة، ومساهمتها الفعالة في تعبئة الطاقات البشرية للرعية والموارد المادية الضرورية. ولكن المفارقة الكبيرة كانت في التركيب الخاص للقصر.. ففى نظام من نوع الملكيات المستبدة، تتركز كل سلطات الدولة ومؤسساتها في القصر. في مثل

هذا النظام، لا وجود لوزارة مسئولة، أو هيئة تشريعية منتخبة، أو هيئة قضائية مستقلة، فهذه مؤسسات لم تعرفها أوروبا نفسها إلا بعد إتمام ثوراتها البورجوازية الديمقراطية وهى التعبير عن صعود "الطبقة الثالثة" واحتلالها المكانة الأولى فى الحياة الاقتصادية والسياسية.

فى نظام محمد على، لم يكن قادة الجيش، وكبار المسئولين فى الجهاز الإدارى، ومسئولو الخزانة والأشغال العمومية... لم يكونوا جميعاً إلا موظفين فى معية الباشا، ليسوا مسئولين أمام أحد إلا أياه... يعينون ويفصلون بكلمة منه.

وقد تحولت هذه الحاشية، على مدى حوالى نصف قرن، إلى شريحة اجتماعية متميزة، إلى نوع من "المؤسسة الطبقة"، ساعد على هذا التطور عوامل عديدة، من بينها التكوين العرقى الخاص، التركى الشركسى الألبانى وتضخم جهاز الدولة وتعاضم عدد المسئولين والقادة فى الجيش والحكومة، وإغداق الباشا عليهم المنح والعطايا والأبعديات والشفالك.

ومن ثمّ كان مقدراً أن يبرز تناقض اجتماعى، طبقى عرقى، بين هذه "المؤسسة الطبقة"، وبين الأعيان المصريين الذين نهضوا بالعبء الأكبر، الإدارى والفنى والعلمى، فى بناء الدولة والجيش.

ولكن، طالما بقيت حظوظ الدولة العلوية حسنة مواتية، طالما إستمرت الإمبراطورية العثمانية فى هبوط، والاستعماريون الأوروبيون مشغولون فى الحروب النابليونية، ثم لا هون بترتيب الأوضاع الأوروبية بعد مؤتمر فيينا... وطالما الدولة العلوية المصرية فى توسع وازدهار، قادرة على إشباع نهم الأمراء والحاشية للجاه والثراء، وتوفير مزيد من الفرص الجديدة أمام طبقة الأعيان الصاعدة... تاجل بروز التناقض حتى حين... حتى تتوفر الظروف وتنضج.

وقد بدأت النذر بالتحالف الدولى المعادى لمصر، والضربة القاصمة التى وجهتها الدول الست الكبرى للجيش المصرى، وفرض معاهدة لندن عام 1840... ومن ثمّ، إنكماش الدولة العلوية، وضعف قدرتها على الوفاء بالمطالب المتعاضمة للأمراء والحاشية والأعيان جميعاً.. غير أن حضور محمد على، بشخصيته الجبارة المهابة، ظل عاملاً حاسماً يؤجل بروز التناقض، ويوحّد الجميع تحت امرته.

الأعوام الثلاثين التى انقضت بين موت محمد على (1849) وعزل إسماعيل (1879) هى سنوات بروز التناقض بين مؤسسة القصر والأمراء والحاشية من جانب، والأعيان المصريين من جانب آخر، وتفاقم هذا التناقض ليصبح هو العامل الأول فى صراع القوى الاجتماعية المحلية. ولكن هذا التناقض، بلغة أهل الجدل، لم يكن هو التناقض الأساسى الذى حسم مسار تاريخ مصر حينذاك، إنما التناقض الأساسى كان بين قوى الاستعمار الأوروبى الزاحف - بريطانيا وفرنسا خاصة - من جانب، ومجموع الأمة المصرية من جانب آخر.. أما السنوات الثلاث التالية (1879 - 1882) فكانت سنوات الصدام بين قوى الثورة والثورة المضادة.. بين الجيش الوطنى، ومن ورائه الأمة كلها... والغزاة البريطانيين ومن ورائهم المؤسسة الطبقة، القصر بأمرائه وحاشيته وذواته أشباه الأجانب.

من بين القوى المتصارعة، كانت القوى الاستعمارية هى التى بيدها زمام المبادرة. كانت حركتها هى العامل الحاسم فى حركة كل القوى الأخرى. القوى الإستعمارية هى التى رسمت وخططت للمواجهات : جئدت الطبقة المؤسسة نصف الأجنبية كحليف لها وتابع، ووظفت من أجل ذلك نفوذها على الإمبراطورية التركية صاحبة النفوذ المتوطن، وانتقلت إلى التسلل والتخريب الاقتصادى، ثم عجلت بإفساد الجهاز الإدارى وسيطرت عليه، وغذت عوامل الشقاق والصدام بين القصر والأعيان المصريين واستعجلتها، لى تخلق مبررات التدخل والسيطرة النهائية.

غير أن المسار، شأن كل مسارات التاريخ، لم يكن مستقيماً. ففى داخل معسكر الأعداء وجدت تناقضات ثانوية ساعدت على تعقيده، من بينها التناقض بين بريطانيا وفرنسا.. ومن بينها - أيضاً - أحلام المجد التى ورثها الخديو إسماعيل عن جدّه الأكبر.. من المسلم به طبعاً أنه كان دون مستوى الطموح من كل ناحية، ومع ذلك، فأن محاولاته ساعدت على تعقيد المسار.

حاول إسماعيل، من بين ما حاول - عفا الله عنه - أن يستأنف محاولة إقامة إمبراطورية مركزها مصر، ومن ثم، عمل على تخطى بعض الحواجز التى أقامتها معاهدة لندن فى وجه إعادة بناء قوة مصر العسكرية. واتجه فى حروبه التوسعية - بلغة المستعمرين الأوروبيين حينذاك - نحو أرض بلا صاحب (!)، فى السودان وشرق أفريقيا، مراعيًا حساسيات الدول الأوروبية وتكالبها الاستعماري على

القارة... وجامل إسماعيل باشا الإمبراطوريات المعنية، التى كان يعرف طموحها فى إستخدام القوة العسكرية المصرية. فأرسل فى خمسينات القرن الماضى حملتين عسكريتين لتحاربا على بعد آلاف الكيلومترات من أرض مصر الأولى : لمساعدة السلطان التركى فى حرب القرم (ضد روسيا)، والثانية لمساعدة امبراطور فرنسا فى غزو المكسيك (!!).

كانت تلك الصحوه العسكرية فى عصر إسماعيل، مثل سائر مظاهر "النهضة" العمرانية والتعليمية والاقتصادية فى عصر إسماعيل - كانت فى كثير من نواحيها زائفة خادعة، نمت عوامل التبعية والتشويه الحضارى والتمزق الاجتماعى. وإمّا يهمنّا أن نؤكد على أنها كانت عاملاً ساعد على تعميق التناقض بين الأعيان والقصر، بأمرائه وحاشيته وذواته، تسندهم قوى الاستعمار الزاحف المتربص بمصير الوطن وبمصيرهم معاً... فكل جهد تطلبته كل محاولات "النهضة"، فى المجالات العسكرية والفنية والإدارية والتعليمية، كان مصدره الأساسى هو طبقة الأعيان المصريين، وكل الثروة مصدرها عمل الفلاحين المصريين.. بينما الثراء والجاه والنفوذ تذهب إلى الأمراء والحاشية والذوات.. والمتدخلين الأجانب.

وهكذا بات الصدام محتوماً.

وكان الجيش فى قلب عملية الصراع السلطوى، الاجتماعى السياسى.

كان المستعمرون قد بدأوا مبكرين، بالضربة التى كالوها للأسطول المصرى فى نافازين، ثم بالتحالف الدولى والهزيمة الظالمة التى حطموا بها الجيش المصرى وفرضوا معاهدة لندن 1840.. وتمكنوا بذلك من التسلل وتخريب الاقتصاد المصرى، وإفساد الإدارة، وفرض الوصاية عليهما معاً.. ثم اتجهوا مرة أخرى، وأخيرة، إلى الجيش، محاولين أحكام قبضتهم عليه لى يحسموا الأمور نهائياً.. ومن ثمّ كان استخدامهم للضباط الشراكسة المتسلطين - عثمان رفقى وزمرته - لتصفية قياداته الوطنية بزعامة أحمد عرابى باشا..

فكانت سنوات الصدام. الثورة والثورة المضادة. والاحتلال.

وبتخطيط الجيش المصرى على أيدى الغزاة البريطانيين فى 1882، انتهت حقبة فى تاريخ مصر، وبدأت أخرى.

انتهت ما يمكن أن نسميه "الحقبة العلوية العرابية"، وفيها نتبين فترتين متميزتين الأولى : تجسدت فيها إرادة الاستقلال في الباشا الكبير وابنه إبراهيم، وتركزت الأداة التنفيذية في مؤسسة القصر، مستندة إلى طبقة صاعدة من الأعيان المصريين، وذروة هذه الفترة العلوية كانت في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، ليبدأ الانحدار بعد التحالف الدولي ضد مصر، وفرض معاهدة لندن، بعدها بدأ النفوذ الاستعماري الأوروبي يتسلل ويتصاعد، لتتغلب إرادة السيطرة الأجنبية في عصر إسماعيل، وفي الأثناء، أخذت إرادة الاستقلال تتركز في أيدي الأعيان المصريين، بينما القصر، بأمرائه وحاشيته وشراكسته، ينتقل إلى معسكر المتدخلين الأوروبيين، واكتمل الاستقطاب في سنوات الصدام، 1879 - 1882، وتلك هي الفترة العرابية.

ولو كانت الصراعات المحلية هي العامل الحاسم في تطور تاريخ مصر في القرنين الأخيرين، لأفضى ذلك الاستقطاب إلى ثورة أصيلة، لا تقل آفاقها عن أية ثورة أوروبية كبيرة من الثورات الناجحة للقرن التاسع عشر، ولكن الظروف الدولية هي العامل الحاسم، وكانت غير مواتية، حيث استخدم المستعمرون قوتهم العسكرية المتفوقة، ونفوذهم الامبراطوري العالمي.. لتحطيم جيش مصر.. ومن ثم، لإخماد ثورتها، وإجهاض نهضتها، وضمان اخضاعها.

هكذا، طوال تلك الحقبة، كان الجيش المصري في قلب السياسة، كان هو المؤسسة الأولى في الدولة، وهو الأداة الأولى في التحديث الاجتماعي والاصلاح الإداري والبناء الاقتصادي، ومقاومة التسلل والغزو الاستعماري، وكان جيش مصر أيضًا قوة فاعلة في المنطقة كلها.. مصدر قلق وخوف للامبراطوريات المسيطرة والمتسللة معًا، كما أن تطويعه واستخدامه هدف ومطمع وذلك بمحاولة تفريغه من إرادة الاستقلال، ومن الطاقات الوطنية المصرية.

والحقبة التالية، 1882 - 1952، هي حقبة الاستعمار البريطاني. وفيها أيضًا نستطيع أن نتبين فترتين متميزتين الأولى : وهي التي يمكن أن ننسبها إلى اللورد كرومر، هي التي كانت الهيمنة البريطانية في أقصاها. وذروة هذه الفترة، التي بدأ بعدها خط الهيمنة في هبوط، كان عام 1906، عام دنشواي - بعده بدأ بعث الحركة الوطنية - والفترة الثانية : هي التي خلقتها ثورة 1919 وامتدت حتى 1952، وهي فترة يمكن أن ننسبها إلى سعد زغلول، قائد ثورة 1919، ورمزها الباقي على الأيام.

في حقبة الاحتلال هذه، كان جيش الاحتلال الانجليزي هو المؤسسة الأولى المتحكمة في الدولة، وهو الأداة الأساسية في التغيير الاجتماعى والتعديل الإدارى، وتشويه بنية الاقتصاد المصرى وتعويق تطوره وإحاقه تمامًا بالاقتصاد الامبريالى.. هذا - طبعًا - بالإضافة إلى دوره في قمع الحركة الوطنية.

هذه الحقبة تبدو كما لو كانت فراغًا تاريخيًا بالنسبة للعسكرية المصرية، كما لو لم يكن للجيش المصرى تاريخ طوال هذه السبعين سنة، بإستثناء ما تحتويه كتب التاريخ من صفحات قليلة أو عبارات مبتسرة، كتبت من زوايا رؤية محدودة، عن حرب فلسطين الأولى في 1948 - 49.

ولكن الحقيقة غير ذلك.

الحقيقة أن ثمة تعتيمًا تاريخيًا، وليس فراغًا.

فقد أعاد الإنجليز تكوين الجيش المصرى في تسعينيات القرن الماضى، على النحو الذى يدعم سلطتهم وهيمنتهم.. واستخدموه في عمليتين عسكريتين كبيرتين، هما أكبر عمليتين استخدمت فيهما قوات غير بريطانية لصالح الإمبراطورية في ذلك الوقت في هذه المنطقة.. الأولى : هى إعادة "فتح" السودان (1899)، والثانية: هى خدمة أداة الحرب البريطانية في "حملة الشرق"، في الحرب العالمية الأولى.

لم يحظ الدور الذى قامت به العسكرية المصرية في هاتين العمليتين بالقدر اللازم من البحث والدراسة والتأمل. أخفاه الإنجليز، أو قللوا من شأنه عن عمد، لكى ينسبوا لأنفسهم وحدهم الأمجاد المرذولة لحملة السودان ومذبحة أم درمان، وليهوّنوا من شأن المعونة التى فرضوا انتزاعها من المصريين، سواء في هذه الحملة أو في الحرب العالمية الأولى، ولم يهتم المؤرخون المصريون بالموضوع لأنهم متأثرون بالمنهج الأوروبى، والإنجليزى خاصة، في كتابة تاريخ هذه الفترة، ولأنهم قدروا أن ليس ثمة أمجاد لمصر في هاتين العمليتين تستحق أن يبذلوا من أجل إبرازها واطرائها أى عناء... وكأن الأمجاد هى وحدها الجديرة بالاهتمام... وكأنهم لا يدركون أن الفائدة التى تعود علينا من تأمل مآسى التاريخ والتعلم منها أجدى من إستثارة مشاعر الزهو والفخار باستظهار سجل الأمجاد... ان كان ثمة أمجاد.

كان الإنجليز يعلمون، من البداية، أن استخدام الجيش المصرى لتنفيذ مخططاتهم في هذه المنطقة وهى عربية إسلامية لعبة خطيرة، من قبلهم

حين استخدم سلطان تركيا القوة العسكرية المصرية لأحكام قبضته على الشام والجزيرة العربية، كانت له سلطة روحية، بصفته خليفة للمسلمين، وكانت ثمة وشائج قربي بين الفئة التركية الشركسية الحاكمة في القاهرة وأبناء عمومة لهم في اسطنبول، ومع وجود هاتين الميزتين، فإن الوعي الوطنى للأمة المصرية كان قد نضج، وتجاوز إساءة استعمال الخلافة الإسلامية، وضاق بأعباء القرابة بين الذوات المصريين وتركيا.. وما عاد يقبل، منذ أواخر حكم محمد على، أن يحارب جيش مصر إلا دفاعاً عن مصر ومصالحها.

هكذا، حين أعاد الإنجليز تكوين الجيش المصرى وإعدادة لإعادة غزو السودان، فإنهم لم يكتفوا بإبعاد كل القيادات الوطنية من صفوف الجيش، وجعل غالبية القيادات - حتى مستوى ضباط الصف من الإنجليز، وتركيز كل المسئوليات في أيديهم، إنما استخدموا خدعة سياسية أيديولوجية، فادعوا أنهم إنما يسرون الحملة العسكرية إلى السودان لا لى تكون من ممتلكات بريطانيا وحدها، وإنما لاعادتها إلى مصر، فقد كان السودان من ممتلكات الخديو (هكذا قالوا) - كما قالوا أيضاً : إن العراقيين هم الذين أضاعوها. وأسموا السودان، بعد إعادة غزوه، السودان الإنجليزى المصرى.. وجعلوا للقوات المسلحة المصرية فى السودان وضعية خاصة ومكانة متميزة لا تتمتع بها على أرض مصر نفسها !!

ومع كل ما فعله الإنجليز، فإن الحاجز النفسى بين الجيش المصرى والحركة الوطنية السودانية سرعان ما إنهار.. والفضل يعود - طبعاً - إلى ثورة 1919، التى تفجرت بعد عشرين عاماً فحسب من إعادة غزو السودان، وتجاوبت الحركة الوطنية السودانية مع ثورة مصر الوطنية فى ثورة 1924، تحت قيادة الضابط السودانى الشاب، على عبد اللطيف، وهكذا، بين عشية وضحاها أصبح وجود الجيش المصرى فى السودان خطراً على الوجود الاستعمارى فى القطر الشقيق. واستغل الإنجليز حادث مقتل السير لى ستاك - الذى كان قائداً للجيش المصرى لإجبار القوات المصرية على الجلاء عن السودان... أو ربما هم الذين دبروا ذلك الحادث !!

وإذا كان دور الجيش المصرى فى إعادة غزو السودان هو دور عسكرى لا لبس فيه، فأن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمجهود الذى أجبرت مصر على الإسهام به لدعم القوات البريطانية المحاربة فى حملة الشرق، فى الحرب العالمية الأولى.

ما كانت بريطانيا لتأمين أن توكل لقوات مصرية أية مهمات قتالية. فميدان الحرب الأساسي كان أرض فلسطين، حيث الحليف الأساسي لبريطانيا هي الحركة الصهيونية الناشئة، والقوات التي تواجهها الجيوش الإنجليزية قوات تركية، ومهما قيل فيها فهي قوات دولة إسلامية.

وإذا كانت الدبلوماسية البريطانية الماكرة قد تمكنت من إستمالة عدد من أمراء صحارى الجزيرة العربية والشام وأعيانها، بالنفاق والأكاذيب، وشجعتهم على حمل السلاح ورفع راية العصيان ضد تركيا، فإن هؤلاء الأمراء كانوا ما يزالون تحت النير التركى، وما كانوا قد جربوا غدر الدبلوماسية البريطانية ومؤامرتها أو ربما الطموح والمصالح الصغيرة أعمتهم عن مصيرهم التعيس على أيدي حلفائهم الاستعماريين، أما أمراء مصر، الذين انحاز أقطابهم للغزاة في 1882، فإنهم كانوا قد ذاقوا من المهانة على أيدي كرومر وجورست وكتشنر ما جعل تعاطف معظمهم مع تركيا في الحرب العالمية حقيقة واضحة... ودفع خديو مصر، عباس حلمى الثانى، إلى إعلان الانحياز لتركيا والالتجاء إلى اسطنبول، ولم يلجأ الإنجليز إلى أقل من إعلان الحماية على مصر، وحكمها حكمًا عسكريًا استعماريًا همجيًا مباشرًا.

تلك هي الملابس التى جعلت المستعمرين يحجمون عن تكليف الجيش المصرى حينذاك بأية مهمات قتالية، وإنما المساهمة التى قرروها على مصر كانت جيش العمل الكبير، الذى بلغ حوالى مليون ونصف من الرجال، وضع فى خدمة قوات الإمبراطورية فى الخطوط الخلفية، فى عمليات الإمداد والتموين، وقمheid الطرق، والنقل، وبناء الاستحكامات والثكنات.. إلخ..

وعملية بهذا الحجم يستحيل أن تكون عملية مدنية خالصة، إنها عملية "شبه عسكرية". وإذا كانت قيادة العملية بأيدي الضباط البريطانيين، فإنه يستحيل تصور أنها تمت دون إسهام القوات النظامية للجيش المصرى على مقياس كبير.. وهذا ما لم يتصد أحد من الباحثين المصريين لدراسته والكشف عن أبعاده وتداعياته فى صفوف الجيش المصرى.

كذلك لم يتصد أحد لدراسة أصداء ثورة 1919 فى صفوف الجيش، ولكن قرار الإنجليز أجلاء القوات المصرية عن السودان فى 1924 - على الرغم من أن القيادات والمسئوليات كانت فى أيدي الإنجليز - هو شهادة المستعمرين أنفسهم، وهى شهادة ذات دلالة شديدة الوضوح، فلو كانت القوات المصرية فى السودان

مجرد قوات محايدة، لما أصر الانجليز على أبعادها، وإنما كان في وجودها دعم للقوى الوطنية السودانية في الصراع الذي تفجر عام 1924 ضد الإنجليز... أما تفاصيل ذلك، فهذا ما يجب أن ينشغل به الباحثون المصريون المتخصصون.

وعندما منح المستعمرون مصر ذلك الاستقلال في 28 فبراير 1922، تحت المظلة البريطانية ومع وجود قوات الاحتلال، وشرعوا في بناء قصر الملك فؤاد كمؤسسة في خدمتهم، فإنهم أقاموا للقصر جهازه العسكري الخاص، الحرس الملكي، ومهما قيل للتقليل من شأن ذلك الحرس، بإعتباره مجرد تشكيلة للتشريفات والاستعراضات والمهرجانات.. إلا إنه - على كل حال - قوة مسلحة، يتميز بها القصر على سائر تشكيلات الأعيان، الذين ظلوا مبعدين عن كل مراكز المسؤولية في القوات المسلحة. وعبثاً حاولت القيادات الوطنية للأعيان انتزاع أية تنازلات من الانجليز في هذا الصدد، وفي 1927، جاءت البوارج البريطانية تهدد الاسكندرية لحمل أعيان مصر عن التخلي عن مجرد التفكير في هذا الموضوع.

ولكن، بعد بضع سنوات فحسب، تخلى الإنجليز أنفسهم عن عنادهم، وغيروا أفكارهم.. وذلك بعد وصول هتلر إلى الحكم في ألمانيا (1933)، وبروز نذر الحرب العالمية الثانية.

وفي 1936، وحدت أحزاب الأعيان موقفها من الصراع الدولي المتفاقم، ووضع الزعماء توقيعاتهم على نصوص واضحة في معاهدة الصداقة والتحالف، تلزمهم بالوقوف في صف بريطانيا في الحرب الوشيكة الاشتعال. وكانت قوة الإنجليز الضامرة من بين العوامل التي دفعتهم إلى "التنازل" في ذلك الموضوع الشديد الحساسية.. وأما وضعوا من النصوص وإتخذوا من الاحتياطات ما يضمن أن يكون الجيش المصري، الذي يعاد تنظيمه وبناءؤه، في خدمة الاستراتيجية العسكرية البريطانية - ولا شئ آخر.

سمح الإنجليز بزيادة عدد القوات المسلحة المصرية، وتحديث تسليحها وتدريبها، وإقامة بعض الصناعات العسكرية المساعدة.

أما الضمانات، فإهمها هو أن يجرى كل ذلك تحت الإشراف المباشر لبعثة عسكرية بريطانية مقيمة، وجعل الكلمة العليا للقيادة البريطانية أولاً. وإذا لزم إستخدام سلطة محلية تعمل بالوكالة عن الإنجليز لأحكام القبضة على الجيش،

فتلكن هى القصر الملكى.. وليست الحكومة، التى يمكن أن تتأثر بتقلبات الحياة السياسية والنزاعات الحزبية والضغط الوطنى.

ولكن حساسية الجيش المصرى لتطورات الواقع الاجتماعى السياسى أثبتت أنها أقوى من نصوص معاهدة كتبت لمساندة إمبراطورية منهكة.

أهم تطور حدث فى ثلاثينات هذا القرن هو النشاط الذى دبّ فى الطبقة المتوسطة ونجاحها فى تأسيس أحزابها وتشكيلاتها الخاصة. (أنظر الباب الثانى). وكان لهذا التطور آثار مباشرة عاجلة، وأخرى طويلة الأمد.

ومن أهم الآثار المباشرة تعاطف أقسام واسعة من الطبقة المتوسطة مع المحور فى المراحل الأولى للحرب، ثم مع الإتحاد السوفييتى فى مراحلها الأخيرة.

وفى المراحل الأولى للحرب، كانت عدوى التعاطف مع المحور قد أصابت القصر نفسه (وأن يكن لأسباب مختلفة)، أصابت الملك فاروق شخصياً وبعضاً من أهم رجاله، وفى مقدمتهم على ماهر باشا، الذى كان رئيساً للديوان الملكى، ورئيساً للوزراء فيما بعد.

هذا التعاطف مع المحور، على اختلاف أسبابه وخلفياته الاجتماعية السياسية، هو الذى جعل الانجليز، فى الحرب العالمية الثانية كما فى الحرب الأولى، يحجمون عن إستخدام القوات المسلحة المصرية فى أية عمليات قتالية ميدانية، ويقتصرون على إشراكها فى عمليات ثانوية أو مساعدة، فى الدفاع الجوى وحراسة الحدود البعيدة عن ميدان العمليات.

أكثر من هذا.

نحن نذكر أن الانجليز فى الحرب العالمية الأولى، من أجل أن يأمّنوا جانب الحركة الوطنية المصرية ويضمنوا تعبئة موارد مصر المادية وطاقاتها البشرية لخدمة أداة الحرب البريطانية، لم يلجأوا إلى أقل من إعلان الحماية على مصر وحكمها حكماً عسكرياً سافراً. وقد أعاد التاريخ نفسه، على نحو ما، فى الحرب العالمية الثانية، كما أتضح فى فبراير 1942، حيث حاصر الجيش الإنجليزى السراى الملكية ليحسم الأمر مع القصر، وليعلن للجميع أنه صاحب السلطة الفعلية فى مصر.

هذا عن الآثار المباشرة العاجلة، التى ظهرت تجلياتها أثناء الحرب.

أما عن الآثار والتداعيات الطويلة الأمد، فهي تلك التى ظهرت نتائجها فى أعقاب الحرب، وتوجت بحركة الجيش فى 23 يوليو 1952.

إن زيادة عدد القوات المسلحة المصرية التى سمحت بها معاهدة 1936، وتحديث التسليح والتدريب، أتاح الفرصة أمام عدد متعاضم من أبناء الطبقة المتوسطة لدخول الكليات والمعاهد العسكرية، والإنخراط فى سلك الضباط وفى مراتب الكوادر الفنية والإدارية التى يتطلبها تحديث السلاح وإنشاء بعض الصناعات العسكرية المساعدة. ومن ثم، بدأ التأثير الأيديولوجى والنفوذ السياسى لأحزاب وتشكيلات الطبقة المتوسطة يظهر فى صفوف القوات المسلحة، خاصة بين طلاب الكليات العسكرية والمرتاتب الدنيا من الضباط وضباط الصف الوطنيين، إنكشف أمر بعض من قام منها بعمليات معادية للإنجليز- أشهرها تلك التى كان على رأسها الضابط المخضرم عزيز المصرى باشا - ولكنها كانت عمليات صغيرة محدودة، سرعان ما حوصرت وقضى عليها، أو تبددت جهودها دون أن تنجز عملاً ذا شأن.

ونكرر هنا أن الخلاف الذى حدث بين القصر والإنجليز، وبلغ الذروة عام 1942، أحدث نوعاً من البلبلة وعدم وضوح الرؤية فى اقسام واسعة من الطبقة المتوسطة التى كانت متعاطفة مع ألمانيا، وإنعكس هذا فى صفوف الضباط الوطنيين المعادين للإنجليز.

ولكن النهوض الوطنى الثورى عام 1946 كان له أثره الشافى من تلك البلبلة، فقد أعاد وضع القصر بوضوح فى معسكر الاحتلال الانجليزى، وأنهى كل تعاطف مع الملك والسراى، فى داخل الجيش كما فى خارجه.

ومع انسحاب قوات الاحتلال البريطانية من القاهرة والاسكندرية ومدن الدلتا والوادي عام 1947، ورفع رايات مصر على الثكنات والمعسكرات التى كان يقيم فيها الجنود الإنجليز، تلاحمت - وإن يكن على نحو غير معلن - المشاعر الوطنية للجنود والضباط مع الحماس الوطنى العام للشعب وقياداته المدنية الشابة... وتطلع الجميع إلى يوم قريب، يعيدون فيه رفع رايات مصر على معسكرات قاعدة قناة السويس وثكناتها وكانت وقتها أكبر قاعدة عسكرية فى العالم.

ثم كانت التجربتان التاريخيتان الكبيرتان، اللتان لم يقتصر تأثيرهما على القيادات الشابة والطلائع الأكثر وعياً فى القوات المسلحة، وإنما أمتد إلى غالبية

الضباط وجمهور الجنود، بل إلى جمهور واسع من الطبقة المتوسطة وسائر طبقات الأمة، وهما : حرب فلسطين الأولى 1948 - 1949، ثم احتلال الجيش المصرى لمدينة القاهرة لمدة حوالى أربعة شهور بعد حريقها الكبير الشهر فى 26 يناير 1952، فى ظل الأحكام العرفية وفرض الجيش حالة منع التجول فى العاصمة المصرية.

تتلخص التجربة السلبية لحرب فلسطين الأولى فى ثلاث نقاط أساسية :

1. الهزيمة العسكرية - بغض النظر عن الأسباب والمبررات - التى لقيتها عدة جيوش عربية، من بينها الجيش المصرى، على أيدي القوات الإسرائيلية، التى كانت تصفها الصحف والإذاعات العربية بأنها مجرد عصابات وشراذم.
 2. الأسلحة الفاسدة التى إستخدمتها القوات المصرية فى تلك الحرب، وفجرت الصحافة الوطنية فضيحتها فيما بعد.
 - المفارقة الصارخة المتمثلة فى مرور القوات المصرية، وهى فى طريقها إلى فلسطين لمواجهة القوات الإسرائيلية، على قوات الاحتلال البريطانية فى منطقة القنال، بينما الجنود البريطانيون يتفرجون.
 3. ظهرت تداعيات هذه العوامل مع مرور الأيام والشهور، بعد أن أعادت القيادات الشابة والطلائع الأكثر وعياً التفكير فيها، والتأمل فى مغزاها.
- ألقيت مسئولية الأسلحة الفاسدة والهزيمة العسكرية على السراى أولاً، وكذلك على أحزاب الأعيان، التى كانت قد سلمت كل أمور الجيش للملك، وأثبتت أنها دون القدرة على تحمل أية مسئولية، لا فى الشئون العسكرية الدفاعية، ولا فى شئون السياسة الخارجية والعربية.
- حملت القيادات الشابة "الأعداء الداخليين" المسئولية الأساسية فى الهزيمة والمهانة التى لقيها الجيش المصرى، والجيوش العربية عموماً، فى حرب فلسطين. ولم يكن خطر العسكرية الإسرائيلية قد وضح فى أذهانهم كعامل جدى فى ذاته. وربما لم يتضح هذا العامل - الذى حرصت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها على اخفائه - إلا بعد ذلك بحوالى عشرين عاماً، فى الحرب الثالثة. فى يونيو 1967.
- أما موقف قوات الاحتلال البريطانية من حرب فلسطين الأولى، فقد طرح بعض التساؤلات التى لم يكن لها إجابات واضحة أو مقنعة.

ولكن، في خلفية تفكير الضباط الوطنيين كان ثمة بديهية واضحة : ما كانت قوات الاحتلال في قاعدة القتال لتسمح للجيش المصرى باجتياز منطقة القنال وصولاً إلى ميدان العمليات في فلسطين لو كانت ترى في ذلك مساساً بمصالح بريطانيا، بل الأرجح أن بريطانيا لها مصلحة في ذلك - على نحو ما. فما هى هذه المصلحة ؟ وهنا يمكن أن تختلف الاجتهادات، ولكنها كانت تدور حول فكرتين عريضتين :

الأولى : هى أن بريطانيا كانت تعلم أن الجيش المصرى يذهب لملاقاة هزيمة، هى مشتركة في صنعها مع ملك متواطئ، يشتري الأسلحة الفاسدة من بريطانيا نفسها ليكسب منها الملايين، وليسوق الجنود والضباط المصريين الذين يستخدمونها للموت والهزيمة.

والثانية : هى أن بريطانيا والسراى المتواطئة، استغلتا فرصة الحرب لإعلان الأحكام العرفية وقمع الحركة الوطنية المعادية للاحتلال والمعادية للاستبداد الملكى، حيث كانت السجون والمعتقلات قد فتحت لتكتظ بأعداد كبيرة من شباب الحركة الوطنية، خاصة من الإخوان المسلمين واليسار الماركسى.

وفي حملات القمع والملاحقات والاعتقالات، مُسَّت، وإن يكن على البعد، القيادات السياسية الشابة في القوات المسلحة. فقد كان للتنظيمات والتشكيلات الدينية واليسارية نفوذها في صفوف الضباط الشبان. ولكن، من حسن حظ هؤلاء الضباط أن كان نفوذها هامشياً - ذلك أن هذه التنظيمات والتشكيلات لم تصمد أمام أجهزة القمع، وتهافت، كأبنية من ورق، تحت ضربات البوليس السياسى، الذى كان تحت الإشراف المباشر للإنجليز والسراى، ومن ثم، تعلم الضباط الشبان درساً هاماً، فقد حرصوا، عند تكوين تنظيماتهم التى تشكلت عقب حرب فلسطين، على أن يكونوا بعيدين عن تلك التنظيمات المدنية التى أثبتت عجزها وعدم مراعاتها لقواعد السرية والانضباط.

هكذا، على الرغم من أن الضباط الأحرار استفادوا من الترسانة الايديولوجية لتنظيمات الطبقة المتوسطة وتشكيلاتها، كما استفادوا من المناخ العام، المعادى للإنجليز والسراى والطبقات العليا، الذى خلقه المناضلون المدنيون الشبان، فإن التنظيم العسكرى للضباط الأحرار احتفظ باستقلالية تامة عن التنظيمات والتشكيلات والأحزاب المدنية، عن كل من الإخوان المسلمين والتنظيمات شبه

الشيوعية.. ومن قبل، كانت تجربة الضباط الشبان قد أبعدهم تنظيميًا عن التشكيلات المدنية شبه الفاشية.

ومن جانب آخر، تطّوع في حرب فلسطين الأولى عدد محدود من المدنيين من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، وكانت الحرب ميدانًا لتدريب نواة شبه عسكرية لهذين التشكيلين. وقد أنبتت النواة فيما بعد، وظهرت بعض ثمارها المحدودة في حركة المقاومة القصيرة العمر لقوات الاحتلال في منطقة القنال، بعد إلغاء معاهدة 1936 في أواخر عام 1951، وحتى حريق القاهرة في 26 يناير 1952، وفيما يتعلق بالإخوان المسلمين، فت هذه البذرة لتصبح التشكيل العسكري للجماعة، وليتفرع عنها كثير من التشكيلات المسلحة للجماعات الدينية التي خرجت على الإخوان فيما بعد.

... ..

رأينا أن الحرب العالمية الثانية جمّعت جبهة عالمية عريضة لمواجهة الخطر الألماني والياباني، سعى الإنجليز والفرنسيون إلى تشكيل هذه الجبهة منذ وصول هتلر إلى الحكم وظهور نذر الحرب، واكتملت بإنضمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في المراحل الأولى للحرب العالمية.

وفي منطقنا، كانت الجبهة المعادية للمحور تضم، إلى جوار قادتها الطبيعيين - الإنجليز والفرنسيين - الأحزاب التقليدية للأعيان، والوفد في مصر أشهرها، ونموذجها النمطي، كذلك ضمت تلك الجبهة، من بين التشكيلات السياسية للطبقة المتوسطة الصاعدة، تلك التنظيمات شبه الشيوعية، التي كانت مدفوعة بتأييد الاتحاد السوفييتي، ومحكومة بالتوجيهات المباشرة لبعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية - وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي - وفي قبضة العناصر الأجنبية اليهودية التي كان بيدها قيادة تلك التنظيمات، وغنى عن الذكر أن اليهودية العالمية، والحركة الصهيونية، كانت متحالفة مع القوى العالمية المناهضة لهتلر. ومن ثمّ تميزت ساحة السياسة الداخلية بنوع من الائتلاف غير المعلن بين أحزاب الأعيان الأكثر تفهمًا للموقف - الوفد مرة أخرى - وتلك التنظيمات شبه الشيوعية، كما تميزت الساحة الفلسطينية، في المراحل الأولى للحرب العالمية - أي إلى وقت ظهور بؤادر الانتصار على المحور - بقدر ملحوظ من الهدوء النسبي.

وإذ إنتهت الحرب، وانفرط عقد التحالف العالمى المعادى للمحور، انفرط - بالتالى - عقد تلك الجبهة على الصعيدين العربى والقطرى، وبدأت سلسلة المواجهات والاصطدامات التى أسميناها - جملة - الحرب العالمية الثالثة. وكانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، 1948 - 49، أول مواجهة كبيرة من نوعها فى منطقتنا تدخل فى إطار هذه الحرب العالمية الجديدة... وطبيعى أن تنعكس المواجهة على خريطة الصراعات السياسية فى كل قطر على حدة.

فى الداخل، تعلل الحكام بالحرب ليعلنوا الأحكام العرفية، ويفتحوا السجون والمعتقلات للوطنيين، ومن ثم، ظهرت بوضوح معالم المواجهة بين جبهتين : جبهة الإمبريالية والرجعية التى تضم قوى الاستعمار المتوطن، الإنجليزى والفرنسى، والانظمة القائمة المستندة إلى الأحزاب التقليدية للأعيان - التى لم يمنع اختلافها وتنافسها على الحكم فى انضوائها تحت النفوذ الاستعمارى المتوطن -... وجبهة جديدة تحاول أن تتجمع وتنظم صفوفها، وتحاول أحياء الحركة الوطنية وفكرة التضامن بين الشعوب والأمم المضطهدة... وتتصدى لقيادتها أحزاب وتشكيلات الطبقة المتوسطة الصاعدة، وإما تعطل وحدتها الخلافات العقائدية وحداثة الخبرة السياسية... وفى الخلفية العالمية، القوتان العظميان لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، تتعجلان إنهاء الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وتدابعان أحلام الطبقة المتوسطة، وتتجادبان قيادتها، وتساعدان على تمزقها.. كل على طريقته بطبيعة الحال، ووفقاً لأهدافه، وكل له زبائنه وجمهوره ومريده.

وعلى النطاق الإقليمى، الشرق أوسطى، كانت أرض فلسطين هى الميدان الذى دارت عليه المواجهة بين أداة الحرب الإسرائيلية الوليدة المتعظمة القوة، وجيوش الأنظمة العربية - ومقاومة فلسطينية تحت قيادة أعيان فلسطينيين تقليديين (من نوع الحاج أمين الحسينى وأحمد حلمى باشا). وهنا كانت الخطوط أكثر تداخلاً والأدوار أكثر اختلاطاً، والفرز الأيديولوجى والنضالى أكثر ما يكون صعوبة وغموضاً وتشويشاً، وربما هو اليوم - بعد أكثر من ثلاثين عاماً - لا يقل غموضاً وتشويشاً.

عند منعطف ما، أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت الحركة الصهيونية قد حسمت أمرها، وقررت تغيير الولاء والارتباط الخاص، من بريطانيا إلى الولايات

المتحدة. وتم إبرام الصفقة مع مخططي الاستراتيجية الأمريكية الذين كانوا يرسمون خريطة عالم ما بعد الحرب.

من قبل، كان الارتباط الخاص بين الصهيونية وبريطانيا له مبرراته، فقد كانت بريطانيا هي القوة الاستعمارية الأولى في العالم، وهي القوة القابضة على زمام الأمور في المنطقة التي إختارها الصهيونيون لإقامة دولتهم، أما وقد أظهرت الحرب العالمية أن أيام الامبراطورية البريطانية باتت معدودة، وأن أمريكا هي التي سترث المركزين، فقد آن أن ينتهي عصر الإرتباط الخاص مع بريطانيا ليبدأ عصر الإرتباط مع أمريكا... ومن طبائع الأمور أن يتداخل العصران، وأن تستغرق العملية وقتاً غير قصير، أمتد إلى أواخر الخمسينات، حين أعلنت بريطانيا تخليها عن مسؤولياتها شرقى السويس. كذلك لم تسر العملية في مسار مستقيم، إذ تراوحت بين التجاء زعماء العصابات الصهيونية - في أواخر فترة الانتداب البريطانى على فلسطين - إلى أشكال من الإرهاب المسلح ضد الامبراطورية العجوز، والتهاون معها أحياناً، والتحالف معها غالباً - ضد المقاومة الفلسطينية أولاً، وكذا ضد الموجة الصاعدة لحركة القومية العربية في أواسط الخمسينات - هذا التحالف الذى وصل إلى ذروته، وخاتمته، في حرب السويس، عام 1956.

بأختصار، كان مولد الدولة الإسرائيلية، من بين ما كان، من أهم العوامل التى زادت الموقف تعقيداً، والخطوط تداخلاً، والأدوار اختلاطاً.

ومما زاد الطين بلة أن تلك الدولة حظيت، وقت مولدها، على دعم صريح ومعلن من الاتحاد السوفييتى. هناك أسباب، طبعاً.

هناك، أولاً، النفوذ القوى الذى تتمتع به اليهودية العالمية في أوساط اليسار الأوروبى، الاشتراكى والشيوعى على السواء، وفي الأمميتين الثانية والثالثة معاً، وهناك أيضاً العطف الذى أحاط بقضية اليهود بعد الاضطهاد الذى تعرضوا له على أيدي النازى - كما لو كان اليهود هم الوحيدون الذين اضطهدوا في كل تاريخ البشر !! - وهناك أيضاً دعاوى رددتها بعض الأوساط اليسارية والديموقراطية حينذاك، حيث كانت ترى في إقامة دولة إسرائيلية على أرض فلسطين خيراً للمنطقة وشعوبها وقواها التقدمية، حيث ستكون - حسب تسميتهم - واحة للديموقراطية والتقدمية في محيط رجعى، وستكون قلعة لقوى التحرر والتقدم في المنطقة... !!.

وعلى سبيل الاعتذار عما جرى، يقول بعض المتخصصين في تبرير الموقف السوفييتي عند مولد الدولة الاسرائيلية - يقولون : إن الموقف الذى أتخذه الاتحاد السوفييتي فيما بعد (أى ابتداء من 1956) من العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية يتضمن نقدًا ذاتيًا لموقفه في الأربعينات، ويضيفون : لو كان السوفييت يتصورون أن الدولة الإسرائيلية ستتحول إلى معسكر مسلح، لتصبح القوة العسكرية الثالثة في العالم، والقوة الضاربة بيد الامبرالية العالمية المسخرة لضرب شعوب المنطقة... لما أتخذ السوفييت الموقف الذى أتخذه عند تأسيس دولة إسرائيل.

غير أن إحصاءات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، تدل على أن موقف السوفييت لم يكن سببه سوء فهم أو حسن ظن بإسرائيل خيَّبه الصهيونيون.. لا.. وإنما كان السوفييت يرون، من البداية، مصلحة طويلة الأمد لهم في إقامة هذه الدولة، فاليهود في الاتحاد السوفييتي، وعددهم حوالى خمسة ملايين، كانوا دائمًا - وما يزالون - عامل قلق وخميرة فتنة، ولم ينفع كثيرًا، لحل المشكلة اليهودية في الاتحاد السوفييتي، النفوذ الكبير الذى حظى به اليهود في قيادة الحزب الشيوعى السوفييتي نفسه.. فالمشكلة قديمة مزمنة، وما تزال متعثرة، منذ أيام القيصرية، بل منذ تجربة إنشاء دولة يهودية على شواطئ البحر الأسود، قبل أن تخرج روسيا من قرونها المظلمة.

الحديث حول هذا الموضوع يطول. ومجال البحث يتسع لاجتهاد بغير حدود، وذلك من وجهة نظر عربية قومية ووطنية أصيلة، لا تتنكر للمبادئ الإنسانية ولا تتجاهل حقائق الصراعات الدولية وضرورات النضال القومى والوطنى.. فى عصر أصبحت شعوب منطقتنا مستهدفة مستباحة، مضحى بمصالحها وقيمها على مذبح الصهيونية وأخطبوطها العالمى.. وإنما يهمنا هنا أن نؤكد على نتيجتين للموقف السوفييتي عند تأسيس دولة إسرائيل. الأولى : هى الخسارة الفادحة التى لحقت بقوى اليسار الشيوعى، سواء بين الجماهير الوطنية، أو فيما يتعلق بوعى أعضائه أنفسهم بأبعاد الخطر الصهيونى، والنتيجة الثانية : هى إضافة عامل آخر إلى عوامل فقدان ثقة الطلائع العسكرية الشابة فى التنظيمات اليسارية، ومن ثمّ الحرص على الاستقلالية الكاملة عنها.. بل والحذر منها.

ومن وجهة نظر الإمبريالية وامتداداتها في المنطقة، صهيونية ورجعية، استنفدت حرب فلسطين أغراضها بكبح الموجة الوطنية التي كانت في صعود منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وبزرع إسرائيل في قلب العالم العربي.

وفي لجان الهدنة العربية الإسرائيلية المشتركة، تلقت العسكرية المصرية دروسًا في الدبلوماسية، وتعاظم وعيها بجوانب من الصراع الدولي في منطقتنا، وتكالب القوى الكبرى عليها.

وإلى أن تهضم الصهيونية ما قضمته من جسم الوطن العربي في فلسطين، وتتأهل للقيام بدور الشرطي الإقليمي للمنطقة، لم يضيّع الامبرياليون وقتًا لمحاولة إعادة ترتيب الأوضاع السياسية في البلاد العربية على نحو ينسجم مع حقائق عالم ما بعد الحرب.

وقد كان مقررًا أن يتم ذلك بالاتفاق والتنسيق بين أمريكا وشريكها، بريطانيا وفرنسا، على نحو يراعى مصالح وامتيازات المستعمرين القدامى، وأن يكن في أشكال جديدة وبأساليب مستحدثة، ويفتح أبواب المنطقة أمام القوة الأمريكية الصاعدة.. كما يراعى المصالح الاستراتيجية العالمية للتحالف الغربي، الذي تملك أمريكا الكلمة العليا فيه.

وكانت النقطة الأولى، وربما كانت هي الوحيدة، التي إلتقت عندها إرادة القوى الثلاث حينذاك هو التصريح الثلاثي الشهير، الصادر عام 1950، والذي كان أهم ما تضمنه هو إلتزام الدول الثلاث، أمريكا وبريطانيا وفرنسا، بضمان أمن وسلامة الدولة الإسرائيلية.

هذا فيما يتعلق بشئون المنطقة. أما فيما يتعلق بشئون كل بلد على حدة، وكانت كلها - بإستثناء السعودية - مناطق نفوذ بريطانية أو فرنسية، فقد تركت محاولات إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية فيها لاجتهاد القوة الاستعمارية المتوطنة، بريطانيا أو فرنسا، بينما احتفظت أمريكا بمسافة أبعد عن تلك المحاولات، مكتفية بالاستطلاع، وجس نبض القوى السياسية المحلية، وإكتشاف أساليب جديدة للعمل، ووجوه جديدة للصعود على المسرح.. مستخدمة أساليب الدبلوماسية الرسمية المعلنة - وأهمها حينذاك برنامج النقطة الرابعة - وأساليب الحكومة الخفية (المخابرات المركزية).. فلم يكن لدى مخططي السياسة الأمريكية ثقة كبيرة في القدرات الضامرة للمستعمرين القدامى، ولا في أساليبهم البالية، ولا في

الطبقات القديمة المحلية الحاكمة. كانت واشنطن ترى أن المصالح الضيقة لباريس ولندن، وحلفائهما التقليديين، يمكن أن تكون عائقاً في سبيل تنفيذ استراتيجية عالمية قادرة على مواجهة السوفييت، فضلاً عن عرقلة زحف النفوذ والمصالح الأمريكية.

وطبيعى، في مثل هذا "السيناريو" أن كانت أمريكا تلعب على أكثر من حبل، وتعامل مع جميع الأطراف المعنية (باستثناء اليسار الشيوعى طبعاً) بأكثر من وجه، وتبذل - أحياناً - مساعى حميدة للتقريب بين وجهات النظر.. بينما كل طرف يمتنى النفس بأن يكون هو الصديق الأولى بالرعاية والحماية !!

بعد إنتهاء حرب فلسطين، أنهى الانجليز حكم أحزاب الأقلية المكروهة، وسمحوا بإجراء انتخابات لإعادة الوفد إلى الحكم. كانوا يتصورون إمكان عودة الأيام القديمة السهلة، أيام سمحوا بإعادة الوفد إلى الحكم في منتصف الثلاثينات.. كانوا يأملون أن يتمكن الوفد من إعادة حالة الاستقرار وجو الثقة إلى "الأمة"، ويتمكن من أن يطوى تحت نفوذه الطبقة المتوسطة التى دبّ فيها النشاط وعمّها القلق، وأن يعصمها من تسلل "المتطرفين" وتحريض "العناصر غير المسئولة"... وفى مثل هذا الجو يستطيع الوفد والإنجليز - عبر مفاوضات متأنية - التوصل إلى إتفاقية جديدة، تكون طبعة منقحة من معاهدة 1936، تأخذ في الإعتبار الأوضاع والالتزامات الدولية الجديدة... وكان مشروع الإتفاقية الجديدة جاهزاً ومعدّاً سلفاً، وذلك هو مشروع "الدفاع عن الشرق الأوسط"، الذى تعثرت بشأنه المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية حوالى عامين. ولم يكن المشروع إلا مسودة لما عرف فيما بعد بإسم حلف بغداد (ثم حلف السنتو)، وهو أول حلقة في سلسلة الأحلاف الإقليمية التى قرر مخططو الاستراتيجية العالمية الأمريكية إقامتها لتجنيد الجيوش المحلية، وتسليحها وتدريبها، وتوظيفها لقمع حركات التحرير الوطنية المعادية للغرب، ولإقامة سلسلة القواعد العسكرية اللازمة للإطاحة بالإتحاد السوفييتى.

كانت علاقات الإنجليز والقصر بالوفد قد أستهلكت كثيراً من الرصيد الشعبى للحزب العتيد: مرة حين وقع معاهدة "الشرف والاستقلال" عام 1936، التى أقرت بمشروعية الاحتلال البريطانى، ومرة أخرى عام 1942، حين قبلت القيادة الوفدية العودة إلى الحكم على "الحرب البريطانية" ومرة ثالثة حين قبلت القيادة الوفدية

العودة إلى الوزارة عام 1950، وهى ترفع كل الرايات البيضاء أمام الملك، وتقبل التفاوض مع الإنجليز على أساس ذلك المشروع المشبوه.

وما عاد الوفد قادرًا على إحتواء الطبقة المتوسطة، كما كان قبل خمسة عشر عامًا.

في 1935، كان طلاب الجامعة يشتعلون حماسًا لفكرة توحيد أحزاب الأعيان في موقف وطنى لمواجهة الإنجليز؟!.. وحين كانت المظاهرات الطلابية تهتف للجهة الوطنية عام 1935، وتتعرض لرصاص الجنود البريطانيين، ويسقط منهم عبد الحكم الجراحى ورفاقه شهداء، فإنهم كانوا يعنون جبهة تضم قادة الوفد والدستوريين وأشباههم (!!)، تلك الجبهة التى تشكلت فعلاً، ووقع أقطابها - ويا لخيبة الأمل - معاهدة 1936.

ولكن منذ فبراير 1946، أصبح شعار الجبهة يعنى توحيد الشعب بعيدًا عن أحزاب الأعيان، التى تجاوزها الوعى والنضال الوطنى.

هذا عن الجانب السياسى الوطنى.

أما عن الجانب الاجتماعى الاقتصادى، فقد كانت المظاهرات والمهرجانات - حتى 1944 - تنظم لتحية الرئيس الجليل (مصطفى النحاس باشا) حين تتخذ حكومة الوفد قرارًا بانصاف بعض فئات الموظفين أو تخفيف عبء الضرائب عن فئات من صغار الملاك.

أما منذ 1946، وخاصة فى عامى 1950 - 1951، فقد إرتفعت الأصوات منددة بـ "الإقطاع"، وتعالى الكلام عن ضرورة الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية.. الأمر الذى عارضه الوفد معارضة صارمة... وبدأت تحدث اصطدامات، تتصاعد عنفًا، بين الفلاحين وكبار ملاك الأراضى الزراعية فى مناطق متفرقة من الريف، وفى الأثناء، كانت الحركة العمالية قد تخلصت تمامًا، أو كادت، من النفوذ الذى كان للوفد وبعض الدخلاء - مثل البرنس عباس حليم - على قطاعات من العمال المصريين، خاصة عمال الورش الأميرية والمرافق الحكومية.. وأصبح للتشكيلات شبه الشيوعية نفوذ متزايد بين فئات من العمال القريبيين من العاصمتين - خاصة عمال النسيج - وأصبحت الشعارات الأكثر رواجًا بين الجماهير العمالية هى تلك التى صاغها التقدميون اليساريون، مثل : تكوين نقابات بعيدة عن

الإرهاب البوليسى والسيطرة الإدارية، تكوين اتحاد عام للعمال المصريين، إقامة صلات مع الإتحادات العمالية العالمية، توفير الضمانات الاجتماعية والقانونية للعمال...

وفي منتصف الثلاثينات كانت أحزاب الطبقة المتوسطة وتشكيلاتها - الإخوان ومصر الفتاة واليسار الماركسى - كانت ما تزال وليده ناشئة، قليلة التجربة محدودة الأفق، أما عام 1950، فكانت قيادات تلك التشكيلات قد راكمت في سنوات معدودة خبرات لا تتوفر إلا عبر أجيال من التطور السلمى الهادئ.. فقد خاضت تجارب سنوات الحرب العالمية الثانية، والنهوض الثورى الوطنى فى أعقابها، الذى وصل الذروة عام 1946، ثم حرب فلسطين على الساحة العربية... وعانت من تفاقم الاستبداد الرجعى فى عامى 1948 - 49.

وكان التخفيف من قبضة القمع السلطوى فى أواخر 1949، ثم إلغاء الأحكام العرفية فى 1950، وذلك ما يسميه البعض جو الحريات النسبية الذى أتاحته حكومة الوفد الأخيرة. كان من بين العوامل الهامة التى ساعدت على إعادة تنظيم أحزاب الطبقة المتوسطة وطلانها السياسية، وتعاضم نفوذها ودورها.

واستفاد حزب مصر الفتاة أكثر من غيره من هذا العامل، وكان الحزب قد بدأ، منذ 1947، يخرج من حالة الجمود والإنكماش والعزلة التى أصابته بهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية، وبحثا عن رداء إيديولوجى آخر، غير أحمد حسين اسم الحزب، عام 1949، إلى الحزب الاشتراكى. ووسّع دائرة إهتمامه بالقضايا الاجتماعية.. إلى الحد الذى تقدم ممثله فى مجلس النواب، إبراهيم شكرى، عام 1950، بمشروع قانون بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً. ونشط الحزب فى المجال الدعائى، فأصدر مجلتي أسبوعيتين أكتسبتا شعبية كبيرة فى شهور معدودة، لتصبحا - فى الأسابيع التى سبقت حريق القاهرة - أهم المنابر العلنية للإثارة والتحريض ضد النظام القائم، واتخذ الحزب مقرّاً له فى قلب القاهرة، وشرع ينظم اجتماعات عامة أسبوعية يطرح فيها وجهة نظره فى الشئون الجارية للحكم والسياسة، وهى الاجتماعات التى تحولت، فى الأسابيع التى سبقت الحريق، إلى مؤتمرات شعبية صاخبة، إلى بؤرة نشيطة لتعبئة جماهير متعطشة للعمل والصدام، كذلك شرع الحزب يبنى هيكلاً تنظيمياً لتجاوز التركيبة البسيطة التى لازمته منذ تأسيسه، والتى لم تعد تلائم تعاضم نفوذه الجماهيرى، بدأ يقيم شبكة

من الاتصالات واللجان في أحياء العاصمتين، وفي كثير من بلدان الأقاليم... وأخيراً، بعد إلغاء المعاهدة في 8 أكتوبر 1951، برز الحزب الاشتراكي كأهم تشكيل سياسى يدعو إلى المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال، بإعتبارها فقدت كل مبرر شرعى - حتى بالمقياس الحكومى - للبقاء على أرض مصر، وتوجهت جماعات مسلحة من أعضائه إلى منطقة القنال، يناوشون قوات الاحتلال، ويقومون بعمليات محدودة ضد المعسكرات البريطانية، ويحاولون إقامة قواعد حصينة للمقاومة، ويعدون لتوسيع المعارك ضد الإنجليز.

كذلك أعيدت الشرعية لجماعة الإخوان المسلمين، ورد لها إعتبارها، وأعيدت لها مقارها وممتلكاتها وصحافتها وأموالها، وأعادت الجماعة تنظيم صفوفها وبناء هيكل قيادى جديد. وتعتبر السنوات الأربع، 1950 - 1954، فترة متصلة واحدة في تاريخ الجماعة التنظيمى، لم تقطعها ثورة يوليو، ولا إلغاء الأحزاب في مستهل 1953، فالجماعة لم تعتبر نفسها حزباً سياسياً، وجارتها قيادة ثورة يوليو في هذا، ولم تأمر بحلها كما حلت الأحزاب في يناير 1953، وإغا حلها وبدأت الحملات ضدها بعد ذلك بعام، بعد أن وصل الخلاف بينها وبين جمال عبد الناصر إلى الحد الذى لم تعد الدولة الناصرية تحتملها... هذه السنوات الأربع، هى فترة زعامة حسن الهضيبى. وهى فترة متميزة، في تاريخ الجماعة التنظيمى، عن فترة زعامة مؤسسها حسن البنا، وعن الفترة اللاحقة، التى كان سيد قطب أبرز قادتها، وقد حاول الهضيبى، في سنواته الأربع على رأس الجماعة، أن يجعل منها حزباً إسلامياً سياسياً "مسئولاً" بالمفهوم الرسمى، أى ملتزماً بالأطر الشرعية للدولة القائمة، وكان الهضيبى نفسه رجل قانون، قاضياً ومستشاراً، يحمل لقب البكوية ويحرص على أن يُقرن اللقب باسمه في الصحف، وقد حاول الهضيبى بك أن يجعل قيادة الجماعة بأيدي صفوة منتقاة من المهنيين المؤهلين والمثقفين الإسلاميين المحدثين العصريين، وكان الرجل يريد أن يستفيد - على طريقته - من الدروس القاسية للصدام الذى حدث مع السلطة في عامى 1948 - 1949، ولما كان مقتنعاً بأن نشاط الجماعة وفكرها لا يتعارض مع أسس النظام القائم، فقد كان منهجه يقوم على أساس تلاقى أسباب سوء الفهم أو الصدام مع السلطات كلما أمكن، بل وأن يحاول جعل ذلك ممكناً في كل الظروف، ومن ثم، كان حريصاً على التشاور والتنسيق مع الجهاز الإدارى الحكومى، وفي الحياة الداخلية للجماعة، حاول الهضيبى أن يؤلف بين اتجاهات ثلاث، كانت قد بدأت - منذ غياب حسن

البناء - تبرز وتتمايز في قلب الهيئات القيادية : إتجاه معتدل محافظ، قوامه المهنيون والمثقفون الإسلاميون المحدثون، وكان هو نفسه أكثر إنتماءً إليه، وإتجاه دينى تقليدى كان يمثله عبد الحكيم عابدين، وهو أقرب إلى الطرق الصوفية، وإتجاه شبابى متشدد، يتجه نحو العنف، ويستخدمه فعلاً، وهو الاتجاه الذى ينتمى إليه محمود عبد المجيد الذى اغتال النقراشى باشا رئيس الوزراء وغيره من الفدائيين الإسلاميين الذين قتلوا، أو حاولوا قتل، عدد من رجال الدولة فى عامى 1948، 1949.. وكذلك أولئك الذين تطوعوا للقتال فى فلسطين، والذين ذهبوا للاشتراك فى المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال بعد إلغاء المعاهدة، هذا الاتجاه هو الذى تطور وأنتج، فيما بعد، ما عرف باسم "الجهاز السرى" المسلح للجماعة، والأرجح أنه نما وتطور بعيداً عن أعين حسن الهضيبى، وفى تعارض مع منهجه فى الفكر وأسلوبه فى العمل.

ما يهمنا هنا هو أن نؤكد أن الجماعة استعادت قوتها، وأحسنّت تنظيمها، وغتت نموًا ملحوظًا، وعلى الرغم من أن القيادة الهضيبية حرصت على إقامة علاقات رسمية طيبة مع الحكومة الوفدية - وهى علاقات كان فؤاد باشا سراج الدين لا يقل حرصًا عليها - إلا أن قيادة الجماعة إحتفظت بمسافة بعد عن الدولة والأحزاب، لتكفل لنفسها قدرًا كبيرًا من الاستقلالية وحرية الحركة والمناورة.. أو - بمعنى آخر - لتضع نفسها فوق الأحزاب والحياة الحزبية جميعًا، بل فوق الدولة نفسها. وفى نفس الوقت، حرصت قيادة الجماعة على إبراز عدائها للشيوعية والشيوعيين، وعلى تحصين أعضائها وقواعدها ضد تكرار - الخطأ - الذى وقع فيه شباب الإخوان عام 1946، أى ضد التعاون مع الشيوعيين أو الاشتراك معهم - أو مع من يتعاون معهم - فى أى عمل أو أى نضال مشترك، كذلك ظلت على موقفها المتحفظ الحذر من الحزب الاشتراكي وقيادته، وعلى نحو غير معلن، ظلت قيادة الجماعة تغذى روح المنافسة والعداء التقليدى ضد الوفد، وخاصة ضد الشباب الوفدى، الذى كان إقباله يتزايد على فكرة التعاون مع اليسار الماركسى... بإختصار، ظلت قيادة الجماعة تغذى، لدى أعضائها العاملين والمتنفذين، فكرة أنها الوحيدة صاحبة الحق الشرعى - الألهى - فى الوجود والمالكة الوحيدة لصلاحياتها تؤهلها لأن تكون هى القوة التى تنفرد - فى مستقبل غير بعيد - بإدارة شئون مصر، والعالم الإسلامى.

ودخل اليسار الماركسى أيضًا، في أواخر 1949، مرحلة جديدة متميزة في تاريخه.

رحل هنرى كورييل وعدد من كبار معاونيه إلى الخارج كشرط للإفراج عنهم من معتقلات إبراهيم عبد الهادي، كذلك رحل أغلبية اليهود الآخرين الذين كانوا يحتلون المراكز القيادية، وذهب البعض للإقامة في إسرائيل، بينما ذهبت الأغلبية لتعيش في أوروبا... وهكذا، حين جمعت الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حدثو) ما بقى من تنظيمها بعد إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن جميع من بقى من المعتقلين في أوائل 1950، أصبحت القيادة في أيدٍ مصرية.

ولكن هنرى كورييل ومجموعته، التى أتخذت باريس مقرًا لها، ظلت تحتفظ بخيوط قوية للتوجيه من بعيد، أهمها المعونة المالية والاتصالات الدولية، ومن ثم، استمرت المدرسة اليونسية - ويونس هو الاسم الحركى لهنرى كورييل - هى السائدة في فكر حدثو، ونفوذها هو المسيطر في التنظيم، وأساليبها هى السائدة في النشاط العملى.

واتجهت حدثو، بعد توفر جو "الحريات النسبية" في 1950 - 51، إلى إعطاء الأولوية للنشاط العلنى، وتميزت بالتركيز على العمل في المجال الصحفى وفي حركة أنصار السلام، وكانت حركة أنصار السلام حينذاك حركة عالمية وليدة نامية، نجحت في إجتذاب عدد من مشاهير المثقفين والمفكرين والشخصيات العامة ذات التوجه الديموقراطى الإنسانى، وكان لهذا إنعكاسه في مصر، حيث أنضم إلى الحركة عدد من نجوم الصفوة المثقفة، مثل يوسف حلمى المحامى، والشاعر عبد الرحمن الشرقاوى، ورائدة الحركة النسائية سيزا نبراوى، والفنانة أنجى أفلاطيون... بل أنضم فيما بعد باشا من أشهر باشاوات مصر، هو كامل البندارى، الذى تولى - في عصر مضى - منصب وكيل الديوان الملكى... وأحسنّت حدثو الاستفادة، تنظيميًا ودعائيًا، من النشاط في حركة أنصار السلام. وساعد على ذلك الاتصالات الدولية التى كانت تقوم بها مجموعة هنرى كورييل في باريس.

وتمكنّت حدثو، عام 1951، من إصدار مجلة أسبوعية، "هى الملايين"، التى كانت المنبر العلنى الوحيد لليسار الماركسى، ولكنها كانت تعاني من مضايقات وزارة الداخلية أكثر من أية صحيفة أخرى، كما كان أسلوبها الدعائى ودائره اتصالاتها ونوعية اهتماماتها.. كانت عوامل في جعل نفوذها ضئيلاً وتأثيرها هامشيًا، وظلت صحافة الحزب الاشتراكى هى الأكثر نفوذًا بين الجماهير الواسعة

للطبقة المتوسطة، والأكثر تعبيراً عن اهتماماتها ووجدانها، والأكثر قرباً من أسلوبها في الحديث والتعبير.

ولكن.. وجدت مجموعة أخرى، على خلاف مجموعة كورييل، آثرت البقاء على أرض مصر، وهى إحدى المجموعات التاريخية التى كان تنشط منذ أواسط الثلاثينات، وأبوها الروحى هو "جاكوب دى كومب"، والتى ضمت الثلاثى يوسف درويش، وريمون، دويك، وايزيدور سلفادور المعروف باسم صادق سعد. رحل جاكوب دى كومب إلى باريس، وإنقطعت - أو كادت أن تنقطع - صلاته بمصر، بينما ظل الثلاثى درويش - دويك - صادق سعد على رأس التنظيم الذى عرف من أوائل الخمسينات إلى أواسطها بأسم د.ش. - وهما الحرفان الأولان من أسم الديمقراطية الشعبية !! - وقد تميزت د.ش، فى المرحلة موضوع حديثنا بالتركيز على مجالين : الشباب الوفدى، وعمال النسيج فى القاهرة.

وكان نشاط د.ش فى صفوف الشباب الوفدى، إلى جانب العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى، كان عاملاً هاماً فى تبلور "الطليعة الوفدية"، التى يمكن إعتبارها واحدة من التشكيلات السياسية المتميزة للطبقة المتوسطة المصرية..

تخلقت بذرة الطليعة الوفدية فى غمرة النهوض الوطنى الثورى عام 1946، وتعاضم استقطاب شباب الطليعة حول مصطفى موسى فى إنتخابات 1949، فى دائرة باب الشعرية، حيث رفض مصطفى موسى، والشباب الملتف حوله، اللجوء إلى الأساليب القديمة التى كانت تلجأ إليها أحزاب الأعيان التقليدية (والوفد ليس إستثناء) من أجل الحصول على أصوات "الرعية". إنما إستخدمت "الطليعة الوفدية" الأساليب الحديثة للأحزاب الاشتراكية، أساليب التوعية والتعبئة الجماهيرية حول برنامج محدد، وخلق روح الالتزام المتبادل بين النائب وجمهور الناخبين، إلزام قائم على الفهم والتجاوب والمشاركة الايجابية من أجل تحقيق أهداف سياسية اجتماعية واضحة.

وكانت معركة قوانين الصحافة هى التجربة الكبيرة الثانية التى خاضتها الطليعة الوفدية على طريق التمايز عن القيادة الوفدية التقليدية. ففى 1951، حاول البرلمان الوفدى، بإيعاز من فؤاد سراج الدين، أن يفرض مجموعة من القوانين التى تزيد من تكييل حرية الصحافة، وذلك لمواجهة النفوذ المتعاضم لصحف الحزب الاشتراكى، واليسار الماركسى، والحزب الوطنى - الذى شرع يعيد

تنظيم صفوفه تحت قيادة فتحى رضوان - وكذا المساهمات المتزايدة لليساريين والتقدميين فى بعض صحف الوفد نفسه، ومن بينها المجلة التى أصدرتها الطليعة الوفدية فى ذلك العام، ولكن المحاولة البرلمانية فشلت، حيث ووجهت بمقاومة نشيطة ائتملت فيها كل تلك القوى، وكانت المعارضة المنظمة للطليعة الوفدية من أهم عوامل إحباطها، وهى معارضة كادت أن تصل إلى مواجهة عنيفة بين الشباب الوفدى، الذى ألتف حول مصطفى موسى، وقوات الأمن، التى كانت بيد فؤاد سراج الدين.

والحق أن مصطفى موسى كان تجسيداً لمحاولة فريدة من نوعها فى تاريخ الوفد - محاولة تجديد شباب الحزب، والإبقاء على الزعامة الشعبية الكاسحة التى كانت أهم ما تميز به الحزب الكبير منذ مولده فى ثورة 1919، والتى سبق أن تجسدت فى سعد زغلول ومصطفى النحاس، ولما كانت أعقاب الحرب العالمية الثانية هى حقبة النمو العظيم للمثل الاشتراكية العليا، فقد قبل مصطفى موسى بمحاولة تطعيم البناء الفكرى للوفد بالفكر الاشتراكي، والاستفادة من أساليب التنظيم وبعض مناهج العمل الدعائى والنضالى التى تجيدها الأحزاب الاشتراكية الحديثة. ومن ثم، رُحِبَ بمساهمات الدلاشنة - نسبة إلى منظمة د.ش - فى بعض الأعمال الدعائية والتثقيفية فى صفوف الطليعة الوفدية.. بينما حرص، فى نفس الوقت، على الاحتفاظ بمسافة بعد عن د.ش، وعلى تبديد أية أوهام لتحويل الطليعة الوفدية إلى ملحق بالمنظمة شبه الشيوعية. وإذا كان ولابد، فليكن العكس... خاصة وقد أثبتت الطليعة الوفدية قدرتها على التمايز عن القيادة الوفدية العتيقة، وتمكنت من السيطرة على قطاعات عريضة من الشباب الوفدى.

ولا يفوتنا أن نشير إلى حقيقة أن شباب الطليعة الوفدية كان يحظى بعطف شخصى خاص من النحاس باشا، بينما كانت الخصومة شبه معلنة بينهم وبين فؤاد سراج الدين، وهى خصومة يحاول الجميع اليوم - فى الثمانينات - إنكارها وطمس ذكراها، وذلك لأسباب تتعلق بالمحاولات التى تبذل - منذ أواسط السبعينات - لإحياء الوفد، وبعث مدرسته السياسية، بإعتبار أن فؤاد باشا هو رمزها، وهو القائد الوحيد الباقى على قيد الحياة المؤهل لزعامتها... هذا، بالإضافة إلى أن نقاط الخلاف بين شباب ذلك الزمان وفؤاد باشا تجاوزتها الأحداث.

إذا عدنا إلى الحديث عن اليسار الماركسي في الفترة بين حرب فلسطين وحريق القاهرة، فإننا نجد فريقًا من الشباب الماركسي خارج كل من منظمتي حدتو، د.ش.. فريقًا أصر على الخروج من إطار التنظيمات والقيادات القديمة، ونبذ النفوذ الممكن، المباشر أو غير المباشر، لكورييل ودويك وشوارتز وحزان.. وأشباههم.. وذلك هو الفريق الذي أعلن، في مستهل 1950، تكوين الحزب الشيوعي المصري، وكان على رأسه فؤاد مرسى وسعد زهران وداود عزيز ومصطفى طيبة.. وضمّ هذا الفريق مجموعة من شباب ستة من التكتلات والمنظمات التي كانت تكتظ بها الساحة عام 1949 : التكتل الثوري، العصبة الماركسية، الطليعة (وهي منظمة صغيرة كانت الإسكندرية مقرها)، وثلاثة تكتلات صغيرة أخرى خارجة على حدتو. وكانت تلك أول مرة يعود فيها اسم الحزب الشيوعي المصري إلى الظهور، بعد حوالي ربع قرن من تشتت الحزب الشيوعي الأول في 1924، واندثاره تمامًا فيما بعد، ولكن، ليس بين حزب أوائل الخمسينات، الذي عرف بإسم حزب "الراية" وحزب العشرينات أية صلة. كما لا صلة له بالحزب الشيوعي الحالي في مصر، الذي أعلن تأسيسه في 1975.

وقد عرف حزب أوائل الخمسينات بأسم حزب الراية نسبة إلى مجلته الأسبوعية، "راية الشعب". وهي المجلة الأسبوعية الوحيدة في تاريخ الصحافة السرية في مصر التي إنتظم صدورها، في أسلوب جيد وإخراج متقن بمقاييس وقتها، حوالي أربع سنوات متتالية. وقد تميز ذلك الحزب، عن سائر التنظيمات شبه الشيوعية حينذاك، علاوة علىصرية القيادة والكوادر والأعضاء، بالاجتهاد الفكري والنظري، ودقة التنظيم وسريته، وإنتظام دعايته المكتوبة وإرتفاع مستواها، وعلاقاته الخاصة بالحزب الاشتراكي.

والحق أن المساهمة الفكرية التي قدمها الدكتور فؤاد مرسى، وهو أستاذ وعالم مدقق، وصاحب مدرسة في الفكر والنظرية.. تعد أبرز محاولة من نوعها في ذلك الزمان. وقد كان مقياس التفوق الفكري والنظري المسلّم به بين جميع الماركسيين حينذاك، هو الالتزام الدقيق بالنصوص المعتمدة للماركسية السوفيتية، التي كانت ماركسية لينينية ستالينية، وإكتشاف مدلولات - في الواقع المحلي - للمقولات النظرية الواردة في تلك النصوص. الأمر الذي ميّز كوادر "الراية"، وصاغ

على أساسه الدكتور فؤاد إستراتيجية وتكتيكا للثورة المصرية، وذلك للمرة الأولى - وربما هى الوحيدة - فى تاريخ الفكر الماركسى فى مصر...

... نستطيع الآن، بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا تعدل ثلاثين عقدًا من التجارب والهموم.. نستطيع بسهولة أن نتبين الضعف الكامن فى ذلك المنهج، وكيف أن الإمعان فيه لا يفضى إلا إلى أشكال من الجمود الكامن فى ذلك المنهج، وكيف أن الإمعان فيه لا يفضى إلا إلى أشكال من الجمود المذهبى والتبعية الأيديولوجية.. ولكن، لكل زمان أفكاره ورجاله.. ففى ذلك الزمان كانت الاجتهادات الفكرية للرفيق خالد وهو الأسم التنظيمى الذى عرف به الدكتور فؤاد مرسى ينظر إليها من جانب الكوادر المستنيرة كخطوة كبيرة إلى الأمام، وقفزة نوعية بالقياس إلى ما كان عليه حال الفكر الماركسى فى الأربعينات... حيث كان الغياب شبه الكامل لأى معيار نظرى أو فكرى واضح، والإستسلام لردود الفعل التجريبية الفرصية، والإذعان لتوجيهات متضاربة صادرة عن قيادات أجنبية، تحتكر وحدها معرفة اللغات الأفرنجية والرجوع إلى الكتب والنصوص المعتمدة، وتخاصم على تفسيرها بعبارات غامضة، وفى أسلوب ركيك نصف خواجاقى، شبه عامى.

على كل حال، قُدِّر للميزات التى كان يتمتع بها حزب الرأية أن تكون قصيرة العمر، لم تتجاوز أواسط الخمسينات. ففى أعقاب ثورة يوليو كان الحزب الاشتراكى قد تبخر.. وبعد موت ستالين، فى 1953، بدأت الماركسية السوفييتية نفسها تدين الستالينية، وسرعان ما أعلن خروشوف، فى المؤتمر العشرين للحزب السوفييتى (فبراير 1956) مراجعتها ونقضها جملة وتفصيلاً، ومن وقتها تحول الاجتهاد الفكرى، فى إطار الماركسية السوفييتية، إلى تبريرات متعثرة - ذات أثواب تزداد تمزقاً - لمواقف الدولة السوفييتية وتكتيكاتها المتغيرة بهدف تكييف مواقف الماركسيين المحليين لمسائرتها.. وخدمتها - وفى 1953 كانت أجهزة الأمن الناصرية قد تمكنت من إختراق تنظيم الرأية، لأسباب من أهمها التداخل الذى حدث بين صفوف الماركسيين والناصريين.. إلى أن تمكنت المباحث العامة، فى أواخر 1954، من تفويض ذلك التنظيم تمامًا، كما قوضت كافة التنظيمات الماركسية الأخرى، وغابت كوادرها الأساسية فى السجون والمعتقلات. بعد ذلك، توقفت الرأية عن الصدور، ودخل الحزب طور الأفول.. لينتهى نهاية تنظيمية منذ الوحدة مع

التنظيمين الآخرين التى تمت - شكليًا - فى 8 يناير 1958، ومن بعدها لم تبذل أية محاولة لإحيائه.

والحقيقة أن حزب الراية، من بين تنظيمات ذلك الزمان، كان المدرسة التى جسدت طموحًا مصريًا أصيلاً لأن يتولى الماركسيون المصريون شئون بلادهم بالأصالة عن أنفسهم... ومن ثم كانوا يفرضون، حتى على الخصوم، جوًّا خاصًا من الإحترام والمهابة... ولكن إرادة التاريخ شاءت أن تتمكن الناصرية، بعد 1956، من إحتواء كل الفرق الماركسية، وتحويلها إلى ملحقات بالقاطرة الناصرية.. بل إن النظام الناصرى تمكن، فى 1965، من حمل تلك الفرق على إعلان حل التنظيم الشيوعى، والتنظير لعدم لزومه للواقع المصرى، وفى الظروف الجديدة، كانت الراية هى المدرسة التى تخرج منها عدد من أبرز التكنوقراط الماركسيين الذين نشطوا فى خدمة النظام الناصرى، ثم فى خدمة حكم السادات إلى أن إنقلب عليهم السادات، فى أعقاب حرب أكتوبر، وقرر الاستغناء عن تلك الخدمات.. وكانت الراية هى المدرسة التى تخرج منها الماركسيان الوحيدان، على سبيل الحصر، اللذان وصلا إلى منصب الوزارة، وهما الدكتوران فؤاد مرسى - نفسه !! - وإسماعيل صبرى... إلى هذا الحد تضاعل الطموح الكبير، وفعلت الأيام والسنوات وتآكل الإيديولوجيات، فعلت فعلها فى التنظيمات والشخصيات... وسبحان مغير الأحوال.

... ..

أكملت - إذن - فى 1950 - 1951، ملامح الفرق الماركسية الثلاث التى ظلت لقصتها بقية : حدثو، دش، الراية. وهايز كل منها بنقاط قوته ونقاط ضعفه ومجالات "تخصصه"، ونما تنظيم كل منها على حدة، وقوى نفوذها وتأثيرها، ولكن هذه الفرق ظلت بعيدة عن مجرد احتمال أية وحدة تجمعها فى حزب ماركسى واحد ذى وزن، ومن ثم إستمر اليسار الماركسى هو الأضعف، بالقياس إلى أحزاب الطبقة المتوسطة وتشكيلاتها غير الماركسية.

وعلى مقياس أوسع، إكتملت أيضًا فى نفس العامين ملامح هذه الأحزاب والتشكيلات : الحزب الاشتراكى والإخوان المسلمون والحزب الوطنى الجديد (والطليعة الوفدية أيضًا..) ونما تنظيم كل منها على حدة، وتعاضم نفوذها

وتأثيرها، وأكثظ الشارع السياسى بصحافتها، ونشراتها ومنشوراتها، ومناقشاتها ومساجلاتها، واجتماعاتها ومؤتمراتها، ومظاهراتها والإضرابات التى تقودها... وكان صيف 1951 صيفاً ساخناً، وفي مصر يأتى الصيف مبكراً ويذهب متأخراً، عاشت البلاد شهوراً متتابعة في مهرجان سياسى صاخب، لا يكاد يمر أسبوع أو بضعة أسابيع ألا وتتفجر إضرابات وتسير مظاهرات، بعضها لأسباب نقابية ومطالب اقتصادية، والبعض الآخر لأسباب سياسية تتعلق بالقضية الوطنية أو الحريات الديمقراطية.. ولكنها جميعاً تحت قيادة العناصر النشيطة المنتمية إلى واحد من هذه التنظيمات أو الأحزاب أو الجماعات، وعلاوه على العمال الصناعيين في المدن الكبرى، دخل مجال النضال الاقتصادى النقابى فئات اجتماعية وسيطة، خارجة بذلك عن النفوذ التقليدى للوفد - مثل المعلمين وبعض فئات الموظفين.. بل وصل القلق إلى الأطباء وبعض المهندسين - حيث لجأوا إلى إستخدام أساليب كانت قاصرة على العمال الثوريين - مثل الإضراب والاعتصام والتظاهر...

ودلت جميع الظواهر على أن قبضة الحكومة قد ضعفت وكاد زمام الأمور أن يفلت من يدها، فلا هى، على الجبهة الاقتصادية، تستجيب لمطالب الجماهير، ولا هى قادرة على إحتوائها أو قمع حركتها، وعلى الجبهة السياسية، لا هى قادرة على حمل الإنجليز على تقديم تنازلات ذات شأن فيما يتعلق بالقضية الوطنية أو كبح النزوع الاستبدادى للقصر، ولا هى - في نفس الوقت - قادرة على قيادة نضال وطنى شعبى فعال، أو التجاوب مع التطلعات الديمقراطية للشارع السياسى... وبدأ الحديث، في الدوائر الاجتماعية العليا التى على صلة بالقصر وأحزاب الأقلية، بصوت مسموع، عن استحالة السكوت على استمرار "حالة الفوضى" هذه.. كما تعالت، من جانب المعارضة الشعبية، - أى من جانب الأحزاب العلمانية للطبقة المتوسطة - تحذر من مؤامرة يدبرها القصر والإنجليز للإنقلاب على الدستور، أى إنقلاب يطيح بحكومة الوفد، ويعيد قبضة الاستبداد الرجعى مرة أخرى... بينما هذه الأحزاب نفسها لا تكف عن الضغط على الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعاً.

وإذ قارب الصيف الإنتهاء، ولم تبق إلا أيام على إفتتاح العام الدراسى، مع ما كان يعنيه إفتتاح العام الدراسى في مثل تلك الظروف من التعجيل بالانفجار، بات الجميع يتوقعون أمراً يخرج الوضعية السياسية من المأزق الذى تتردى فيه يوماً

بعد يوم، فأما مبادرة هجومية، رجعية استعمارية، من جانب السراى والإنجليز أو مبادرة مضادة من جانب الوفد وحكومته... ولكن الملفت للنظر حقًا أن أحدًا لم يتوقع أن تأتى مبادرة تحسم الموقف من جانب الأحزاب والتنظيمات "الشعبية" - والجدير بالملاحظة أن الشعب هو اسم الشهرة التى فضلت أن تعلن أحزاب وتشكيلات الطبقة المتوسطة الإنتماء إليه منذ 1946. فالمجتمع السياسى، بما فى ذلك طلائع الطبقة المتوسطة نفسها، لم تكن ترى أن هذه الأحزاب والتشكيلات، الماركسية والإشتراكية والوطنية والدينية، قد تجاوزت بعد كونها مجرد جماعات ضغط ما تزال غير قادرة إلا على اللعب فى الهوامش، ماتزال عاجزة عن إقحام لعبة السلطة، من بين أهم أسباب ذلك العجز أنها كانت أبعد ما تكون عن توحيد فصائلها فى جبهة وطنية قادرة على أن تكون تحديًا جدّيًا للنظام، وبدليًا مقننًا للحكم القائم حينذاك.

غنى عن الذكر أن ضيق الأفق العقائدى كان هو العائق الأساسى.

فعلى الرغم من أن الماركسيين كانوا يكثرّون الحديث عن الجبهة الوطنية أو الجبهة الشعبية، لأنهم يقرأون عن هذه أو تلك فى النصوص المعتمدة.. إلا أنهم فى الواقع العملى كانوا يضيّقون، ليس فقط بالهوة الأيديولوجية التى تفصلهم عن الإخوان مثلاً، وإنما كان كل فريق منهم يضيّق بالفرق الماركسية الأخرى، ولا يطيقها، ويعجز عن التعاون معها فى أى مجال.. كان الناس يحارون فى تفسير الخصومات التى تنشأ بين الفرق الماركسية حول التسمية مثلاً، هل هى جبهة شعبية أم هى جبهة وطنية، وحول القيادة، هل تكون للبروليتاريا الثورية أم للبورجوازية الوطنية، وحول التمثيل والهوية، هل هذا الحزب يمثل هذه الطبقة أم لا يمثلها، وحول ألف حكاية أخرى تدخل فى حمّى اللجاجة العقمية، التى ليست إلا بعضًا من أعراض التبعية الأيديولوجية، الناجمة عن محاولة حشر حقائق الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى فى ألفاظ ومقولات مأخوذة من واقع بلاد وأزمنة وملابسات شديدة الاختلاف.

أما الإخوان، فإن فكرة الجبهة لم تكن واردة بالنسبة إليهم أصلاً، حيث ظلوا يرون فى أنفسهم القوة الوحيدة الجديرة بالوجود، المؤهلة للقيادة. ومن ثمّ استمروا - كشأنهم دائماً - يسارعون إلى سلاح التكفير، قبل أن تبدأ أية جهود جدية بحثًا عن موقف مشترك أو نضال موحد.

والحق أن الطبقة المتوسطة المصرية كانت تعيش مفارقة صارخة. فعلى الرغم من أن غالبية أفراد هذه الطبقة لا يكفون عن الشكوى من مظاهر الإستبداد السلطوى، ويرددون - دون ملل - مطلب الحرية والديموقراطية، إلا أن العقلية الاستبدادية، والممارسات الاستبدادية أيضًا، هي السائدة بين طلائعها السياسية، الماركسية والدينية خاصة. كل فريق أو حزب أو جماعة لا تحسن، وغالبًا هي لا ترغب، أن تشترك مع الجماعات الأخرى في نضال مشترك من أجل هدف يجمعها ضد خصم مشترك... ناهينا عن تصور إشراكها في إدارة شئون الدولة من خلال مؤسسات برلمانية ديموقراطية حقة !!

صحيح أن بعض هذه الطلائع اليوم - بعد أكثر من ثلاثين عامًا من التجارب المريرة - حققت تقدمًا في هذا الصدد عما كانت في أوائل الخمسينات، ولكنه تقدم ضئيل بالقياس إلى ما تستوجبه الضرورة. ولكي تكون أحزاب وتشكيلات الطبقة المتوسطة مؤهلة للتعبير عن الطموح الديموقراطى، فإنه يتعين عليها أن تحسن تدريب أعضائها وقياداتها على الممارسة الديموقراطية في مجال الاجتهاد الفكرى، وفي حياتها الحزبية الداخلية، وفي نظرتها وتفاعلها مع التيارات الاليدولوجية التى تختلف معها، وفي علاقاتها النضالية مع الأحزاب والجماعات الأخرى، وفي الإصرار على الممارسة للديموقراطية في المؤسسات النيابية والنقابية والتعاونية على كافة الأصعدة المحلية والوطنية، وحتى في المؤسسات العلمية والتعليمية التى أصبحت غالبية أمورها بيد كوادرات الطبقة المتوسطة.

بأختصار، على الطلائع المستنيرة للطبقة المتوسطة، أن هي أرادت أن تجعل لمطلب الحرية والديموقراطية معنى وتحقق فيه تقدمًا، أن تغير نظرتها لهذا المطلب.. عليها أن تنبذ المنهج السائد حتى الآن، منهج إعتبار الحرية والديموقراطية مطلبًا تكتيكيًا فرسويًا، لا يرمى - فى التطبيق العملى - لأكثر من توسيع فرص الهجوم على الخصوم والقفز إلى مواقع النفوذ.. عليها أن تعتبر الحرية والديموقراطية منهجًا وأسلوبًا فى الحياة، قيمة حضارية ومثلاً إنسانيًا أعلى، تدرب الطلائع نفسها على الالتزام به فى ممارساتها اليومية والشخصية، وتجذب إليه جمهورها الطبعى.

فإن فشلت الطلائع فى ذلك، وما نظنها حتى الآن إلا كذلك، فهى تتحمل نصيبها، وهو النصيب الأوفى، فى إستمرار مظاهر الاستبداد فى السلطة والمجتمع

والحياة الشخصية، وتداعيات الاستبداد وأمراضه المزمنة، ومنها : العقم الفكرى، والتخلف الحضارى، وهمجية العلاقات بين البشر، والاستنزاف المعنوى والروحى... إلى آخر القاموس المألوف.

... ..

إذا عدنا إلى الحديث عن أوائل الخمسينات نقول أن الحزب الاشتراكى، بالقياس إلى الأحزاب والتشكيلات الماركسية والدينية، كان متخففاً من القيود والمحاذير والمحرمات العقائدية، وأكثر تفتحاً على مختلف التيارات والاتجاهات.. كان تمسك قيادته بالدين أمراً لا يرقى إليه الشك، ومع ذلك فقد رفع لافتة الاشتراكية، وأقبل على التعاون مع اليسار الماركسى، ودافع مثقفوه البارزون عن فكرة علمانية الدولة.

ولكن النقطة التى لا تقل أهمية هى إنفتاح الحزب الاشتراكى، حينذاك، على قطاعات وشرائح اجتماعية أوسع، تتجاوز الحدود التى فصلناها للطبقة المتوسطة، وإن تكن فى درجات أعلى فى السلم الاجتماعى.

كان عدد من الشباب، الذين أسسوا الحزب قبل نحو عشرين عاماً، قد سعدوا فى التراتب الاجتماعى ليصبحوا - فى أوائل الخمسينات - من كبار المهنيين أو كبار التجار، والبعض الآخر، مثل إبراهيم شكرى، ورث عن أهله أراضى وعقارات، ولم يفقد صلاته بأصوله العائلية فى الأرياف والأقاليم... ولكن هؤلاء وأولئك ظلوا متمسكين بالحزب وقيادته، وروحه الوطنية المتميزة، وشعاراته عن العدالة الاجتماعية. ذلك نوع جديد من الأعيان... أعيان لا يتعالون على الطبقة المتوسطة التى سعد غالبيتهم من صفوفها، ولا يعتبرونها مجرد أداة يستخدمونها... وإنما على العكس. هم أعيان ينجذبون نحو الطبقة المتوسطة، يتبنون مطالبها، ويرفعون شعاراتها، ويتمسكون بأساليبها المستحدثة فى العمل السياسى، "ويذيون الفوارق" بينهم وبينها... وإذا كان لابد من وجود فوارق وفواصل اجتماعية تفصلهم عن آخرين، فلينفصلوا عن الفئات والشرائح التقليدية لطبقة الأعيان، لينفصلوا ويختصموا مع كبار الملاك المرتبطين بالقصر والانجليز.. وليزدادوا ارتباطاً بالطبقة المتوسطة، هذه الطبقة التى اشتهرت (فى اللغة المموهة للسياسة العملية) بأسم "الشعب".

هكذا كان الحزب الاشتراكي يتطور في اتجاه تمثيل ائتلاف اجتماعي من نوع جديد، يتشكل من طبقة متوسطة صاعدة، متعاطمة العدد، محمومة النشاط، تستولى على الشارع السياسي.. وأعيان عصريين محدثين، ينبذون الهيمنة البريطانية نهائياً، ويتطلعون إلى مجالات جديدة، غير العمل في الزراعة والعقارات، للنشاط الاقتصادي والبناء الوطنى... هذا الائتلاف هو الذى كان كل من الحزب الوطنى الجديد والطلیعة الوفدية بسبیلها إلى الإسهام فى التعبير عنه لو أمتد بهما العمر... وهو الائتلاف الذى شاءت الأقدرا أن تكون الناصرية هى التى عبرت عنه، وأنفردت بتمثيله ووضعه فى السلطة فيما بعد.

... ..

كان صيف 1951، كما قلنا، صيفاً ساخناً. وكان المجتمع السياسى فى إنتظار مبادرة ما.. مبادرة إنقلابية من جانب القصر والانجليز، أو مبادرة وطنية من جانب حكومة الوفد.. للخروج من المأزق.

وأخيراً، جاء المخرج فى مستهل العام الدراسى، فى 8 أكتوبر، حين أعلن النحاس باشا فى البرلمان إلغاء معاهدة 36.

غير أن المخرج كان مؤقتاً، لم يُفُضْ إلّا إلى رفع درجة حرارة الجو السياسى من السخونة إلى الغليان.. وسريعاً إلى حافة الانفجار.

إنضمت حكومة الوفد إلى الرأى العام الشعبى فى إعتبار وجود قوات الاحتلال على أرض مصر وجوداً غير شرعى، وكسبت بذلك - فى مواجهة الضغوط المتعاطمة من يمينها ويسارها - لحظة لالتقاط الأنفاس. ولكنها لم تكن سوى لحظة.. لحظة حلاوة روح.. فقد أثبتت الأسابيع القليلة التالية أن لم يكن لدى الوفد أية خطة حلاوة روح.. فقد أثبتت الأسابيع القليلة التالية أن لم يكن لدى الوفد أية خطة لإحتواء الطاقات الكبيرة التى ستفجرها الوضعية الجديدة... وكان الزمان قد تغير، فلم يعد الوفد - كما كان فى ثورة 1919 - هو القيادة الشاملة والقوة المالكة لزمam الشارع السياسى، ممثلاً لطبقة أعيان وطنيين موحدين، فى لحظة من أحسن لحظاتهم التاريخية.. لا.. فأعيان 1919 الوطنيون أصبحوا فى 1951 أعياناً تقليديين تجاوزهم التاريخ، متهمين فى صلاحياتهم وولائهم الوطنى، متخاصمين متناكرين

ممزقين، شأنهم شأن أية قوة سياسية اجتماعية في طور الاضمحلال والأفول... بينما الشارع يكتظ بعدد غير قليل من أحزاب وتنظيمات وتشكيلات الطبقة المتوسطة، تزامم الوفد وتكاد أن تعزله تمامًا عن حركة الجماهير الصاخبة.

وفي المقابل، لم يكن لدى طلائع الطبقة المتوسطة خطة لإحتواء السلطة، حيث هى موزعة بين هذا العدد من الأحزاب والتنظيمات والجماعات التى تفرقها الخلافات العقائدية والمنافسات الحزبية الصغيرة. وإذا كانت تفتقر إلى أية تقاليد ديمقراطية أصيلة، سواء فى حياتها الداخلية أو فى علاقاتها مع نظائرها، فإنها عجزت عن صياغة برنامج سياسى وإطار تنظيمى جبهوى يوجد نضالها الوطنى والاجتماعى، مع إحتفاظ كل منها بحرية العمل من أجل تحقيق برنامجهم ومبادئه المتميزة على المدى البعيد. كان كل واحد منها على حده، وأن أعلن خلاف ذلك، يتصور أن الهياج الشعبى يمكن أن يتيح له وحده الفرصة لأن يركب الموجة الصاعدة ويملك زمامها، لينفرد بالقيادة فى مستقبل منظور !!... بإختصار، عجزت طلائع الطبقة المتوسطة عن أن تتوحد، فتوحد بذلك حركة الجماهير، وتشكل قوة ثورية - أو انقلابية - تستطيع الإطاحة بالسلطة القائمة والحلول محلها... وإذا كانت عاجزة عن أن تتجاوز خلافاتها وترى ما يوحدتها، فقد كانت أشد عجزًا عن أن تتحدى بالمرونة والحكمة والروح الديمقراطية التى تجعلها تغير موقفها من الوفد بعد أن ألغى النحاس باشا المعاهدة، والوفد فى لحظات صحوته - أكتوبر - نوفمبر 1951 - وتفرض بذلك إئتلافًا وطنيًا عريضًا، قادرًا على مواجهة رد الفعل المتوقع من جانب الإنجليز والسراى، وشل يد الإنقلاب الرجعى، وتحويل المخرج الوطنى المؤقت الذى أهدت إليه حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة إلى إنفراجة وطنية ديمقراطية أكثر دوامًا، فتعطى نفسها - وللأمة فى مجموعها - فسحة أوسع، تستطيع خلالها أن تبين طريقها وتعبئ قواها.

... وهكذا أكتمل السيناريو :

الإمبراطورية المهيمنة، البريطانية، عجوز فانية، تتعثر فلا تستطيع فرض صيغة جديدة للإبقاء على شرعية الاحتلال ورعاية مصالح التحالف الغربى.. بينما الإمبراطورية الصاعدة الزاحفة، الحليفة الكبرى، أمريكا، تستحثها دون أن تغيئها، ترقب عثراتها وتستعجل نهايتها، بينما هى تستشكف طريقها وتستكمل صلاحياتها لوضع اليد على المنطقة كلها.

وجيش إحتلال أصبحت تكاليفه باهظة على أصحابه، بل ها هو قد فقد شرعية وجوده على أرض مصر حتى في نظر أولئك الذين وقعوا على المعاهدة التي كانت تقرر شرعيته.. وتتصاعد ضده مقاومة مسلحة.. صحيح أنها مقاومة صغيرة وليدة، ولكنها نشيطة متصاعدة، يغذيها حماس شعبي كاسح، وإستعداد للتضحية بغير حدود.

وحكومة مرهقة موزعة الإرادة.. لم تكد تلتقط بعض أنفاسها بإلغاء المعاهدة حتى عادت فتقطعت مرة أخرى، وأخيرة. فالخصومة بينها وبين الإنجليز والقصر أصبحت معلنة ولا رجعة فيها، بينما هي عاجزة عجزاً بيناً عن مواجهة الرد الإنتقامي المتوقع.

وأعيان تقليديون تجاوزهم التاريخ، فهم متهمون في وطنيتهم، يستندون إلى دعم إمبراطورية محتضرة وقصر متداع، وهم موزعون بين أحزاب متنافسة متكالبة على أمجاد سلطة زائلة.

وطبقة متوسطة نشيطة محمومة، تملأ الأرض والسماء حركة وشعارات، ومضربين وعصاة ومتظاهرين ومتطوعين لحمل السلاح.. ولكن طلائعها موزعة بين أحزاب وتشكيلات ومنظمات وجماعات مازالت غير قادرة إلا على اللعب في الهوامش، متهيبة من أقتحام لعبة السلطة، عاجزة عن توحيد نضالها في جبهة، وأشد عجزاً عن أن تفرض على الوفد ائتلافاً وطنياً عريضاً.. فهي ممعنة في خلافاتها العقائدية، متنافسة على أمجاد ثورة مقبلة يتصور كل فريق أنه صاحبها.

جميع أطراف الصراع دون مستوى الموقف.

ولكن.. بقى الجيش المصرى.

وكانت ظواهر الأمور تدل على أن الجيش بعيد عن كل هذا. فقد كان مجرد الكلام - أى كلام - عن الجيش يعد من المحظورات، والحديث - ولو همساً - عن حركة وطنية في صفوفه، ولو بهدف تحذير أصحاب النظام، يعد من الكبائر.

صحيح أن الصحافة الوطنية، خاصة روز اليوسف، أثارت قضية الأسلحة الفاسدة، وأن صحيفة للحزب الاشتراكي نشرت خبراً عن منشورات وطنية توزع في الجيش، وأن أجهزة الأمن كان عندها شكوك في وجود بعض الضباط الوطنيين الشبان ينشطون في صفوف القوات المسلحة.. ولكن مجموع كل ذلك - وفق

حسابات الإنجليز والقصر - كان هامشيًا جدًا، لا يرقى إلى درجة الشك في ولاء الجيش في جملته، خاصة وأن القيادات العليا كانت كلها مضمونة الولاء.

وعلى كل حال، سواء كان الإنجليز ورجال القصر مطمئنين إلى سلامة حساباتهم أم لم يكونوا، فلم يكن ثمة خيار آخر.. كان الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على حسم الموقف. ولا بد مما ليس منه بدّ!!
وإذن.. فليكن الانقلاب.

لتحرق القاهرة، على أيدي فرق خاصة، دربته - ثم أطلقتها - المخابرات البريطانية. وليكن ذلك تبريرًا لإقالة حكومة الوفد وإعلان الأحكام العرفية.. وليستدع الجيش المصري لإحتلال مدينة القاهرة ومنع التجول في شوارعها، وإعادة الأمن للبلاد والاستقرار للنظام.

وقد حدث كل هذا في يوم واحد. يوم قلّ أن يكون له مثل إلا في تاريخ أمة كتب عليها أن تمتحن من الأحوال بأشدها. يوم فتحت فيه على الملايين من سكان القاهرة أبواب الجحيم، ودخل في روع الناس أن تلك هى نهاية الكون. يوم مهول مروع، مرسومة مشاهده لتغرس في النفوس بذور الذعر واليأس أجيالاً.. ولتدمر معنويات أمة وهى في لحظة صحوه وإندفاع.

ذلك هو يوم 26 يناير 1952.

حرق القاهرة، وأعلنت الأحكام العرفية، ومنع التجول، وفتحت السجون والمعتقلات. وأغلقت الصحف الوطنية، وأخمدت حركة المقاومة المسلحة في منطقة القنال، وتركزت حملات الإرهاب الحكومى خاصة على الحزب الاشتراكي، ثم على اليسار الماركسي والحزب الوطنى الجديد.. وعلى كل من اشتبه في صلتة بالمقاومة المسلحة للقوات البريطانية.

ومع كل ذلك.. فشل الانقلاب.

لم يعد الاستقرار للنظام، وإنما عجل المشهد الجحيمي بالنهاية.

بين حريق القاهرة، 26 يناير، وحركة الجيش، 23 يوليو 1952، نصف عام إلا بضعة أيام.

وأثناء هذا النصف من ذلك العام غير الملك الوزارة أربع مرات. فبعد إقالة النحاس باشا جاءت حكومة على ماهر باشا.. ثم حكومة نجيب الهلالي باشا.. وقيل : أن فاروق قبض رشوة من عبود باشا لتتحية الهلالي باشا وتنصيب حسين سرى باشا رئيسًا للوزراء.. ثم - ويا للعجب - ها هو يعيد نجيب باشا الهلالي مرة أخرى، فلا يبقى رئيسًا للوزراء إلا يومًا واحدًا.. لتأتي حركة الجيش في 23 يوليو فتضع حدًا لذلك العبث.

وكم من مرة، أثناء هذا النصف من ذلك العام، إلتقى السفير البريطاني في القاهرة برؤساء هذه الوزارات ووزراء خارجيتهم، وأعاد فتح ملفات المفاوضات المصرية البريطانية التي كانت قد طويت، ثم طواها مع ذهاب الوزارات، ثم أعاد فتحها، ثم طواها مرة أخرى.. ومرات.. إلى أن جاءت حركة الجيش في 23 يوليو، لتضع حدًا لذلك الجانب من المشهد العبثي.. ولكن..

في أثناء هذا النصف من ذلك العام، كانت في الظلام أمور تدور.

جاء إلى القاهرة، ليقيم فيها معظم أيام هذا النصف عام، السيد كيرميت روزفلت، رجل المخابرات المركزية الذي رأس فريق العمل الأمريكي المكلف بإستكشاف كيف يمكن أن تضع أمريكا يدها على المنطقة كلها، وتسدل الستار على هذا العبث على طريقته؟ وكيرميت روزفلت هذا هو أهم أمريكي لعب دورًا شخصيًا في إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط في الخمسينات، وهو دور ربما لا يقل عن الدور الذي لعبه هنري كيسنجر في السبعينات.

وقضى كيرميت روزفلت معظم وقته في أحاديث ومشاورات شخصية مع الملك فاروق، يحاول إقناعه بإنتهاج سياسة "إصلاحية" جديدة، وفقًا للنموذج الأمريكي الذي طبق شاه إيران طبعة إيرانية منه بعد الإطاحة بحكومة مصدق.

وإذا صدقنا ما يمكن تصديقه من كتاب "لعبة الأمم" الذي كتبه مايلز كوبلاند أحد رجال مجموعة العمل التي كان يرأسها كيرميت روزفلت، فإن هذا الأخير وصل إلى إقتناع بإستحالة الاعتماد على فاروق للخروج من المأزق الذي تردّت فيه الأوضاع السياسية في مصر، بل إستحالة إجراء أية إصلاحات مع وجود فاروق على رأس السلطة، وأيده في هذا الرأي السفير الأمريكي العتيد جيفرسون كافري.

كان فاروق، وهو بعد في الثانية والثلاثين من عمره، قد أرهقته التغيرات العنيفة في حظوظ الإمبراطوريات المتكالبية على المنطقة. كان قد ورث عن أبيه، عام 1936، الولاء لبريطانيا، وجعل من عام المعاهدة عام أفراح شخصية له هو وأسرته.. وبعد ذلك، في المرحلة الأولى للحرب العالمية الثانية، قامر فاروق بعرضه توقعًا لإنصار ألمانيا، إلى أن أذله الإنجليز في 4 فبراير 1942... ثم عاد إلى الحظيرة البريطانية، في 1944، بعد أن حسمت تطورات الحرب مصير ألمانيا.. وما هي الولايات المتحدة تأتي برجالها ومشروعاتها.. داخ الملك وهو يقفز من قطار إلى قطار، وفقد كثيرًا من توازنه وصلاحياته وهو يهرول من معسكر عالمي إلى معسكر آخر يتصور أن له السيطرة والاستقرار!! وبديهي أن لم يكن لديه مانع من القبول بهيمنة السيد الأمريكي الجديد، على ما في عملية نقل الولاء من مشقة ومرمطة ودوار للرأس.. وهذا ما يشهد به كيرميت روفلت نفسه، وإنما الأمر الذي إستعصى على قدرات فاروق ورجال قصره هو نوع التغيرات و"الاصلاحات" الداخلية التي كانت الدبلوماسية الأمريكية تشير بها.. كان فاروق قد أنهك واستهلك.. وبدت تصرفاته، في آخر أيامه، أشبه بتصرفات مريض يعرف أن لا أمل في شفائه.. نوع من الاستسلام لقدرة كان يحس أنه أقوى منه. وما كان هذا الاستسلام القدرى إلا ليأخذ ذلك الشكل الذي أخذه، شكل الاستهتار والتبذل الذي شاب حياته الخاصة وسلوكه الشخصي في آخر أيامه. ومن أين تأتية الحكمة ليكون غير ذلك؟!..

لقد إنتهى فاروق - طبعًا - ومات، وشبعت ذكراه تلطيخًا، خاصة من الكتاب والصحفيين الذين لا يجيدون التناول على الحكام إلا بعد زوال سلطانهم أو إبتعاد خطرهم. ولكن، من حقه على التاريخ أن يذكر له أنه قبل نهاية مُلكه هو وأسرته بأقل الآلام المتصورة، خاصة إذا قارنا ما حدث في مصر، في يوليو 1952، بما حدث في الحبشة أو في إيران أو حتى في بلد أوروبي مثل اليونان، حين حانت ساعة الملوك والعروش، وهذا معنى نتصور أنه لم يفت جمال عبد الناصر. فقد تجاوب الرئيس مع ما جاء في وصية الملك الذي مات في إيطاليا، وسمح بإعادة رفاته ليحتويها تراب مصر الحنون.

... وإذ لم ينجح فاروق في الإختبار الشخصي الذي أجراه كيرميت روفلت وجيفرسون كافري، فإن رجل المخابرات الأمريكية أولى عناية خاصة لاستكشاف

القوى الأخرى التى يمكن أن تكون بديلاً لفاروق ونظامه، تلك القوى التى يسمونها "القوى الوطنية المعتدلة"، ولم يستبعد الإتصال حتى بتلك التى كانت تعمل فى الظل.. حيث كان المسرح مزدحماً بذلك العدد الكبير من الأحزاب والجماعات غير المقنعة، وغير المؤهلة.. ومن بين من أتصل بهم، وأن يكن على نحو غير مباشر، جماعة من الضباط الوطنيين كانت تنشط فى صفوف القوات المسلحة، وتلك هى جماعة "الضباط الأحرار".

وأخيراً وليس آخراً، فى معظم أيام هذا النصف من ذلك العام، (يناير - يوليو 1952)، كانت قوات من الجيش المصرى تنزل من مراكز تجمعها وثكناتها عند الغروب، لتنتشر فى شوارع العاصمة المصرية، لتحتل القاهرة، تطبيقاً لقرار منع التجول.. وهكذا تلقى الضباط الشبان تدريبهم العملى الأخير، وكسروا حاجز التهيب من الإقدام على عملية عسكرية داخلية لصالحهم، لصالح مصر، لا لصالح الإنجليز والملك.

... ..

ها نحن قد وصلنا إلى عشية 23 يوليو 1952.

ها نحن نقرب من الفيل فى قصة العميان، الذين تحسسوا ذلك الكائن - كل فى موضع محدود - فمنهم من قال : إنه حائط، ومنهم من قال : إنه جذع شجرة.. بل أن من تحسس قطعة من ذيله قال : إنه ليس إلا حبلاً !!

والحق أن ليس مما كتب حتى الآن عن ثورة 23 يوليو، على كثرة ما كتب، عمل واحد يحيط بكل جوانبها الأساسية فى بناء فكرى متسق ومتكامل، ولا نكاد نعثر على تعريف شامل ومتوازن للناصرية.

وعجز الشخص عن الرؤية الشاملة، وضعف البصيرة عند النظر إلى الأحداث التاريخية، يرجع لأسباب، أهمها :

الأول: أن يكون الشخص طرفاً عياناً مباشراً فى الحدث..

والشخص هنا إما أن يكون شخصاً مادياً : مؤرخاً أو كاتباً أو مفكراً أو شخصاً اعتبارياً، حزباً أو جماعة سياسية أو طبقة أو فئة اجتماعية..

ومعروف أن الحدث لا يكون تاريخياً إلا إذا كان ملحمة هائلة الأبعاد، متعددة الأوجه، متنوعة الملامح.. تتداخل فى تركيبها أرادات شديدة الاختلاف - حصيلتها

النهائية مختلفة إختلافًا نوعيًا عن الإرادات المنفردة للأطراف التى إشتراك فى الحدث. وهذه الحصيلة هى ما نسميه "إرادة التاريخ".

ومن ثم، فإن نظرة الأشخاص المختلفين للحدث الذى عاصروه، وكانوا أطرافًا مباشرين أو غير مباشرين فى تشكيله، ووصفهم لما رأوا - حتى لو كانوا صادقين تمامًا - لا يستطيع إلا أن يقدم صورًا مجتزأة (من زوايا رؤية مختلفة) لبانوراما الحدث التاريخى الملحمى المهول الأبعاد. أن شهادة شهود العيان، وحتى شهادة الأبطال الذين لعبوا الأدوار الرئيسية، لا تعدو أن تكون وثائق تاريخية، ولا ترقى لتكون هى كلمة التاريخ وحكمه.

السبب الثانى : هو أن يكون للشخص المعنى مصلحة تكيف نظرته للتاريخ، وتقييمه لأحداث الماضى، على نحو يتماشى مع هذه المصلحة أو يخدمها. فالتاريخ - أو التأريخ - من وجهة النظر هذه، هو إسقاط للحاضر على الماضى.

غنى عن الذكر - طبعًا - أن التاريخ ليس سردًا تسجيليًا تفصيليًا لأحداث مضت. فالسرد التسجيلى التفصيلى للأحداث عملية مستحيلة، فضلاً عن كونها قليلة الجدوى. فبالله - أية قوة بشرية، أو حتى إلكترونية، تستطيع أن تسجل كل ما يحدث فى لحظة واحدة من لحظات الزمان، ناهينا عن تسجيل كل ما حدث فى سنوات وأجيال.. إنما التاريخ عملية إنقائية تركييبية. عملية تجريد وتجرد فكرى، المرجع الأخير فيها هو بصيرة المؤرخ وموقفه.. فلسفته التاريخية. وبقدر ما تكون هذه الفلسفة معبرة عن الوعى الجمعى للناس فى زمان بعينه، يلقى المؤرخ استجابة من هؤلاء الناس، ويكون هو مؤرخهم.

... غير أن الناس - هنا - ليسوا هم "كل الناس". إنما الناس طبقات وشعوب وأمم، ومذاهب وفرق ونحل. وجل من يسمو فوق إختلافات البشر.

كذلك، حين نقول "الوعى الجمعى"، فإننا لا نقصد عملية تأمل معزولة عن الضرورات الحياتية، إنما الوعى بالتاريخ يعنى فهم الماضى على ضوء المعارف والضرورات الراهنة، من جانب، وعلى نحو يضى مسيرة الناس على دروب مستقبل بقدر ما يساعد "الناس" على ربط حاضرم بماضيهم بمستقبلهم معًا، فى رؤية متسقة متماسكة ومتكاملة، تعبئ إرادات الناس - ناسنا - وتضم الصفوف وتشد العزائم وتجلو البصائر.. فى مسيرة التاريخ التى لا تتوقف، ولا تتكرر.

خاتمة

وبعد،

لقد بدأت كتابة هذا المقال مباشرة بعد أحداث سبتمبر / أكتوبر 1981،
تؤرقنى احتمالات المستقبل، أكثر مما يستغرقنى التأمل فى أحداث الماضى.
غير أنى كنت على وعى بأن اللغة المُمَوَّهة للسياسة العملية لا تساعد الكاتب
على التعبير، كما لا تساعد القارئ على الفهم. فهذه اللغة تكتظ بالمفهومات
القاصرة والمدلولات المغلوطة والمعانى الغامضة.. والناس غارقون فى طوفان
منها، مما تنتجه الصحف السيارة وخطب المناسبات والاجتهادات شبه الفكرية
المتداولة..

وإذا كان الأمر يتعلق بالوضوح الفكرى، فإن أقصر الطرق هو أطولها، وأشقها.
لذلك وجدت لزاماً علىّ، حتى وأنا فى عجلة بل ربما لأنى أصبحت أكثر
إحتراماً لعنصر الوقت - أن أخوض فى هذا الحديث عن الأصول، تمهيداً لوصول
واثق إلى الواقع السياسى المعاش، وإستشراقاً لاحتمالات المستقبل.
وهذا هو موضوع الجزء الثانى من مقالنا الذى نتحدث فيه عن الناصرية،
ثم عن العصر البترولى.

والله الموفق،،،

سعد زهران

الجزائر - 19 مايو 1983

لقد بدأت كتابة هذا البحث مباشرة بعد أحداث سبتمبر / أكتوبر 1981، تۇرقنى إحتمالات المستقبل، أكثر مما يستغرقنى التأمل فى أحداث الماضى.

غير أنى كنت على وعى بأن اللغة الممؤهة للسياسة العملية لا تساعد الكاتب على التعبير، كما لا تساعد القارئ على الفهم. فهذه اللغة تكتظ بالمفهومات القاصرة والمدلولات المغلوطة والمعانى الغامضة.. والناس غارقون فى طوفان منها، مما تنتجه الصحف السبىارة وخطب المناسبات والاجتهادات شبه الفكرية المتداولة..

وإذا كان الأمر يتعلق بالوضوح الفكرى، فإن أقصر الطرق هو أطولها، وأشقها.

لذلك وجدت لزأفا على، حتى وأنا فى عجلة بل ربما لأنى أصبحت أكثر إحتراقاً لعنصر الوقت. أن أخوض فى هذا الحديث عن الأصول، تمهيداً لوصول واثق إلى الواقع السياسى المعاش، وإستشرافاً لإحتمالات المستقبل.

"انتهى المؤلف إلى أن إشكالية المجتمع المصرى وأزمته هى ظهور الطبقة الوسطى، التى تحاول أن تدخل إلى قلب معادلة السلطة. وهكذا انتهى زهران إلى ثورية الطبقة الوسطى باعتبارها صاحبة مصلحة فى التغيير، وقادرة عليه. مثلما اعتبر ماركس فى سياق تاريخى وجغرافى مغاير أن الطبقة العاملة صاحبة مصلحة فى التغيير وقادرة عليه"

فريد زهران

ISBN 978-977-313-735-9



9 789773 137359



المكرهسة

مركز المكرهسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات